الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945– قالمـة–
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

التطور الإجتماعي للجزائر خلال حكم الرئيس هواري بومدين (1965-1978م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- ريمـة بوصيود
- ســارة تبسي

إشراف الأستاذ:
د/ الحواس غربي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
الحواس غربي	أستاذ محاضر – ب–	مشرفًا ومقررًا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر – ب–	رئيسـًا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–
السبتي بن شعبان	أستاذ مساعد – أ–	ممتحنًا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–

السنـــــة الجـــامــعية: 2020/2019

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سورة التوبة- الآية 105

شكـــــــر وتقديـــــــر

اللهم للك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا اللهم علمنا بما ينفعنا وإنفعنا بما علمتنا.

والإمتنان لربنا الرحمان الذي إختار لنا العمل وأنار طريقه ثم دفعنا إلى إتمامه ورزقنا نور علمه.

نسأل الله التقى وسداد الخطى وبلوغ العلى وتبليغ رسالته السامية التي من أجلها أوجدنا.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف " غربي ألحواس " الذي كان عونا لنا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

الشكر الموصول لكل الأسرة العلمية بقسم التاريخ بجامعة قالمة إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد وفي الأخير شكر كافة عمال المكتبة

إهـــــــــــداء

إلى من ماتوا شهداء الوطن لنعيش أحرارًا، إلى من سالت دمائهم لتيحا الحزائر رحمهم الله جميعًا.

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ﴿ ... أمك ثم أمك ثم أمك ... ﴾

أمي التي سهرت من أجل أن نكون في أعلى المناصب " نصيرة " إلى أبي سندي في الحياة وكان لي المباح الذي يضيء فكري دائمًا لي بالنصح والتوجيه " مجيد "

إلى كل من علمني حرفا واحدًا وأخذ بيدي في تحصيل العلم والمعرفة إليهم جميعا أهدي بحثنا هذا المتواضع.

إلى إخوتي وأخواتي وجيع أفراد عائلتي

إلى الكتكوت " معاذ " وكذا " جواد " عصافير العائلة

إلى جميع صديقاتي اللاتي أكن لهم أحر التهاني وأطيب الأماني إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر دفعة 2019-2020

إلى من أحبهم في هذه الحياة وكانوا لي سندًا.

أهديكم جميعا عملي المتواضع وجزيل الشكر.

مع تمنياتي بدوام الصحة والعافية

ســـــارة

إهـــــداء

الحمد لله ذي القدرة القاهرة والآيات الباهرة الآلاء الظاهرة والنعم المتظاهرة
وصلى الله على الأولين والآخرين من النبيين والصدقين، محمد صلى الله عليه وسلم

أتقدم بثمرة جهدي هذا إلى

إلى الذي لم تراه العين، وسار على خطاه القلب، إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمك الله وجعل قبرك روضة من رياض الجنة يارمز شموخي وعزة نفسي وقرة شخصي " مجيد "

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرها إلى الشمس التي آنارت دربي بوجودها إلى التي لم أوفيها حقها مهما قلت فيها أمي الغالية " غنية " حفظها الله

إلى أخوتي وأخواتي " رمزي – خالد – عائشة – نعيمة – حدة

إلى فرحة البيت الكتاكيت الصغار وعلى رأسهم فلاذ قلبي حنين

إلى الذي تحمل معي مشقة هذا العمل زوجي الغالي

وإلى كل صديقاتي ورفيقاتي في مسيرتي العلمية

وإلى كل من دعمني ولو بالكلمة الطيبة.

ريمـــــــة

مقدمـــــة

مقدمة:

تعد الفترة ما بين (1965م-1978م) المرحلة الجدائية في تاريخ الجزائر الحديثة، هذا البلد الذي عاش من ويلات الاستعمار والتي دامت مائة وإثنين وثلاثين سنة، خسرت في ثوراتها رجالاً هم أبطال الجزائر ماتو شهداء للوطن، وما بقي منهم واصل المسيرة رغم الصعوبات والأتعاب، وشربوا من كأس الصبر وذلك من أجل تحقيق الاستقلال وطرد المستعمر وكل ما يعنيه، وكان الأمر كذلك بفضل الله تعالى، ومن هنا تبدأ مهمة الحكام في تطبيق الاستراتيجية الفعالة في تسيير البلاد وفق خطى صحيحة والنهوض بالشعب الذي طال صبره وتحقق له ما كان يرغب به من إستقرار وأمن وحياة يملئها الهدوء والنهوض به أيضا إلى تحقيق إزدهار إقتصادي وإجتماعي في مختلف المجالات، وكان أول من تسلم هذه المهمة الراحل أحمد بن بلة التي كانت فترة حكمه من الفترات الحساسة التي وضعت فيها المبادئ الأولى لجزائر ما بعد الاستقلال، ثم الرئيس " هواري بومدين " الذي كان حكمه استمرارية للأول رغم إتهامه له بالإنحراف عن مسار الثورة وقيامه بالإنقلاب عليه في 19 جوان 1965م، تحت ستار التصحيح الثوري، وكان هذا الأخير محل دراستنا لهذا الموضوع الذي يحمل مختلف الظروف التي مرّت في مرحلة الرئيس هوراي بومدين.

أسباب إختيار الموضوع:

- **أولاً:** الرغبة الشخصية في دراسة شخصية من شخصيات الثورة ودورها في بناء الدولة الجزائرية، ألا وهو الرئيس الراحل هواري بومدين.
- **ثانيًا:** أهمية الفترة التاريخية، حيث تعتبر مرحلة هامة وحساسة في تاريخ الجزائر.
- **ثالثًا:** الرغبة في معرفة مجهودات وأعمال هواري بومدين من أجل التنمية الإجتماعية والثقافية في الجزائر رغم إختلاف وجهات النظر حول شخصيته.

إشكالية الموضوع:

بعد حركة 19 جوان 1965م التي قام بها العقيد هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة وتسلم بومدين زمام الأمور قام بوضع آليات جديدة لمحو آثار التخلف الإجتماعي والثقافي الموروث عن الحقبة الاستعمارية وتحقيق التنمية في الجزائر وعليه نطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى ساهم الرئيس هواري بومدين في تحقيق الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري، وكيف كانت فترة حكمه في مختلف المجالات؟

وتندرج تحت عنوان هذه الإشكالية العديد من التساؤلا والتي ستتم الإجابة عليها من خلال فصول المذكرة وهي كالتالي:

- من يكون هواري بومدين؟
- كيف إنتقل هواري بومدين من قائد عسكري إلى رجل دولة سياسي؟
- بماذا تميزت الأوضاع الداخلية والخارجية في فترة حكم الرئيس بومدين؟
- فيما تمثلت السياسة الإجتماعية لبومدين؟ وما مدى إنعكاسها على المجتمع الجزائري.

خطة البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

مقدمة: وكان فيها عرض للموضوع من جوانب مختلفة.

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الأوضاع العامة في الجزائر من 1962 م إلى غاية 1965م حيث تضمن أربع عناصر، أولاً الحياة السياسية في الجزائر بعد الإستقلال أي أثناء فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة وأزمة جبهة التحرير الوطني وهذا ما أدى إنعقاد مؤتمر طرابلس من أجل إيجاد حل سياسي يحدد أسس بناء الدولة الجزائرية الجديدة، ومنها تولي هواري بومدين منصب قيادة هيئة الأركان العامة مما أدى إلى نشوب الصراع بين بومدين والحكومة المؤقتة والتي كانت سبب في أزمة صيف 1962م، ثانيًا الحياة العسكرية بداية من جرب الحدود الجزائرية المغربية والتي أطلق عليها حرب الرمال ومنها إلى التصحيح الثوري في 19 جوان 1965م والذي أطاح بحكم بن بلة وتولي هواري بومدين السلطة، ثالثًا الحياة الإقتصادية وفيها وصف للحالة الإقتصادية للجزائر وكيفية التخلص من التبعية لفرنسا، رابعًا هذا العنصر بعنوان الوضعية الإجتماعية لسكان الجزائر بعد الإستقلال من حيث عد السكان، الهجرة، ...

الفصل الثاني: والذي تطرقنا فيه إلى حياة القائد هواري بومدين وتضمن كذلك أربعة عناصر أولاً المولد والنشأة الأسرية وأصل عائلته والظروف التي عاشت فيها، ثانيًا تعليمه وتكوينه والذي تناولنا فيه سيرة الطالب محمد بوخروبة في مناهل العلم والمعرفة، ثالثًا حياة القائد العسكري بومدين ونضاله العسكري والثوري سواء قبل الاستقلال أو بعده وكيفية وصوله لسدة الحكم، رابعًا بومدين كرجل سياسي وتمت الإشارة هنا إلى سياسة بومدين الداخلية من بناء جهاز الدولة والمؤسسات الإدارية والمحلية وسن ميثاق 1976م وسياسته الفلسطينة ومع حركة عدم الإنحياز، وكذلك علاقة الجزائر مع الدول الغربية.

الفصل الثالث: والذي تضمن الظروف الإجتماعية في الجزائر من خلال مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين وتضمن أربعة عناصر، أولاً الحركة العمرانية والسكان والتي أشرنا فيها إلى الاهتمام بالحركة السكانية والعمرانية ومحاولة النهوض بها من خلال العديد من المشاريع منها مشروع ألف قرية فلاحية وبالإضافة إلى الإشارة إلى الطبقات التي تشكل منها المجتمع الجزائري، ثانيًا التعليم وهنا تبرز معالم الثورة الثقافية كا نادى به بومدين للنهوض بقطاع التعليم وخاصة التعريب وفتح المجال أمام الكفاءات الجزائرية لخدمة الوطن ومحو الأمية وذلك من خلال إجبارية التعليم، ثالثًا الصحة وتبرز من خلال الطب المجاني والذي

أتيح للمجتمع الجزائري من أجل الحفاظ على صحة المواطنين وذلك من حيث فتح العيادة، المستشفيات وتطوير التعليم الطبي.

أما العنصر الرابع والأخير تقييم سياسة بومدين ووفاته والتيحاولنا من خلالها معرفة إيجابيات وما حققته سياسة بومدين وإخفاقاته ومنها نعرج إلى تدهور حالته الصحية والتي لم يفهمها الأطباء والتي أدت بحياته ولحد اليوم لازالت أسباب وفاة الرئيس هواري بومدين غامضة.

المنـهج المتبـع:

أولاً: المنهج التاريخي الوضيفي: والذي يهتم بسرد ووصفغ الأحداث والوقائع التاريخيةن بطريقة كرونولوجية لفهم الأحداث والتطورات الحاصلة من حيث الزمان والمكان والظواهر الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري بعد الإستقلال حتى تتضح معالم الموضوع أكثر.

ثانيًا: المنهج التحليلي: والذي إعتمدنا عليه في تحليل المادة العلمية وتقديم تفسيرات وأدلة تثبت صحة المعلومات وتقديم تفسيرات وأدلة تثبت صحة المعلومة وإستخلاص النتائج المختلفة حول موضوع البحث.

ثالثًا: المنهج المقارن : والذي اعتمدنا عليه في مقارنة الأوضاع وإختلافها بين فترة الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين.

الفترة الزمينـة:

يحمل الموضوع المدروس في هذه المذكرة خلال الفترة الممتدة ما بين (1965م-1978م) وهي مرحلة غنية بالأحداث ما بعد الإستقلال وهي الفترة البومدينية أي فترة تلقي الرئيس هواري بومدين الحكم والتركيز أكثر في هذه المذكرة سيكون أولاً الحديث عن حياة الرئيس هواري بومدين من القيادة الثورية إلى غاية تبنيه الحكم وأوضاع الجزائر الإجتماعية خلال هذه المرحلة.

المصادر والمراجع:

المصادر: وأهمها مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م-1962م) للكاتب علي كافي إعتمدنا عليه في معرفة الحياة العسكرية للرئيس هواري بومدين قبل تقلده الحكم، كذلك كتاب خيبة الإنطلاق، فتنة صيف 1962م للكاتب علي هارون والذي أفادنا كثيرًا في معرفة تفاصيل وأحداث أزمة صيف 1962م ومن أهم أحداثها الصراع على السلطة بين الشق العسكري والسياسي.

بالإضافة إلى كتاب في الثورة وعن الثورة وبالثورة حوار مع بومدين للكاتب لطفي الحولي الذي مكننا من معرفة الكثير عن السياسة الداخلية للجزائر.

المراجع: ونذكر من بينها كتاب الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة للكاتب أبو زكريا يحي والذي ساعدنا في معرفة ... بومدين وإلاصلاحاته في مجال التعليم وخاصة التعريب، كذلك كتاب النظام السياسي الجزائري للكاتب صالح بلحاج والذي إعتمدنا عليه في كيفية بناء جهاز الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها وكذلك كتاب بومدين وما قله وما أثبتته الأيام للكاتب بومايدة عمار وآخرون وقد استعنا به في معرفة سياسة بومدين الداخلية وعلاقة الجزائر الخارجية.

أما الرسائل الجامعية:

فإستندنا إلى مذكرة مستقبل النظام السياسي الجزائري لـ: محمد بوضياف والتي أفادتنا كثيرًا في معرفة كيفية بناء جهاز الدولة الجزائرية ومؤسساتها المحلية.

وكذلك مذكرة الشخصية القيادية ودروها في تنمية المجتمع " هواري بومدين نموذجا " لمطه محمد العيد حيث تمكنا من خلال هذه الأطروحة من توضيح أهداف الثورة الصناعية ومعرفة العديد من من النقاط حول حياة الرئيس الراحل هواوي بومدين.

أهم الصعوبات:

لابد لدراسة أي موضوع بحث من أن يكون مصحوب بجملة من العقبات ومن الصعوبات التي واجهتنا:

- التناقضات والاختلافات حول شخصية هواري بومدين فمنهم من يؤيد سياسته ومنهم من يعارضها أي غياب الموضوعية.
- طوال الفترة الزمنية المخصصة للدراسة مما تعذر علينا التعمق بشدة في كل جوانب الموضوع.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر من: 1962م إلى: 1965م.

الفصل الأول: أوضاع الجزائر من 1962م إلى 1965م

المبحث الأول: الحياة السياسية.

المبحث الثاني: الحياة العسكرية.

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية.

المبحث الرابع: الحياة الاجتماعية.

المبحث الأول: الحياة السياسية

في عام 1962م ومباشرة بعد 5 جويلية يوم الاستقلال عرفت جبهة التحرير الوطني أزمة حادة كادت أن تعصف بالجزائر. في حرب مدمرة لا نتيجة منها، وتعود أصول هذه الأزمة إلى الإجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 27 ماي إلى 4 جوان 1962م[1].

حيث طرحت فطرة استدعاء المجلس الوطني للثورة للانعقاد خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط في 22 مارس 1962م، بطلب من أجمد بن بله[2]، وكانت الحكومة المؤقتة تتحاشى فكرة استدعاء المجلس للانعقاد وفي تلك الفترة المبكرة لدخول إتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ[3].

(1)- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002م، ص 210.

(2)- أحمد بن بلة، ولد أحمد بن بلة في 25 ديسمبر 1918م بمغنية، خدم جنديا في الجيش الفرنسي قبل أن ينتقل إلى العمل في المجال السياسي، كان عضوا في المنظمة الخاصة عين عضوا بالمجلس الأعلى للثورة منذ 1956م، عين نائب للحكومة المؤقتة ورئيس للحكومة الجزائرية 1962م. أنظر إلى: بشير بلاح ، تاريخ الجزئر المعاصر (1830م-1989م، ج2، دار المعرفة باب الواد، الجزائر ص 405.

(3)- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص11.

1- مؤتمر طرابلس:

لقد انعقد المجلس الوطني للثورة في دورته السادسة ما بين 27 ماي- 07 جوان 1962م في مدينة طرابلس، وذلك لقصد مناقشة وإعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الدولة الجزائرية الجديدة[1]. وكذلك إنتخاب قيادة جديدة للجزائر المستقلة (ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني). وقد احتدمت الخلافات أثناء المؤتمر، خاصة حول تركيبة المكتب السياسي لجبهة التحرير، وانقسم قادة الثورة كما أسلفنا إلى تيارين:

1- تيار الحكومة المؤقتة وأنصارها.
2- تيار الزعماء الأربعة وقيادة الأركان وأنصارهم[2].

وهذه الوثيقة جاءت لتحديد معالم الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وطبيعة النظام فيها، مكونة من 59 صفحة. والتي عرفت تاريخيا بـ" ميثاق طرابلس " متضمنة لثلاثة محاور أساسية[3].

وقد انبثق من هذا الميثاق عدة نتائج منها:

- تبني الإشتراكية كنظام للجزائر المستقلة.
- ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل.
- إقرار سياسة إجتماعية عمادها محو الأمية ورفع مستوى المعيشة وترقية الوضع الصحي وتحرير المرأة.
- حرية النقاش وحرية النقد وتكون ضمن إطار المنظمات المنبثقة عن الحزب الواحد[4].

(1)- رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1989م)، ج2 ، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، ص 52.

(2)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 333.

(3)- فتح الدين بن ازداو، إيديولوجية الثورة الجزائرية " 1954م- 1962م " ، دار الإرشاد. الجزائر، 2013م، 245.

(4)- خالد لعلاوي، " واقع السياسة التشريعية الإعلامية في الجزائر عشية صدور أول قانون عضوي متعلق بالإعلام" ، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، ص 271.

2- أزمة صيف 1962 م:

إن المتفق عليه لدى جل الباحثين والدارسين أن الأسباب الجوهرية المؤدية إلى حدوث الأزمات السياسية ، تعود أساسا إلى إختلافات في الأفكار والمبادئ، إلا أن الملاحظ في أزمة صيف 1962 م، لم تكن أسبابها الجوهرية من هذا النوع، فالمجموعة التي تخاصمت وإنقسمت على نفسها، ودخلت في صراع حاد، لم يكن قد مرَّ على مصادقتها على برنامج عمل سياسي وإقتصادي وإجتماعي بالإجماع سوى بضعة ساعات[1].

إن هذه الأزمة التي انفجرت يوم 4 جوان 1962 م، بعد فشل في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليه وإنسحاب رئيس الحكومة المؤقتة ومغادرته لطرابلس رفقة بعض أعضاء حكومته وتبعه في هذا الانسحاب جزء من أعضاء المجلس الوطني للثورة، لم تكن وليدة ذلك اليوم لأن ورها وخلفياتها أبعد وأعمق[2].

وترجع أسباب الأزمة إلى ما حدث في المؤتمر من خلاف بن أحمد بن بلة وهيئة قيادة الأركان وبن خدة وجماعته من جهة أخرى، فقبل إنعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس (16 ديسمبر 1959 م-18 جانفي 1960 م) كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة جيش التحرير الوطني معزول ومهمل في الداخل يقاوم بكل شجاعته عدواً إستعاد المبادرة شيئا فشيئا، الوحدات المجمدة في الحدود الشرقية والغربية تصور المشهد المؤلم المسؤولون تنهشهم الطموحات الشخصية، تصفية الحسابات، التحالفات العابرة شغلهم الشاغل، وقد أبرزت الدورة الثالثة للمجلس الثورة الجزائرية، الإختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم، وفيما يتعلق بهذه القضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي، فقد اتخذ المجلس قرارات هامة: إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ" لجنة وزارية للحرب " (C.I.G) تتكون من كريم بوصوف وبن طوبال.

(1)- إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 17.

(2)- المرجع نفسه ، ص 19.

إنشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلى بومدين تتكون من علي منجلي، قائد أحمد، عز الدين زراري[1].

إن سياسة التحالفات والتحالفات المضادة، وتموقع البعض في زوايا ضد البعض الآهر يشاركوهم نفس التصورات الإيديولوجية، الصراع كان صراع أشخاص بعيد كل البعد عن التناقضات الفكرية التي استطاعت أن تتناغم في فترة من الفترات رغم إختلافها وإستمرارية الثورة لقد كان المشكل الأساس هو إنعدام الزعامة السياسية، الذي جعل الكل يرى نفسه زعيما من جهة، وتداخل قوانين الجبهة، وعدم وضوحها، أو فصلها بشكل دقيق بين السلطات. مما خلق تضارب الهيئات فيما بينها من جهة ثانية سيبقى هذا الصراع الذي غاب فيه العقل وإعتمد فيه منطق القوة والمواجهة في أكثر من محطة[2].

صراع كان الشعب وحده الغائب الوحيد حيث تشرد، قتل، سجن، عذب ... لكن بالمقابل كانت نظرت للجزائر كبيرة، وعظيمة حين أراد أن تكون حرّة مستقلة ولم يرّد شيء دون أن يعير إعتبارًا للإيديولوجيات والتصورات وكان الحاضر هو معركة والجزائر والحرية والمستقبل هدفه[3].

لقد عمت الفوضى معظم المدن حيث أحصي في الجزائر العاصمة 141 سيارة مسروقة خلال 24 سا، وسجلت مثلها في العديد من الولايات[4].

(1)- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011م ، ط2، ص ص 325-326.

(2)- المرجع نفسه، ص 329.

(3)- محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004 م، ص 411.

(4)- علي هارون، خيبة الإنطلاق، فتنة صيف 62، دار القصبة، الجزائر، ص 133.

المحبث الثاني: الحياة العسكرية

أ- حرب الرمال أكتوبر 1963 م:

اخترقت القوات العسكرية المغربية الحدود الجزائرية في 1963 م، وجرّت معارك على طول الحدود الجزائرية المغربية، وعرفت بـ:حرب الرمال. وكادت تعصف بالمنطقة إلى صراع مفتوح على كل الاتجاهات بمحاولة دخول أطراف أجنبية[1].

وفي الفاتح من أكتوبر إلى غاية 05 أكتوبر 1963 م وتم الاعتداء في 08 أكتوبر 1963 م حيث وقع اصطدام مسلح بين عناصر الجيش الوطني الجزائري ومجموعة من قوات الإحتياط النظامية المغربية، والاصطدامات حدثت في المناطق التالية: برج لطفي، حاسي منير، حاسي بيضا، بونو، تنجوب، وهذه المواقع المناطق متقاربة ولا يفصل بينها أكثر من 40 كلم. وقد كان هذا العدوان معد له[2].

وقد عبر بومدين عن موقفه قائلا:" كل حبة رمل حررت هي ملك للجزائر " .

كانت للمغرب أطماع توسعية على حساب الصحراء الغربية، فحسب بل حتى في الأراضي الجزائرية، و موريطانيا وشطر من السينغال، فقام المغرب بعرض خريطة علينا ادعى أنها تمثل الحدود التاريخية للمغرب قبل دخول الاستيطان الفرنسي والإسباني إلى أراضيه.

ورفضت الجزائر 1963 م بأن تسمح بإستخدام تندوف كمعبر للجيش المغربي لإحتلال موريطانيا، مقابل تسوية المسائل الحدودية مع المغرب[3].

(1)- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي الكبير فكرة وواقعا " 1954 م- 1975 م "، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 385. 2013 م.

(2)- محمود عبد الزعيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار الفومية للطباعة والنشر، د س، ص 33.

(3)- الطاهر الزبيري، تصف قرت من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الصحافة، القبة، الجزائر، ص 40.

ولقد كان للتعارض بين الموقف الجزائري والموقف المغربي تصورات خاصة لكل طرف:

الموقف الجزائري:

ترتكز الأطروحة الجزائرية على مبدأ التوازن الدولي وعدم المساس بالحدود الموروثة من الإستعمار، ومن هنا جعلت الجزائر قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، حيث تحكرت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الإفريقي خلال عام 1963م، وتمكنت من إقرار ذلك المبدأ ضمن ميثاق منظمة الوحدة المغربية[1].

الموقف المغربي:

إن المطالبة المغربية الرسمية لتسوية الحدود ظهرت أثناء الثورة التحريرية، ما يسمى بالفكرة المغربية المنطوية تحت أطروحة " مبدأ الحق التاريخي "، حيث يتصور المغرب الحدود بأنها عبارة عن حق تاريخي وعبر عن ذلك علال الفايس في كتابه بعنوان " الكتاب الأبيض" [2].

ولقد سعى الرئيس بن بلة إلى حل هذا المشكل مع المغرب بالطرق السلمية، وإيجاد صيغ للتفاهم مع هذا البلد الشقيق، لكن بومدين كان أكثر صرامة في هذه المسألة وقال بوضوح:" كل حبة رمل حررناها من أيدي الإستعمار الفرنسي بإسم الثورة الجزائرية هي ملك للجزائر"، ويقول أيضا:" يحسبون الشعوب قطعان غنم ".

أما الشريف بلقاسم فرد على هذه المزاعم قائلا:" المغرب لم يواصل النضال من أجل استكمال تحرير الأراضي التي اقتطعتها فرنسا "[3].

(1)- محمد مزيان، " المغرب والجزائر، الحوار الصعب "، **مجلة لسانيات عربية**، العدد 612، جانفي 2015 م، ص 37.

(2)- نصيب عقيلة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق، 2011 م-2012 م.

(3)- الطاهر الزبيري، المرجع السابق، ص 41.

ب- إنقلاب 19 جوان 1965 م:

بدأ الصراع الخفي بين بن بلة وبومدين من بداية الاستقلال، حيث ركز بومدين على وحدة الجيش وإستغلال مختلف التمردات المسلحة لتقوية نفوذه وإضعاف بن بلة وإبقاءه رهينة في يده، أما بن بلة فوضع خطته للتخلص من قبضة بومدين[1].

وفي سنة 1964م قام العقيد شعباني[2] قائد الولاية السادسة بتمرد بسيط كلفه الإعدام، وهكذا إلى أن قام نائبه وزير الدفاع هواري بومدين بإنقلاب عسكري ضده يوم 19 جوان 1965 م. وسمي بالتصحيح الثوري فحاصر مدينة الجزائر بالدبابات ولم يذكر شيء ما عدا مظاهرات عنابة[3].

فالنظام الذي أقامه بن بلة هو ذاته الذي مكن بومدين من أن يزح به دون أي شكل من المحاكمة[4].

(1)- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المغرب، باب الواد، الجزائر، ص 91.

(2)- العقيد شعباني، ولد في 4 سبتمبر 1934 م، بولاية بسكرة، إلتحق بالثورة الجزائرية في وقت مبكر من عمره، خاض محمد شعباني عدّة معارك من بينها معركة جبل بوكحيل، عين بعد الاستقلال قائد للناحية العسكرية الرابعة وفي 03 سبتمبر 1964 م حكم عليه بالإعدام، أنظر إلى: بشير يلاح المرجع السابق، ص 380.

(3)- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 211.

(4)- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، ص 204.

إن هذه الخلافات السياسية تطورت إلى انقلاب عسكري من نتيجته القبض على رئيس الجمهورية الجزائري أحمد بن بلة، وانتقلت السلطة إلى قيادة الجيش برئاسة هواري بومدين وتعود أسباب الخلافات إلى:

- البت في مصير الضباط الجزائريين الذي كانوا يعملون تحت العلم الفرنسي ثم انضموا إلى الجيش الجزائري بعد الاستقلال.
- سبب التعديلات الوزارية المتتالية التي كان بن بلة يريد أن يسمى بواسطتها إلى توسيع قاعدة أنصاره السياسيين[1].
- أما السبب الأساسي هو أن في شهر ماي 1965 م كان بومدين يمثل الجزائر في مؤتمر ورؤساء الحكومات العربية في القاهرة، أعلن بن بلة أنه سيسحب حقيبة وزارة الشؤون الخارجية من عبد العزيز بوتفليقة حيث أخبر هذا الأخير بومدين الذي جمع رفاقه في فريق وجدة واتحدوا لإزاحة بن بلة عن السلطة[2].

(1)- أحمد اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،

(2)- بنجامين نيتوزا، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال (1962 م-1988 م)، ط ر، صباح ممدولي كعدان، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، د ش، ص 38.

وتطوع الطاهر الزبيري ليقول لبن بلدانه تم تشكيل مجلس شوري جديد، وتم عزله ليرد عليه بن بلة قائلا:" إن هذا العمل يتعارض ومصلحة الشعب الجزائري ويحملكم مسؤولية كبرى " [1].

كما أن الطاهر الزبيري[2] يذكر كذلك أن بومدين بمجرد جلوسه على كرسي الحكم، تنكر لكل ما كان يؤمن به عشية الإنقلاب وانصرف للحكم الفردي بشكل أشد مما كان عليه أحمد بن بلة، فوجه كل اهتمامه لبناء الإدارة وتهميش الحرب ودوره[3].

إن 19 جوان لم يكن انقلابا ولا مغامرة أو حربا من أجل السلطة إنما بومدين كان مضطر للإطاحة ببن بلة عشية المؤتمر الأفرو–أسيوي الذي كان سينعقد في الجزائر[4].

المبحث الثالث: الحياة الاقتصادية:

بعد الاستقلال يمكن وصف الفترة الممتدة من 1962 م إلى 1965 م بأنها كانت فترة التردد بشان الاختبارات الكبرى لسياسة النظام الجزائري التنموية، ففي الجانب الاقتصادي وجهت الجهود في الاستثمار أثناء سنتي (1963 م–1964 م) للصناعات التقليدية وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة منذ رحيل أصحابها[5].

وعندما أعلن المجلس الوطني التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كان الوضع الاقتصادي الجزائري يتميز بـ:

(1)– فتحي الدين، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 637.

(2)– الطاهر الزبير، من مواليد 14 أفريل 1929 م بولاية سوق أهراس، كان من أوائل المنخرطين في الثورة، ألقي عليه القبض وتمكن من الفرار، ترقى في المناصب القيادية، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة وقائد الولاية الأولى سنة 1960 م وبقي فيه إلى 1962 م، انظر إلى: بشير يلاح، المرجع السابق، ص 374.

(3)– إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 374.

(4)– خالد نزار، مذكرات اللواء خال نزار. تق : علي هارون، منشورات الشهاب، ص 79.

(5)– صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1964 م إلى 1978 م (السلطة – المؤسسات – الاقتصاد والسياسة – الإيديولوجيات)، دار الكتاب الحديث، 2013 م، ص 346.

- اقتصاد تابع لاقتصاد فرنسا، مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاحتلال تنتج أجود أنواع الحبوب[1] فإن إسترجاع الثروات الوطنية بالرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة، فإن إستراتيجية التنمية بدأت منذ 1963 م تتبلور تحت ضغط الجماهير، فإسترجاع الأرض كان من عمليات النهب والاستغلال الأولى التي حدثت إبان الغزو والاحتلال وهذا أمل عميق للجماهير الجزائرية، إن سياسة النهب هذه المطبقة في إطار الاحتلال قد تسببت في الهجرة الجماعية للفلاحين الجزائريين وفي الجبال والجهات الجرداء في الجنوب.
- وكان بالتالي على الجمهورية الجزائرية الفتية أن تجند وبدون تأخير لإرجاع العدالة إلى الجماهير الريفية الجزائرية وفي نفس الوقت تحويل الزراعة تحويلا عميقًا للمصالح الوطنية[2].
- بالإضافة إلى ضعف القاعدة الصناعية وإعتمادها على الصناعة الإستخراجية وتحويل المحاصيل الزراعية[3].

ولهذا نرى أن التسيير الذاتي قد ولد في ميدان العمل حتى أن الحكومة قد رسمته بالقرارات المشهورة مثل قرارات مارس 1963 م، والأملاك التي تركها المعمرين شاغرة فمنذ أكتوبر 1963 م فإن جميع الأراضي هي أراضي معمرين والتي سلمت كلها إلى العمال في إطار التسيير الذاتي ومنذ ربيع 1962م قام العمال الزراعيون أولا بالإستيلاء على الأراضي الشاغرة.

(1)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 3، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، 2015 م، ص 206-207.

(2)- الذكرى العاشرة للإستقلال، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، طبع من قبل وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات)،الطبع ألتيميرا روتوبيرشي مدريد إسبانيا، جوان 1972 م، ص 50.

(3)- المرجع السابق، تاريخ الجزائر المعاصر، ص 55.

التصحيح الأول للعلاقات بين الجزائر وفرنسا جاء بعد 3 سنوات من الإستقلال حيث أمضي الطرفان إتفاقيات يوليو 1963 م حيث كانت تنص أساسا على إنشاء جمعية تعاونية[1].

في 1963 م كان القطاع الصناعي رمزيا رغم قانون الاستثمارات الأولى وفي 1963 م فإن الاختيارات الاشتراكية للجزائر قد أفزعت المستثمرين الأجانب[2] ولهذا واجهت الجزائر مشاكل تسيير للجهاز الإنتاجي بسبب تنحي المعمرين الأوروبيين وتولي العمال الجزائريين الإدارة[3].

إنشاء العملة الجزائرية الدينار: إن العملة التي تطبع عملتنا هي البنك المركزي الجزائري وهي مؤسسة عامة خلقت منذ يناير 1963 م بنك الجزائر[4].

تأميم التجارة الخارجية: منذ 1963 م فإن المتطلبات المالية والاقتصادية قد دفعت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات وقائية للديوان الوطني للتسويق.

إنشاء الديوان الوطني للتسويق (أوناكو) حيث أن الأخير كانت مهمته الأولى هي تشجيع التنفيذ[5].

وقد أصدرت الحكومة الجزائرية مراسيم في مارس 1963 م ومنها:

المرسوم الصادر في 22 مارس 1963 م ويتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والتقليدية، ومجال الاستثمار الزراعي[6].

(1)– الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، المرجع السابق، ص 52.

(2)– المرجع نفسه، ص 70.

(3)– كربالي بغداد، " نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر "، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد 68، جانفي 2005 م، ص 3.

(4)– الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، المرجع السابق، ص73.

(5)– المرجع نفسه، ص 78.

(6)– مصطفى طلاس– بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 276.

رابعًا- الحياة الإجتماعية:

- **البنية الاجتماعية الجزائرية للجزائر:** بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال 10236000 ن، وتأكيدًا لظاهرة التعويض الناتج عن الحرب وذلك نتيجة لارتفاع معدل الخصوبة والتي قدرت في الفترة من 1961 م إلى 1965 م بـ 40,5 % والثانية إنخفاض معدل الوفيات وظهرت عدة طبقات منها برجوازية ضعيفة، برجوازية متوسطة، طبقة ضعيفة، وطبقة الفئات الشعبية[1].
- **الهجرة:** بعد استقلال الجزائر أدت موجات الهجرة الجدية التي تصنع البنود الواردة في معاهدة إيفيان 1962 م من طرفي البحر المتوسط تنوب فرنسا والجزائر وضع رقابة على التدفقات ففي كانون الثاني ، يناير 1964 م جرى الإتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على موضوع الهجرة[2].
- **الحركة بإتجاه المدن:** أدى رحيل الأوروبيين الكثيف إلى صيرورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة فشغر الوظائف انزياح واسع للسكان إلى المناطق الحضارية، وقاموا ببناءات الصفيح بتوسع مخيف[3] واستمر هذا الارتحال من الأرياف إلى المدن لأنه لم يفعل شيء ليبقي بالأرياف الجزائرية فلاحون حل بهم الإفلاس ودمرت وسائل عيشهم وعملهم طوال سبع سنوات من الحرب وهذه الهجرة أثرت كثيرًا في أراضي الفلاحة بالأرياف[4].

(1)- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائري الحديثة (الاقتصاد – المجتمع- السياسة)، دار القمر القاهرة، 2004. م، ص 46-47

(2)- بنجامين نيتوزا، المرجع السابق، ص 33.

(3)- المرجع نفسه، ص 24.

(4)- النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 405.

إن الحكومة تهاونت في تأكيد وترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية ويرى بعض المؤرخين أنها ارتكبت بعض الأخطاء في هذا المجال منها:

- التضييق على رجال جمعية العلماء كالشيخ الإبراهيمي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية.
- التغاضي على تسرب بعض القيم المادية الوافدة، كبعض الفنون والعادات الغربية وانتشار تعاطي التدخين والخمور ...[1].

التعليم والتعريب:

بعد استرجاع الاستقلال الوطني كان وضع التعليم مزري، أمية مرتفعة قدرت بأكثر من 80 % أما الخمس الباقي فجله من أنصاف المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار[2]. وقد أولت السلطات الجزائرية منذ السنوات الأولى من الاستقلال إهتماما بالغًا بقطاع التعليم لمواجهة هذه الأزمة وذلك من خلال رصد المبالغ الضخمة وإعتبار أن الاستثمار في هذا القطاع يعد جوهر عملية التنمية[3].

وقد ورثت الجزائر المستقلة منظومة تعليمة هجينة بين التعليم الفرنسي والتعليم العربي الحر والتعليم الطرقي[4].

وشل بن بلة عن موقفه من اللغة العربية والبربرية! ولماذا لجأ في عهده إلى محو الأمية باللغة الفرنسية! فأجاب: اعتبر أنه من العيب أن نأتي بعد ربع قرن لنسأل عم موقفنا من اللغة العربية، أنا ضد من يطرح أي لغة مهما كانت، فعلى مستوى اللغة العربي فهي لغتنا الوطنية، واللغة البربرية تدخل ضمن حيز التراث[5].

---

(1)- بشير يلاح، المرجع السابق، ص 345- 346.

(2)- المرجع نفسه، ص 205.

(3)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م، ص 450.

(4)- عبد الجليل ساقني، " التعليم الأصلي والعاهد الإسلامية في الجزائر "، **مجلة آفاق علمية**، مجلد 9، العدد2، 2017 م، ص 133.

(5)- يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، نشر إلكترونيا في يوليو 2003 م، ص 18.

وبدأ التعريب في الجزائر منذ إسترجاع الاستقلال الوطني ولكنه كان يحتل مكانة ثانوية ونظرا لذلك فإن أعدائه قد تمكنوا بسهولة من الإجهاز عليه بأبشع الطرق أي الإعلان عن التمسك به منذ أن ظهرت قضية التعريب بالجزائر عام 1962 م برزت معها الصعوبات والحواجز [1].

الصحة:

كان النظام الصحي الموروث عند الاستقلال متمركز أساسًا في كبريات المدن كالجزائر، وهران، قسنطينة، ويتمثل خاصة في الطب العمومي الذي يتم داخل المستشفيات وعيادات تشرف عليها بلديات، وتقدم المساعدات الطبية المجانية إلى جانب مراكز الطب المدرسي النفسي التي تشرف عليها وزارة التربة والتعليم من جهة أخرى هناك الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيب وتميزت السياسة الصحية خلال هذه الفترة بمحدودية ي خياراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة لها[2].

كما زادت حدة المشاكل الاجتماعية بعد ذهاب الأطباء الفرنسيين وتخريب بعض المنشآت الطبية والصحية[3].

(1)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 3، دار الهدى ، الجزائر، 2009 م، ص 224 – 225.

(2)- عبد الهادي دبلة، المرجع السابق، ص 53.

(3)- فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة ، نوفمبر (1954 م-2004 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 156.

الفصل الثاني:

حياة القائد هوراي بومدين

الفصل الثاني: حياة القائد هواري بومدين

المبحث الأول: المولود والنشأة

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه

المبحث الثالث: بومدين العسكري

المبحث الرابع: بومدين كرئيس

المبحث الأول : المولد والنشأة

ولد الطفل محمد بوخروبة يوم 23 أوت 1932 م، أبيه الحاج إبراهيم المتوفي عام 1967 م وأمه تونس برهزيلة، ولد بدوار بني عيد بمشتة العرعرة، ببلدية عين حساينية سابقًا، يبعد الدوار بحوالي 15 كلم غرب مدينة قالمة، عاش الطفل بين أحضان الطبيعة التي يغلب عليها الطابع الجبلي كجبل ماونة، وبني مزلين وهوارة وعين العربي وبوهمدان وبوعربيد وعين طاية وسلاوة عنونة[1].

تعلم في مدارس قالمة ثم التحق بمدرسة قسنطينة معقل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومعقل دعاة العروبة والإسلام[2].

التسمية:

هواري بومدين هو الإسم الثوري الذي اشتقه من كلمتين الأولى "سيدي الهواري"، الولي الصالح لمدينة وهران، أما الإسم الثاني بومدين" فيعود إلى المسجد الكبير بتلمسان "سيدي بومدين "[3].

هو طويل القامة ناصع بياض البشرة قد يكون هذا من ولادته ذات الأصول البربرية، وشعره محمر يشبه فايكنغ شمال أوربا[4].

(1)- محمد الصالح شيروف: هواري بومدين، رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين طاية، الجزائر، ص 22.

(2)- يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص21.

(3)- عمار بومايدة: بومدين وآخرون وما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، ص 16.

(4)- المرجع نفسه: ص 17.

كان الحياة في تلك الفتر بالنسبة لطفل جزائري، حياة مذلة مهينة لكونه مواطن من درجة ثانية في الوقت الذي يتصرف فيه الفرنسيون كأسياد البلاد ولم يكن محمد بوخروبة الطفل الذي يشعر بهذه الإهانة لكن تعلمه بالمدرسة القرآنية بدأ يجعله داركا لعروبته ولكرامته المسلوبة فوق أرضه الجزائرية[1].

إن المذكرات التي دونها زميل طفولة محمد بوخروبة في الدراسة الإبتدائية سليمان عبده، وهو من الرجال الذين يتصفون بالهدوء والإحترام والوطنية لقد اكتشف الطفل محمد بوخروبة، الرجل الوطني في المدرسة عالمًا آخر يعاكس تماما عالمه الذي نشأ فيه وتربى ووقف على معطيات فكرية ورسائل تاريخية هامة في مسار تاريخ شعبنا[2].

تتكون عائلة بوخروبة من سبعة أطفال، كان أكبرهم محمد الإسم الذي يسمى تبركا بالرسول صلى الله عليه وسلم، شأن كل العائلات الجزائرية[3].

ورغم الظروف المادية لعائلة بومدين، قرر والده ان يواصل تعليمه فكانت الكتاتيب القرآنية المحطة الأولى في مسار تعليمه[4].

لم يتعلم هواري الفرنسية التي أصبح في السنوات الأخيرة للحرب يتقنها جيدا ولا يعرف فرنسا ولم بزورها في حياته[5].

(1)– صبرينة بودريوع: الحياة الإجتماعية في ظل النظام الإشتراكي بالجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا (1965 م– 1978) م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 م–2011 م، ص 30.

(2)– مذكرات سليمان بن عبده: " شاب بطل محمد بوخروبة (هواري بومدين)، جمعية التاريخ والمعالم الآثرية– قالمة، دار الفجر، ص 21.

(3)– أحمد بن مرسلي: دراسة شخصية بومدين، مجلة المصادر، العدد الأول، صيف 1999 م، ص 65.

(4)– خالد العيفة: الذكرى 40 لوفاة الرئيس هواري بومدين، **جريدة الشعب**، العدد 17831، 27 ديسمبر 2018 م، ص80.

(5)– عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 18.

نشأ نشأة مليئة بالأحداث وتعلم القرآن واللغة العربية وفي عام 1937 م ترك بومدين أهله مجددا وتوجه إلى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة[1].

أصيب الشاب محمد بوخروبة في مظاهرات ماي 1945 م، بمدينة قالمة برصاصة في رجله اليسرى، وأثرت في نفسه مشاهد تلك المجازر المروعة وما رأى من أعمال وحشية يندى لها الجبين الإنسانية الحقة، وأدرك كغيره من الغيورين الشباب على وطنهم، إن فرنسا لا يمكن أن تهب يوما أن الشعب الجزائري له الحق في الحرية والإستقلال وأن الأساليب التي كانوا ينتهجونها عقيمة، وقد تبخرت وأن سياسة الأحزاب السياسية، قد تبددت واتضحت الرؤية لديهم وتحدد الهدف وظهرت معالمه[2].

(1)- شخصية العدد، الزعيم الجزائري هواري بومدين، المجاهد الأزهري، حافظ القرآن، صاحب مشروع النهضة الزراعية والصناعية في الجزائر، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الثالث، مارس 2013 م، ص 01.

(2)- محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم علم التاريخ، السنة 2004 م-2005 م، ص 173

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه

بدأ محمد بوخروبة تعليمه لدى الكتاب لحفظ القرآن الكريم وكان عمره 4 سنوات[1]، ختم هواري بومدين القرآن الكريم في سنة 1948 م وأصبح يدرسه لأبناء قريته إضافة إلى اللغة العربية[2].

وقد إلتحق بالمعهد الكتاني[3] مع جملة من الطلبة من مناطق قالمة ، واد زناتي وغيرها ... من المناطق المحيطة بقسنطينة التي كانت مهدًا للحركة الوطنية وقمة تطورها آنذاك[4]، ويذكر علي كافي[5] عن بومدين في مذكراته:" في وسط عام 1948 م قدم إلى المعهد طالب تبدوا على وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة وكان يلبس برنوسا وكان لباسه رثا ووجد صعوبة في الإلتحاق بالمعهد وقد تدخلنا لتسجيله"[6].

وكانت آنذاك بلاد المشرق العربي قبلة الدارسين في اللغة العربية ومن بين طلابها محمد بوخروبة[7] ولم تكن في ذهنه سنة 1949 م سوى فكرة واحدة وهي الدراسة بالقاهرة ولكن كان عليه أن يمر الزيتونة الجامعة الإسلامية بتونس ومعقل الوطنين وإستطاع بخروبة أن يتابع دروسا بالزيتونة وأخرى في نس الوقت بمعهد الخلدونية التي كان برنامجها صورة طبق الأصل لبرنامج الثانوية الفرنسية[8].

---

(1)- يحي أبو زكريا، المرجع السابق، ص 23.

(2)- خالد العيفة، المرجع السابق، ص 8.

(3)- المعهد الكتاني: تكميلية الكتانية حاليا، الواقعة بالغرب من سوق العصر بقسنطينة، أنظر إلى: محمد صالح شبرون، المرجع السابق، ص 20.

(4)- أحمد بن المرسلي: المرجع السابق، ص 71.

(5)- علي كافي: ولد الرئيس علي كافيب في 7 أكتوبر 1928 م بمزرعة قرب الحروش وهو من عائلة محافظة تنتمي إلى الزاوية الرحمانية وإنتقل سنة 1950 م إلى جامعة الزيتونة لاستكمال دراسته شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الولاية الثانية وفي سنة 1956 م عين قائدا عسكريا للولاية الثانية وعين عضوًا في المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992 ثم رئيا لهذا المجلس في 02 جويلية 1992 م. (أنظر إلى: مذكرات الرئيس علي كافي، المرجع السابق، ص 16-17.

(6)- المرجع نفسه، ص 29.

(7)- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، 71.

(8)- رشيد مصالي: هواري بومدين الرجل الّغز، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، ص 21.

وفي سنة 1950 م توجه الطالب محمد بوخروبة مع رفيقه الصالح شيروف[1] عبر جنوب تونس صوب مصر[2]، حيث رجع إلى بيته وباع كل الأثاث الي يملكه من أجل هذه الرحلة ومن تونس توجه هواري بومدين إلى مصر عبر الأراضي الليبية[3] بعد أن قطع مسافة أربعة آلاف وخمسة آلاف كلم من قسنطينة إلى القاهرة، التي دخلاها راجلين بعد صلاة العصر وإنتها إلى رواق المغاربة بالأزهر الشريف[4].

وتفوق الطالب محمد بوخروبة في دراسته بالأزهر الشريف ولم يتوقف الطالب عن حلقات ودروس الجامع الأزهر فحسب، وإنما سعى إلى الإلمام بجميع علوم المرحلة فكان يطالع الكتب، الجرائد والمجلات المصرية لاسيما جريدة الأهرام والأخبار[5].

كما كان يعمل ضمن مكتب المغرب العربي الكبير سنة 1955 م الذي أسسه زعماء جزائريون ومغاربة وتونسيون تعاهدوا فيما بينهم على محاربة فرنسا[6]، وكان المؤلم هو أن التجربة الطلابية التي عاشها شباب معظم المعاهد المعربة وتعرضت إلى محاولات تعتيم وتشويه في الوقت الذي كان رجالها يعانون من التهميش، بل التشرد والمطاردة النفسية والمادية ولم يكن هذا بعيدًا عما تعرض له بومدين[7].

(1)- الصالح شيروف: ولد محمد صالح شيروف 1935 م بعرش بني بلدية دائرة واد زناتي، ولاية قالمة، حفظ القرآن، 11 سنة تقريبا. (أنظر إلى مطمر العيد: المرجع السابق، ص 35).

(2)- المرجع نفسه، ص 160.

(3)- خالد العيفة المرجع السابق، ص 8.

(4)- الأزهر الشريف: بناه جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي عام 260 هـ، وتعتبر أكبر وأقدم جامعة إسلامية وقد ظل الجامع ملاذ لعلوم الدين ومعقلا للغة العربية. (أنظر إلى: محمد العيد مطمر: الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى الجزائر، 2003 م، ص 25.

(5)- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص 160.

(6)- خالد العيفة: المرجع السابق، ص 8.

(7)- محي الدين عميمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، دار إقرأ، للنشر والتوزيع والطباعة، ص 8.

المبحث الثالث: بومدين العسكري

إن الوضع السيء الذي شهده الشعب الجزائري من قبل المستعمر الفرنسي حرك المناضبين الثوريين لإيجاد السبل لمواجهة العدو الفرنسي، فبعد الدراسة الواعية والمناقشات الدقيقة الهادئة، اتضح لهؤلاء المناضلين أن يعقد ملتقى يقرر اللجوء إلى العمل الثوري وبالتالي التعجيل ببداية الثورة المسلحة[1].

عند إندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 م، كان الطالب محمد بوخروبة يتابع أخبارها بإهتمام كبير، ويبحث عن وسيلة للإلتحاق بها، فكانت له الفرصة عندما اتصل به أحمد بن بلة ممثلي الثورة في الخارج، فطلب منه مع مجموعة أخرى من الطلبة الإلتحاق بالجهاد، فالتحق بقاعدة انشاص بالقاهرة للتدريب على إستعمال السلاح، وفي عام 1955 م كانت الجزائر تعاني من نقص السلاح خاصة بالنسبة للمنظمة الخاصة ذلك أن العمليات التي بدأت في ليلة أول نوفمبر لم تكن ناجحة في معظمها، وتمكنت القوات الإستعمارية من إلحاق خسائر فادحى.

وفي عام 1955 م دخل الغرب الجزائري على متن باخرة[2] الملكة دنيا المحملة بالسلاح، خاصة وأن منطقة الغرب كان ينقصها السلاح والمعدات، فاستقبله البطل الشهيد العربي بن مهيدي قائد المنطقة ونائبه عبد الحفيظ بوصوف بفرح شديد لأنهما سمعا كثيرا عن شجاعته وذكائه، وإيمانه بالدين والوطن وهناك أصبح اسمه هواري بومدين وهو الإسم العسكري[3].

(1)- عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر د الثورة الجزائرية، مكتبة تدبولي، الجزائر، دت، ص 42-43.

(2)- المرجع نفسه، ص 50.

(3)- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 390.

الإرتقاء في المسؤوليات:

كان بومدين بذكائه وشجاعته وإيمانه وصلابة مواقفه واضعه وإثارته وهذه الخصال كلها سمحت له لالإرتقاء بسرعة فائقة في صفوف جيش التحرير الوطني فبعد التحاق العربي بلجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام عام 1955 م أصبح بومدين المساعد الرئيسي لبوصوف القائد الجديد للولاية، فقد ساعده كثيرا في إدخال السلاح[1].

وبعد ثلاث سنوات ارتقى هواري بومدين إلى قائد الولاية الخامسة خلفا لعبد الحفيظ بوصوف الذي أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وهي السلطة العليا للثورة، وبذلك أصبح بومدين يحمل رتبة عقيد، ولم يتجاوز عمره 24 سنة واستطاع بفضل حنكته وشجاعته وذكائه[2]. أن يعطي للثورة دفعًا قويًا في المنطقة الغربية بعد بوصوف[3].

بدأ هوارس بومدين تجربته القتالية الأولى بالمشاركة في فرق المتطوعي الذين كانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية الممتدة يومئذ على طول قناة السويس وكان عدد من الملاحظين السياسيين العرب يرون في شخصيته مجرد سكرتير عادي ومشغل تلفون بسيط بمكتب المغرب العربي، دفعته غيرته الإسلامية إلى مشاركة إخوانه أحرار مصر في نضالهم للقضاء على الوجود العسكري البريطاني بها ولكنه سرعان ما أظهر وطنيته وثوريته ضد الإستعمار الفرنسي في بلده[4].

(1)- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 390.

(2)- المرجع نفسه، 391.

(3)- عبد الحفيظ بوصوف: ولد عبد الحفيظ بوصوف في مدينة ميلة، كان سياسي جزائري ومؤسس المخابرات الجزائرية 1957، كان يجتمع بالمناضلين في منزله الذي كان ملجأ لمختلف الوجوه الثورية والسياسية التي فجرت الثورة، توفي في 31 ديسمبر 1980 م في باريس، أنظر إلى المرجع نفسه، ص 450.

(4)- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 41.

لكن بعد تشكيل هيئة أركان جيش التحرير الشرقية والغربية في الأول من أكتوبر 1958 م، تم توحيدها تحت قيادة العقيد هواري الذي نجح في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدة انقلابات عسكرية، وأصبح نفوذ هيئة الأركان العامة يتعاظم على حساب هيئة الحكومة المؤقتة[1].

أصبح هواري بومدين يتطلع بشكل جدي إلى السلطة بعد أصبح إستقلال الجزائر ظاهر، بعد سيطرته على جيش الحدود القوي ولم يكن كافيا للوصول إلى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية[2].

تمكن هواري بومدين رفقة مجموعة من قيادي الثورة، من استحداث نظام حكم من المخابرات العسكرية بالجهة الغربية، وفتح ورشات للتدريب وتأهيل الأفواج من الشباب المتعلم في فنيات الإتصال وبالبث والإستقبال المعلوماتي، وأقامت القيادة مركزا للتنصيت بوحدة وبفضل تلك النواة أصبح بومدين على دراية بما يجري في الولايات الأخرى كولاية 3 و4 و6 ومن دول الجوار وحتى أوروبا[3].

في هذه الفترة التقى بومدين بالمسؤول السياسي على الغرب المجاهد بن مهيدي حيث عين نائبا له وفي سنة 1956 م انعقد مؤتمر الصومام بمنطقة ايفري بالقبائل الصغرى ما بين 14 و 23 أتو 1956 م وقد مثل منطقة الغرب في هذا المؤتمر العربي بن مهيدي ولم تمضي سنة واحدة على هذا الإنعقاد حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات أدت إلى إحداث تغيرات على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات أدت إلى تغيرات في قيادة جبهة التحرير الوطني ومن هذه الأسباب:

1-اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاء البعثة الخارجية 22 اكتوبر، تشرين الأول عام 1956 م[4].

(1)- الظاهر الزبيري: نف قرن كفاح، المرجع السابق، ص 11.

(2)- عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 12.

(3)- المرجع نفسه، ص 14.

(4)- سعد بن البشير لعمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد (1932 م-1978م)، قصر الكتاب، البليدة، 1971، ص25.

2-اعتقال محمد العربي بن مهيدي واستشهاده على يد الكولونيل بوم 04 مارس 1957 م.

لتلك الأسباب وغيرها فقد دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية عقد مؤتمر دورهته الثانية في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 م، اشترك اثنان وعشرون عضو من بينهم هواري بومدين، وبعد هذا المؤتمر تغير مسؤولي الولايات ليصبح بومدين في سنة 1957م قائد للولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة[1].

وبالتالي هواري بومدين كان قائد أثرى بالفعل ايديولوجية جبهة التحرير الوطني وزود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لمواصلة المسيرة ولتوفير أسباب إستمرارية الكفاح المسلح، والنضال السياسي من أجل استرجاع السيادة[2].

في عام 1958 م عاد ديغول إلى الحكم وأصبح تأثير الثورة على الأوضاع الداخلية لفرنسا حب كبير فقد أدى إلى تحالف المعمرين مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 03-05-1958 م[3].

قام ديغول في سنة 1958 م بتطبيق خطي شارل وموريس المكهربين على الحدود الشرقية والغربية[4].

(1)- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 41.

(2)- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954م-1962 م)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 85.

(3)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م، ص 550.

(4)- عبد النور خيثر: تطور الهيات القيادية لثورة التحرير 1954 م-1962 م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، المعاصر، جامعة الجزائر، 2005، ص 24.

مما أدى إلى خنق الثورة بسبب عدم وصول العمليات الإمداد بالعتاد والسلاح للولاية وانقطاع الاتصالات بين هذه الأخيرة وقيادة الثورة، الأمر الذي جعل مسؤولي الثورة لجنة التنسيق والتنفيذ في أفريل 1958 م، يتداركون الوضع عن طريق محاولة إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني[1].

هذا كله لإحاطة هواري بودين نفسه بجمع من الشباب المثقف أمثال: أحمد قايد والشريف بلقاسم وعبد العزيز بوتفليقة والطيب العربي وآخرون، وكانت المعلومات الواردة من المغرب وأوروبا وما يزوده به عبد الحفيظ بوصوف من المعلومات حربية وسياسية من تونس، وكانت للعقيد اتصالات مع الولاية الثالثة والرابعة والسادسة[2].

أقام هواري بومدين مركز قيادته في وحدة وجدة على الحدود المغربية الجزائرية، وسخر قدراته وإمكانياته وكفاءته في تجنيد الشباب واختيار إطارات جيش التحرير الوطني من المثقفين، وعرف بالمقدرة على التنظيم العسكري، وفي أوائل عام 1960 م تم دمج قيادي العمليات الشرقية والغربية وأصبحت قيادة واحدة تعرف بهيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير الوطني والتي تولى قيادتها[3].

(1)- سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960 م-1961 م)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 م، ص 58.

(2)- محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية، المرجع السابق، ص 169.

(3)- المرجع نفسه، ص170.

كل هذا حقق ما قاله الأستاذ محمد شيروف[1]، رفيق درب الراحل هواري بومدين عند إقامتهم بالقاهرة، حيث قال عنه أنه كان يقول:" يا سي شيروف، إن أخبار الثورة في الجزائر تجعلنا نحن الشباب نفكر بعمق وجدية فيما يجب أن تتخذه من قرارات مصيرية، فالثورة في أمس الحاجة إلى أبنائها خلال هذه المرحلة الدقيقة الصعبة، التي يتقرر فيها مصيرها في البقاء والإستمرار فمشاركتنا هي من أوجب الواجبات، ذلك لأن نخبة الأمة هي جموع الشباب المثقف، لذا فإن التحامنا بالثورة، والثوار في الجزائر أمر ذو أهمية في هذه المرحلة الدقيقة من عمر الثور، ذلك لأن الثورة بطبيعة الحال لها مراحل صعبة، يجب اجتياحها بنجاح حتى تقف على قدمها وتثبت وجودها للجزائريين المترددين أولا، ثم للعالم بأن هناك ثورة شعب يكافح من أجل الحرية والإستقلال"[2].

العقيد هواري بومدين، الذي أشرف على تأسيس الفيالق الأولى لهذا الجيش، والذي عرف اعتبارا من 1960 م، فألقى لافتة في التنظيم والإنضباط، من خلال توحيد القيادة ومركزية القرار وغيرها من مميزات الجيوش النظامية. شكلت تلك الخطوة بوادر ملموسة، تحضيرا لما بعد الإستقلال وتهيئة الأرضية للإنتقال إلى جيش وطني عصري يرث جيش التحرير الوطني ويكون قادرا على الإضطلاع بمهام جديدة ومتنوعة[3].

(1)- محمد الصالح شيروف: ولد عام 1935 م، ولد بعرش بني فرقان بدائرة الميلية ولاية جيجل حاليا، تربى وعاش في أحضان الطبيعة، تعرف على محمد بوخروبة في 1947 وقام برحلة علم معا إلى القاهرة في 1951 م، وفي جامع الأزهر 1952 م، التحق بكلية الآداب بجامعة بغداد 1957 م-1958 م، عين في أكتوبر 1962 م عضو بمحافظة عنابة والتحق بسلك التعليم كأستاذ الآداب العربية، انتخب كعضو أول مجلس شعبي بلدي بقسنطينة، أنظر إلى: محمد الصالح شيروف، المرجع السابق، ص 03.

(2)- محمد الصالح شيروف: المرجع نفسه، ص 99.

(3)- أمين بلعمري: جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 04.

في يوم 15 جويلية 1961 م قدم بومدين إستقالته من قيادة الأركان العامة مما أثار ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية، وقد اتهم بومدين الجكومة المؤقتة في رسالة إستقالته بالإنحراف وعدم تطبيق قرارات طرابلس والعمل على تصفية الأركان العامة بإعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامع الشخصية.

وكما برز بومدين منذ سنة 1957 م قائد عسكريا محنكا على مستوى الولاية الخامسة (للغرب الجزائري)، التي صانها من الهزائم والفوضى وهو ما أهله إلى الإرتقاء إلى منصب قائد وعمره 25 سنة[1].

كما إرتقى بومدين مرة أخرى سنة 1960 م، إلى أعلى منصب عسكري للمقاومة الجزائرية، فأصبح قائد قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الغربية والشرقية، بفضل جيش من الضباط الشباب الذين اختارهم بنفسه[2].

في 18 جانفي 1960 م تم إلغاء هيئتي الأركان الشرقية والغربية ووزارة القوات المسلحة وأنشأ مكانها هيئتين أخريين، لسير جيش التحرير برتبة في الداخل والخارج، هيئة أولى وهي اللجنة الوزارية، وهي ثابتة سميت بقيادة الأركان العامة على رأسها العقيد هواري بومدين، الذي أختار ثلاثة نواب له من ضباط جيش التحرير الحقيقي بالخارج وهم أحمد قايد المشهور بلقبه الحربي كوموندا سليمان والرائد علي منجلي والرائد عز الدين[3].

وعندما انعقد الإجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 م- 18 جانفي 1960 م، أبرزت هذه الدورة الإختلاف الكبير حول تسيير الثورة ومشاكل التنظيم وفيما يخص القضايا ذات الطابع التنظيمي والعسكري فقد اتخذ المجلس قرارات منها:

- إنشاء هيئة أركان اسندت إلى " بومدين " وتتكون من علي منجلي، قايد أحمد، وعز الدين زراري.

(1)- يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 21.

(2)- أحمد بن مرسلي: دراسة شخصية، المرجع السابق، ص 92

(3)- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 21.

وبدأت هيئة الأركان عملها في 23 جانفي 1960 م[1].

مع تولي بن بلة الرئاسة اتخذ العقيد هواري بومذين قائد هيئة الأركان ثكنة طقارة، (مقر وزارة الدفاع حاليا) مركزا له، وأصح جيش التحرير الوطني يحمل إسم " الجيش الوطني الشعبي"[2].

وحول بومدين الولايات الستة إلى نواحي عسكرية[3].

وبعد إنشاء هيئة الأركان العامة، أصبح بومدين قائد هذا الجيشن في جعله جيشا موحدًا يدين له بالطاعة، ومثل هؤلاء الرجال المجردون من كل مشروعية سياسية، وهي تتحرك لخدمة طموحات بومدين في القيام بدور جليل في الدولة الجديدة[4].

وبعد تولي بومدين الحكم، أصبحت جبهة التحرير الوطني تلقي قرارات بقيادة هواري بومدين، وقام بومدين بدسترة نظامه، إبتداء من سنة 1976 م ولم يكن ذلك ممكنا إلى بعد ما ضمت الجيش وأصبح يتحكم في زمام الأمور[5].

ويبدو أن الرئيس هواري بومدين قد أوفى بوعوده لشعبه حيث قال : أيها الشعب

في التاسع عشر من شهر جوان 1965 م قطع مجلس الثورة عهدا على نفسه، أمام الله وأمام التاريخ على تغيير الأوضاع ..."[6].

(1)- علي كافي: المرجع السابق، ص 25

(2)- الطاهر الزبيري: المرجع السابق، ص 21.

(3)- المرجع نفسه، ص 23.

(4)- الطاهر سعوده: أدوار الجيش في مراحل الإنتقال في الجزائر، **مجلة سياسات غربية**، العدد24، يناير 2017 م، ص 34.

(5)- فوزية قاسي: عربية بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، **مجلة سياسية عربية**، العدد 19، مارس 2016 م، ص 56.

(6)- حورية زروقي: دلالة التكرار في خطاب الرئيس هواري بومدين، خطبة: الذكرى الثالثة لإستقلال نموذجا، جامعة باتنة الجزائر، ص 284.

ولعل اهتمام قيادة الأركان بالرجل وترقيته كان مطابقا لإحدى المبادئ العامة في سياسة جبهة وجيش التحرير الوطني مبدأ " الرجل المناسب في المكان المناسب" فالرجل يمتاز بالوطنية العالية وبعد النظر، وطول النفس والصدق في القول والصرامة في المواقف هذه الخصال انغرست فيه بالثورة وبين أحضانها بعيد عن التأثير الإستعماري، وذلك سر هام من أسرار نجاح الرجل في مختلف المهام المسندة له عبر المراحل المتعاقبة للثورة التحريرية[1].

لقد ظهرت فكرة الوصول إلى السلطة عند بومدين منذ تقديمه الإستقالة من قيادة الأركان في 15 جويلية 1961 م، ولعل ما يؤكده ذلك المذكرة المرفوعة من الهيئة إلى رئيس الحكومة، والتي يطرح فيها أعضاء هيئة الأركان أهمية الإحتكام إلى السجناء الخمسة لأن الأحداث ولحن الحظ قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقة، خاصة وأن قيادة الأركان كانت تغير المجلس الوطني للثورة تنظيما تجاوزته الأحداث، لذا فإنه لم يعد قادرا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية، وقد بعث بومدين إلى بوضياف في رسالة جاء فيها:" قد قررنا تحمل المسؤولية وبودنا ان نعمل معًا "[2].

ومما لا شك فيه أن الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، قد أدى إلى زعزعة الحكم أثناء الثورة وإلى الخلافات الحادة بين الأجنحة المتصارعة بعد استرجاع الإستقلال الوطني، وعندما تردد بن بوسف بن خدة بالتفاوض مع فرنسا خشية معارضة قيادة الأركان، قال له بومدين ذات مرة :" إذا وجدت الفرصة مواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفال، فإذا توصلتم غلى اتفاق من المحتمل أن تنفذ بعض بنود، لكن هذا لا يعني أننا نرفضه "، وبناء على هذه الوصية لبومدين، أستأنفت الحكومة المؤقتة التفاوض مع فرنسا والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962 م.

(1)- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 45.

(2)- عبد الكريم بوضفضاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954 م-1978 م)، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002 م، ص 54.

وبينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة.

وفي جو من الصراع الإيديولوجي والسياسي على مراكز السلطة في البلاد تم الإستفتاء على الدستور وانتخاب أحمد بن بلة رئيس للجمهورية، غير أن القيادة الجماعية أصبحت تقسم بين كل من القيادة التاريخية بن بلة، والقيادة الفعلية " بومدين " والتي أصبحت تمثل أكبر قوة في البلاد وأكثرها شعبية وقدرة على ممارسة السلطة وقيادة الجماهير وصودق على الدستور بأغلبية 98 % وانتخب بن بلة بأغلية 99 % [1].

وهنا يمكن القول بأن هذه المرحلة قد أبرزت شخصية بومدين أثناء الثورة من خلال انهزام التمرد وانتصار المكتب السياسي من جديد، وعاد لتولي سلطاته كاملة، وتنفيذ قراره بإنشاء الجيش الوطني الشعبي للجزائر المستقلة، ودخلت البلاج بدلك عصرا جديد من الإستقرار النسبي أتاح لها انتخاب أعضاء مجلسها التأسيسي وقيام حكومة وطنية بعد الإستقلال برئاسة بن بلة وتولى فيها بومدين منصب وزير الدفاع وذلك في سبتمبر 1962م[2].

كانت الوضعية في فترة بداية الإستقلال تتطلب السرعة في بسط الأمن وضمان إستقرار البلاد، ولهذا تحتم على القيادة أن تحتل على الفور الثكنات التي يخليها الدرك الفرنسي، لهذا الغرض ولمواجهة هذه الوضعية اعتمدت قيادة الدرك على المتطوعين من أفراد جيش التحرير والمواطنين وبعض الأفراد من الذين كانوا يعملون في صفوف الدرك أوالجيش الفرنسي، وتم انتقاء هؤلاء الأفراد وتكوينهم ليبحوا رجال درك الجزائر المستقلة[3].

(1)– صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 48.

(2)– لطفي الخولي: عن الثورة وبالثورة، حوار بومدين، التجمع البومديني الإسلامي، دار الهدى، عين مليلة، دت، ص 38–39.

(3)– سعيد بن سعيدوني: الدرك الوطني، نصف قرن في خدمة الجمهورية (1962 م–2012 م)، هدية من وزارة المجاهدين بمناسية الذكرى الـ 50 لعيد الإستقلال، منشورات ANEP

بعد الإنقلاب العسكري 1965 م، وقعت محاولة انقلاب ثانية 1967 م قادها الظاهر الزبيري[1]، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي في ذلك الوقت، وقد استنفرت قوات الدرك الوطني للتصدي لهذه المحاولة، إستنادا إلى الأوامر والتعليمات الصادرة عن القيادة العسكرية الأولى، وكالمعتاد أظهر رجال الدرك قدرا كبيرا من الوعي واليقظة والسرعة في التنفيذ مما جعل تدخلهم هذا محل تشريف من قبل القيادة العسكرية من أجل الأعمال الجليلة التي قدموها[2].

حركة 14 ديسمبر 1967 م لضباط الجيش الوطني الشعبي:

ولأول مرة نعرف أن هذه الحركة لم تكن لتقع لولا هيئة " ضباط فرنسا " على مقاليد السلطة محتمين بظل الرئيس هواري بومدين، فكانوا هم أصحاب الأمر والنهي ولم يعطوا أي قيمة للمجاهدين أبناء الشعب الذين خرجوا من صلب أفراده والذين كانت فرنسا تحتقرهم ولا تثق فيهم فمنهم من فجر الثورة، ومنهم من التحق بصفوفها تاركا ورائه عائلته ومنهم من لبى نداء الثورة وترك مقعد الدراسة وكله من أجل أن يساهم في تحرير وطنه، ويصبح فيه سيدا لا مسودا[3].

(1)– الطاهر الزبيري: واد سنة 1929 م، التحق بالقاعدة الشرقية وتقلد بها مسؤولياتٍ غداة الإستقلال، ناصر بومدين في خلافه مع الحكومة المؤقتة ثم التحق بالمكتب السياسي، رغم تعيينه على رأس الأركان العامة للجيش 1963 م، لعب الدور في الإطاحة ببن بلة، اختلف مع بومدين وخرج عنه 1967 م ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد وفاة بومدين، أنظر إلى: محمد عباس، المرجع السابق، ص 269.

(2)– سعيد سعيدوني: المرجع السابق، ص 46.

(3)– المرجع نفسه، ص 47.

المبحث الرابع: بومدين الرئيس

في سنة 1965 م أطاح وزير الدفاع هواري بومدين رئيس الجمهورية أحمد بن بلة من سدّة الحكم، حيث تضافرت جملة من الأخطاء الرئيسية نسبة لبن بلة أعذرها بومدين وكشفها لمجلس الثورة، والتي نذر من بينها:

- أولا: الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المسقلة على أساس إشتراكي حقيقي، وتخريب كل جهد بناه في سبيل ذلك[1].
- ثانيًا: إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة.
- ثالثًا: بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة.
- رابعًا: الإنحراف بخط الثورة السياسي، من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي[2].

وبعد الإنقلاب العسكري شكل بومدين مجلسا للثورة برئاسته، وبدأ يعمل ناشطا لخلق مجتمع إشتراكي أصيل منتهجا سياسة عد الإنحياز وقد تميز عهده في بدايته بعلاقات متوترة مع فرنسا من حين لآخر بسبب الأوضاع الإقتصادية ، بالإضافة إلى أسباب أخرى سياسية كانت وراء هذا التوتر[3]. وفي ذكرى الإستقلال المصادف لـ 5 جويلية 1965 م ألقى العقيد هواري بومدين خطابًا بتلك المناسبة ركز فيه على ضرورة بناء جهاز دولة حقيقي وفعال، وفي يوم 10 جويلية 1965 م أصدر أمرًا يتعلق بتنظيم السلطات العامة فأنشأ ثلاث مؤسسات هي مجلس الثورة والحكومة ومؤسسة رئيس مجلس ورئيس مجلس الوزراء[4].

(1)- لطفي الحولي: المرجع السابق، ص 88.

(2)- المرجع نفسه، ص 85.

(3)- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، ص 101.

(4)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 114-115.

أ- مجلس الثورة:

لقد جسد هذا المجلس هيبة السلطة العليا في البلاد وأتاح الفرصة لوضع دستور جديد في الجزائر وهو صاحب الإختصاص للتقرير في مصير الجزائر[1]، وقد شكل في البداية من 26 عضو موزعين من حيث ماضيهم ووظائفهم على النحو التالي: ثمانية مسؤولين مدنيين كانوا منحدرين من جيش التحرير الوطني، وقادة الولايات الخمس عشية الاستقلال، وقادة النواحي العسكرية الخمس في 1965 م، من قيادة الأركان العامة، وقائد الدرك الوطني، وقائد مصالح الأمن الوطنية ، ومسؤولان مدنيان كانا في السابق من حاشية الرئيس بن بلة، بالإضافة إلى العقيد بومدين ورئيس ديوانه لرائد شابو[2].

وكان لتكوين هذا المجلس أهداف مهمة عند الرئيس بومدين لإعتقاده أن الإعتماد على القيادة الجماعية يؤدي إلى تفادي تساقط أعضاء المجلس نتيجة لإنفراد شخص واحد بالسلطة ولقد إعتمد بومدين على ثلاث نخب لتركيز إئتلافه:

1- قادة المجاهدين.
2-العسكريون المحترفون.
3- المثقفون التكنوقراط[3].

ويتمتع مجلس الثورة بصلاحيات المؤسسة العليا وفي مقدمتها إتخاذ كافة القرارات الحاسمة وتحديد التوجهات الكبرى وله سلطة مراقبة الحكومة بموجب المادة الثالثة من أمر 10 جويلية 1965 م[4].

(1)- عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات الثورة التحريرية الكبرى، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001م، ص 75.

(2)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 115.

(3)- حليم مشال حداد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس- الجزائر) 21-22، أول موسوعة من من نوعها حديثة بالألوان تعالج نشأة البلدان العربية وأحداثها حتى أيمنا هذه (1998 م-1999 م).

(4)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 116.

ب- مجلس الوزراء:

جرى تشكيل المؤسسة الثانية للحكم مجلس الوزراء بتاريخ 10 يونيو 1965 م، وقد تركزت مهمة مجلس الوزراء في غياب الدستور على القيام بالمهام التنفيذية وممارسة مهمات تشريعية، إضافة إلى مهامه الأساسية[1].

علما بأن الرئيس هواري بومدين كان ممثل مجلس الثورة ورئيس الحزب ورئيس مجلس الوزراء[2]، فبومدين المسيطر على كل المناصب الإستراتيجية بإسم مجلس الثورة فهو بإعتباره رئيسا للدولة يعتمد السفراء الأجانب ويوقع على الأوامر الخاصة بإجراءات العفو[3]، وبصفته رئيس لمجلس الوزراء يحق له أن يحاسب عن أعماله ويوقع على الإعمال الحكومية[4].

ج- الحكومة:

إن الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام السياسي وإعادة الإعتبار للدولة، فالجزائر من 1965 إلى 1978 م حكمتها حلقة قيادية يترأسها هواري بومدين[5]، حيث ظهرت ثلاث حكومات وهي كالتالي:

كانت حكومة بومدين الأولى تتشكل من 20 وزيرًا و 19 حقيبة وزارية عهد فيها بوزارة الدفاع إلى هواري بومدين الذي جمع إليها[6] أيضا رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الثورة، وعرفت هذه الحكومة بين 1965 م و1969 م تعديلات جزئية مختلفة تباعًا مايلي:

(1)- حليم ميشال حداد: المرجع السابق، ص 184.

(2)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 120.

(3)- إسمهان تمغارت: إشكالية بناء الدولة في الجزائر 1962 م-1988 م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلو السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص68.

(4)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 121.

(5)- منال كواش: إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية، مجلة تحولات، العدد الثاني، جوان 2018 م، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 179.

(6)- المرجع نفسه، ص 179.

- إلغاء وزارة السكن وإعادة الهيكلة وتعويضها بوزارة الأشغال العمومية.
- إسناد النشاطات المتعلقة بالنقل لرابح بيطاط[1] وزير الدولة.
- كلف أحمد مدغري بنيابة وزير المالية والتخطيط 14 ديسمبر 1967 م[2].

أما عن حكومة بومدين الثانية ففي 20 جويلية 1970 م، قدم هواري بومدين حكومته الجديدة، والجزائر لم تعد إلى الحياة الدستورية، فلقد بقى مجلس الثورة ومعه الحكومة أكبر المؤسسات التي تسير البلاد، هذا ولقد إحتفظ هواري بومدين بالمناصب السابقة الذكر إلى وزارته لوزارة الدفاع[3] وتلتها حكومة بومدين الثالثة: فقد جاء تشكيلها في غمرة الأحداث التاريخية لسنة 1976 م فيما يخص مشروع الميثاق الوطني، وعلى كل حال فإن الحكومة المعلنة في أفريل 1977 م محلاة بشخصيات سياسية وعسكرية، ولقد رعت هذه الحكومة الأمل وبشرت بمستقبل أفضل للجزائريين[4] .

(1)– رابح بيطاط: عضو مؤسس للجنة الثورةي للوحدة والعمل والقيادة التاريخية من موالد 19 ديسمير 1925 م بعين الكرمة بالشرق الجزائري، مناضل في صفوف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وعضر في المنظمة، وبعد وقف إطلاق النار في 1962، عين وزيرًا للدولة في 10 يوليو 1965 م بعدها عين سنة 1972 م وزيرًا مكلفًا بالنقل، وفي 1978 م تقلد بالنيابة رئاسة الجمهورية لمدة 45 يومًا، أنظر إلى: عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 38.

(2)– عبد القادر بولسان: الحكومات الجزائرية (1962 م–2006 م)، مطبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 82.

(3)– قواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة مابين (1962 م–1978 م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2017 م–2018 م)، ص 187.

(4)– عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 91.

المؤسسات الإدارية المحلية:

أ- المؤسسة البلدية:

يعتبر الأمر رقم 67-24 الصادر في 18 جانفي 1967 م والمتضمن لقانون البلدية شكل أساس التنظيم البلدي بالجزائر وكانت أولى المجالس البلدية المنتخبة في: 1967/02/05 م[1]، ونجاح هذه الإنتخابات التي كانت بمثابة قفزة سياسية، لأن من نتائجها المباشرة تجسد الوجه الذي ستكون عليه الدولة الجزائرية في أرض الواقع، وأفضت كذلك إلى خلق البلدية كحلية أساسية وقاعدية للدولة تتمتع بلا مركزية نسبية كونها لم تتعارض مع الوحدة السيادية للوطن[2].

وتتألف الإدارة البلدية من هيئتين، هيئة مداولة تسمى المجلس الشعبي البلدي وجهاز تنفيذي يسمى الهيئة التنفيذية البلدية[3]، وينتخب المجلس الشعبي البلدي لمدة أربع سنوات بالإقتراع العام المباشر بإقتراح من الحزب، بإدارة شؤون البلدية فهو يعد برنامجها الخاص[4]، وأما الجهاز الثاني في الإدارة المحلية فهو الهيئة التنفيذية للبلدية، تتألف من الرئيس ونوابه ويتراوح عدد أعضائها بين ثلاثة وتسعة عشرة عضوًا تبعًا لحج البلدية، والمجلس هو الذي ينتخبها من بين أعضائه بطريقة التصويت السري[5].

(1)- جدعون عبد الحكيم: البلدية والتنمية المحلية المستدامة: دراسة ميدانية ببلدية العقلة ولاية خنشلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التنمية، كلية الآداب واللغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة تبسة، 2010 م-2011 م، ص 15.

(2)- رحالي محمد: النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية – دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012 م-2013 م، ص80.

(3)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 290.

(4)- بنحامين ستورا: المرجع السابق، ص 43.

(5)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 293.

وتعمل الهيئة التنفيذية البلدية على تنفيذ القرارات التي يتداول بشأنها المجلس ويتخذ بشأنها قرارات زيصزت عليها، ولا تكون القرارات المتخذة والمصوت عليها مخالفة أو متناقضة مع السياسة العامة للسلطة المركزية أو توجهات الدولة، ثم إن هناك قرارات بعض المسائل لا يمكن أن تنفذ إلا بعد قبول السلطة المركزية أو رفضها، ومن بين هذه المسائل عدد الموظفين وأجورهم، نقل الملكية أو الإمتلاك والمبادلات العقارية وغيرها من المسائل الأخرى[1]، ومدّة ولاية الهيئة التنفيذية هي نفسها مدّة ولاية المجلس، وكل الصلاحيات التي خولها القانون إياها يمارسها رئيس المجلس الشعبي البلدي ما لم ينص على خلاف ذلك[2]، أما عن إختصاصات أو وظائف البلدية فهي واسعة حيث خصص القانون البلدي من خلال المواد من المادة (135 إلى 243) إختصاصاتها ويمكن تقسيمها إلى قسمين إختصاصات مندرجة في مجال الإدارة العامة وإختصاصات أكثر تنوعا داخلة في نطاق التنمية الإجتماعية والإقتصادية[3].

ب- المؤسسة الولائية:

تعرف الولاية على أنها جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية ومحيطًا إداريًا تابعًا للدولة، وهي مجموعة لا مركزية مجهزة بكل الخاصيات والوظائف التي تمكن من أداء مهامها على أكمل وجه[4]، وبعد الإنتخابات البلدية الأولى لسنة 1976 م تم إنشاء مجلس جهوي عمالي أو ولائي إقتصادي وإجتماعي، كما جاء في المادة 111 و 184 من القانون البلدي، وأول المجالس الولائية المنتخبة كانت في 25-05-1969 م وعددها 15 مجلسًا ولائيًا [5]، و15 مجلسًا تنفيذيًا معينًا من طرف السلطة المركزية (الحكومة)، وعندما جرت الإنتخابات الثانية 1974 م أصبح هناك 31 مجلسًا شعبيًا منتخبًا و31 مجلسًا تنفيذيًا

(1)- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص 202.

(2)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 299.

(3)- المرجع نفسه، ص 294.

(4)- رحالي محمد: المرجع السابق، ص 81.

(5)- جدعون عبد الحكيم: المرجع السابق، ص 16.

معينًا، وذلك بعد صدور أمر يتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، وذلك في 02 جويلية 1974 م[1].

وتتألف الولاية من أجهزة وهي المجلس الشعبي الولائي والهيئة التنفيذية الوالي[2]، فالمجلس الولائي ينتخب لمدة خمس سنوات ويجتمع على الأقل ثلاث مرات كل سنة في دورات عادية لا تزيد مدّة كل منها على خمسة عشر يومًا[3]، فبالنسبة للمنتخبين يخضعون لنفس شروط المرشحين للمجالس الشعبية البلدية[4]، واختصاصات المجلس الشعبي للولاية عديدة ومتنوعة منها إختصاصات عامة وإختصاصات ومسؤوليات متعلقة بالتجهيز والإنعاش الإقتصادي على مستوى الولاية[5]، ويمكنه إنشاء بعض المصالح العمومية الإدارية وتسييرها، كما يعمل على تطوير المنشآت الصحية والإجتماعية والثقافية[6].

أما فيما يخص الهيئة التنفيذية للولاية فهي تنفذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي المنتخب، تؤسسة شبه حكومة أو حكومة مصغرة على مستوى الولاية تسمى بـ" الهيئة التنفيذية للولاية " وتضم المجلس التنفيذي للولاية والوالي، وكليهما يعينان من طرف السلطة المركزية (الحكومة)[7]، وكما يقوم الوالي بدور رئيسي في البلدية التي يمارس عليها سلطة الوصاية الإدارية والمالية.

وتتمتع الولاية بصلاحيات إقتصادية مهمة وتشارك بخاصة في الرقابة في المستوى المحلي[8].

(1)- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص 197.

(2)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 197.

(3)- المرجع نفسه، ص 315.

(4)- بنجامين ستورا: المرجع السابق، 198.

(5)- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص 198.

(6)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 317.

(7)- عمار عوايدي: مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإداري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 م، ص 175.

(8)- بنجامين ستورا: المرجع السابق، 43.

ميثاق دستور 1976 م:

خلال 1976 م أنتجت الجزائر وثيقتين أساسيتين، الأولى سياسية إيديولوجية سميت الميثاق الوطني والثانية مؤسساتية قانونية هي دستور 1976 م[1].

أ- الميثاق الوطني 1976 م:

لقد سبق تبني دستور 1976 م المصادقة على الميثاق في جوان 1976 م والذي تم إعداده من قبل جبهة التحرير الوطني[2]، وقد كنات مدّة المناقشة حوالي أسبوعين وذلك من 16 فيفري إلى 3 مارس 1976 م[3]، وهكذا أسندت مهمة كتابة الميثاق إلى لجنة مصغرة من منظوي النظام ومثقفيه المعروفين، وإقتصر دور الحزب على المشاركة في تأطير مناقشات المشروع التمهيدي الذي وضعته اللجنة وإعداد تقارير الإجتماعات المخصصة لذلك وإيصالها إلى الرئاسة[4].

وقد جاء هذا الميثاق لتوضيح إيديولوجية النظام وأهدافه ما بين (1965م-1976 م) وذلك من خلال عرضه على الشعب للإستفتاء فيه يوم 29 جوان 1976 م ونال نسبة 98,51% من الأصوات وأصبح بذلك الوثيقة الإيديولوجية للشعب وتوجيه النظام[5].

---

(1)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 201.

(2)- إدريس بوكرا: التطور الدستوري وحالات الأزمة في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد السابع، ديسمبر 2004 م، (2م،
ص 137.

(3)- Ahmed Taleb Ibrahim : Mémoiere d'un Algérien, lone 2 Edition casbah, Alge, 2008, p419

(4)- صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 202.

(5)- إدريس بوكرا: المرجع السابق، 137.

ويحتوي هذا الميثاق على سبعة أبواب أولها بناء المجتمع الإشتراكي[1]، حيث أكد على تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والعناصر الوطنية الثورية يكسب الثورة مناعة ويمكنها من التقدم في طريق الإشتراكية[2]، ثانيها الحزب والدولة، ثم المحاور الكبرى لبناء الإشتراكية.

فالدفاع الوطني، ثم السياسة الخارجية و الإتجاهات الرئيسة لسياسة التنمية، فباب أخير يضطلع بالأهداف الكبرى للتنمية، وقد فصل في الثورات الثلاث الثقافية والزراعية والصناعية وأقر على أن ملكية الدولة هي أعلى أشكال الملكية الاجتماعية وأن المؤسسة الاشتراكية هي البنية الملائمة لما تقوم به الدولة في بناء الإشتراكية[3].

ب- دستور 1976 م:

يعتبر بمثابة دستور للجزائر في عام 1976 م حيث تم إعداد مشروع الدستور من قبل لجنة خاصة ضمت متخصصين في السياسة والقانون وكل هذا في إطار حزب جبهة التحرير الوطني[4]، وقد ضمت المجموعة المعدّة للدستور، محمد بن أحمد عبد الغني، عبد السلام بلعيد، أحمد بن شريف، محمد الصديق بن يحي، عبد الكريم بن محمود، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، محمد بجاوي، هذا الأخير لعب دورًا كبيرًا في إعداده كونه الرجل القانوني الوحيد وقد إستفتى عليه الشعب بتاريخ 19 نوفمبر 1976 م بعد موافقة الندوة الوطنية عليه في 6 نوفمبر 1976 م لينال أغلبية 99,18 % من الأصوات

(1)- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976 م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة للمعهد، التربوي الوطني، الجزائر، 1976 م، ص 85.

(2)- بوجمعة عشير: نطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، ص 13

(3)- جبهة التحرير الوطني: المرجع السابق، ص 86.

(4)- رداوي مراد: النظام السياسي الجزائري مأخوذ من المواقع:
http://sciencesjuridique.ahlomontal.net/t1719.topic
أطلع عليه يوم 21 جوان 2020 م على الساعة: 15:29

المشاركة[1]، ويحتوي هذا الدستور على 199 بند[2]، وقد قسم هذا الدستور الوظائف الحكومية إلى:

1- الوظيفة السياسية: ويمارسها حزب جبهة التحرير الوطني.
2- الوظيفة التنفيذية: ويتولاها رئيس الجمهورية بمفرده إضافة إلى هذه الوظيفة إنه يمارس مهام تشريعية، وذلك عن طريق الأوامر.
3- الوظيفة التشريعية: ويتولاها المجلس الشعبي الوطني بالإضافة إلى الوظيفة الرقابية والقضائية والتأسيسية[3].

كما منح هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فنجد أن المادة (111) من الدستور منحت صلاحيات أخرى للرئيس هي: تمثيله للدولة داخل البلاد وخارجها، تجسيد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ويسهر على تنظيم القوانين وغيرها من الصلاحيات[4]، ويلاحظ أن مصطلح السلطة في دستور 1976 م إرتبط برئيس الجمهورية فقط، عدا مرتين إستعمل مصطلح الوظيفة في المادتين 104 و114 فيما يتعلق بقيادة الوظيفة التنفيذية من طرف رئيس الجمهورية، وهذا من منطلق مبدأ وحدة السلطة والإتجاه نحو تركيزها سياسيا، وأنه منتخب وله كامل الصلاحيات في ظل نظام رئاسي[5]، فرئيس الجمهورية هو السلطة الفعلية في البلاد وما تبقى فيعتبر أدوات لعمل هذه السلطة رغم إمكانية تعويضه لبعض صلاحياته بموجب الفقرة 15 من المادة 111، من الدستور لنائب الرئيس أو للوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة 116[6].

(1)- العيفة أويحي: النظام الدستوري الجزائري، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 م، ص 121.

(2)- Ahmed Tleb Ibrahim,Mémoire, op.cit, p 24.

(3)- عبد الحميد لغويني وعبد المالك الدح: التطور الدستوري الجزائري وإشكالية بناء دولة القانون، الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، ص 337.

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976 م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976 م، ص 79.

(5)- بوالشعير السعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990 م، ص 96.

(6)- محفوظ لعشب: التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001 م، ص 43.

كما نص الدستور في مادته السادسة على أن الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة كما أنه كان المرجع لأي تفسير لأحكام الدستور[1].

بالإضافة إلى المادة 126 من الدستور والتي نصت على تأسيس المجلس الوطني الشعبي أي البرلمان، لإتمام نظام المجالس البلديو والولائية تم ذلك في 25 جويلية 1977 م وأختير رابح بيطاط رئيس له ويتكون المجلس من 20 نائبا[2].

وكان للمجلس الشعبي الوطني بحسب الدستور السلطات التالية:

- يعد القوانين ويصوت عليها في المجال الذي حدد معالمه الدستور وضمن القيود المفروضة عليه (المادة 126)، ويراقب الحكومة حسب الإجراءات المبينة في الدستور في إطار القيود المتعلقة بذلك خاصة المادتان (161-162)، في مجال السياسة الخارجية بإمكان المجلس أن يصدر لائحة عن السياسة الخارجية (المادة 157) [3]، وله صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية السياسية قبل قيام رئيس الجمهورية بالمصادقة عليها (المادة 158)، ويمكنه إجراء تحقيق حول أي قضية ذات مصلحة عامة إذ إقتضت الضرورة ذلك وإقرار التعديل الدستوري الذي يبادر به رئيس الجمهورية (المادة 192)[4].

(1)- بوجمعة عشير: المرجع السابق، ص 13.

(2)- بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص 47.

(3)- صالح بلحاج : النظام السياسي في الجزائر،المرجع السابق، ص 128.

(4)- المرجع نفسه، ص 128.

- ولا يمكننا في هذا الدستور الحديث عن مبدأ الفصل بين السلطات والسبب في ذلك هو أنه عرف سلطة واحدة فقط تمارس عدّة وظائف ومازاد الطين بلة أن النظام الإشتراكي القائم على نظام الحزب الواحد المستند دستوريا وفكريًا على نظام الجمع بين السلطات أو ما يعرف بتركيز السلطة الذي تبته الجزائر في دستور 1976 م، إتضح فيما بعد أن لم يحقق أي هدف من الأهداف التي كانت منشودة [1].

(1)– ميمونة سعاد: الأوامر الصادر عن رئيس الجمهورية ورقابتها في ظل الدستور الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، (2015 م– 2016م)، ص 07.

سياسة هواري بومدين الإقتصادية:

أولاً: سياسة الثورة الزراعية:

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحي، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1974/07/14 م[1]، ونصبت لجنة وطنية لها، ثم سنت القوانين المنظمة للتعاونيات الفلاحية لكن لم يكن هناك إجماع حولها داخل مجلس الثورة، وكان بعض أعضاء هذا المجلس يرفضونها، حيث يقول الشاذلي بن جديد حول الثورة الزراعية:" كنت في حقيقة الأمر غير متحمس للثورة الزراعية، بالشكل الذي طرحت به ..."[2]، وقد شرع في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية خلال شهر جوان 1972 م وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزارعية مايلي:" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حدد ثلاثة طرق لإستغلال الأرض وتتمثل في التالي:

أ- التسيير الذاتي الذي يعتبر كهيكل تسير متطور، ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني متقدم.

ب- التعاون في الزراعة.

ج- الاستغال الخاص، حيث أن الثورة لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على إستغلال الإنسان[3].

وقد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى فعليا في 1972/01/01 م وتتعلق بتأميم حوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي العامة والبلية منها 800 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، والمرحلة الثانية بدأت في 1973/06/16 م

(1)- جمال جعفري: العجال عبدالة: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على التاريخ الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 م-2005 م)، **مجلة دفاتر إقتصلدية**، المجلد 10، العدد 02، 2018 م، ص 100.

(2)- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929 م-1979 م)، الجزء 01، دار القصبة، الجزائر، 2011 م، ص 238-239.

(3)- جمال جعفري: المرجع السابق، ص 101.

وتتعلق بتحديد الملكيات الخاصة وقدرت مليون هكتار مع تأميم الكبيرة منها وتوزيعها على المستفيدين الجدد، والمرحلة الثالثة بدأت في 17 جوان 1975 م وتتعلق بإحصاء رؤوس الماشية فيجب أن لا تتعدى 105 رأس لكل مربي، والفائض يوزع على صغار المربين[1]

كما تم تشكيل ما يعرف بالصندوق الوطني للثورة الزراعية الذي أخذ مهمة رصد كل الأراضي المستولى عليها والأراضي المتبرع بها والمؤممة حيث بدأ بتسجيل ملكية الأراضي إبتداءًا من شهر مارس عام 1971 م حيث تم تسجيل (600 ألف هكتار) من الأراضي الزراعية خلال 1971 م-1973 م وأسهم أكثر من ستة آلاف مزارع في زراعتها وفي عام 1973 م تم توزيع أكثر من (650 ألف هكتار) من الأراضي الخاصة[2].

وكانت السياسة الزراعية التي إنتهجتها الدولة لها عدة أهداف تتمثل في:

- توحيد نظام الأراضي.
- زيادة حجم الإنتاج وتوزيعه عن طريق إستخدام التقنيات الحديثة على نطاق واسع.
- تنويع الزراعات.
- إعادة بعص جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي[3].

(1)- ترعي عز الدين، هاشمي الطيب: السياسة الرزاعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، تموز 2012، ص 09.

(2)- عبد الرزاق خلف محمد الطائي: تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الإستقلال، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2010/06/03 م، ص 04.

(3)- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 615..

حيث حققت هذه الثورة العديد من النتائج والانعكاسات على الفلاح والمزارع بصورة خاصة وعلى المجتمع بصورة عامة وحسب الرئيس الراحل هواري بومدين يقول حول ما حققته الثورة الزراعية:

- أنجزنا توزيع أراض الدولة والبلديات على تعاونيات إنتاجية تضم الفلاحين الفقراء والمعدومين، كما أنجزنا توزيع الأراضي الخاصة التي إستولى عليها نتيجة قانون الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية من خلال تعاونيا أخرى[1].
- تم بناء أكثر من مائة قرية من القرن الإشتراكية الجديدة على النحو الصحي جميل معماريا يمكن أن يكون نموذجا للتجمعات السكنية في المستقبل، وأول قرية من قرى ثورتنا الزراعية هي " الجرف عين نحالة " التي بدأ الفلاحون الشباب المثقف بناءها عام 1971 م، وتم هذا كله من خلال الجمع بين الفلاحين والمثقفين في جو ديمقراطي وشارك الجميع في التخطيط والبناء فالثورة الزراعية لا تقف عند حدود الإصلاح الزراعي حيث يلقي بقطعة أرض للفلاح ويرتكه لا إنه يتألف تعاونيا بروح الإشتراكية مع زملائه ومع الثورة في المجتمع[2].

(1)- لطفي الحولي: المرجع السابق، ص 185.

(2)- المرجع نفسه، ص 185.

ثانيا- سياسة الثورة الصناعية:

تعتبر الثورة الصناعية التي نادى بها هواري بومدين إحدى الثورات الثلاث (الزراعية- الصناعية- الثقافية) وأهم الدعائم الأساسية لبعث الإزدهار والتقدم في المجتمع الجزائري[1]، حيث يقول الرئيس هواري بومدين حول سياسة الصناعة والتصنيع (... إن بلادنا يجب أن تصنع، وأن اتصنيع يجب أن يكون كاملا و إلا فهو ليس بالتصنيع، إذن قررت بلادنا أن تصنع ... كما ان إطارات بلادنا أخذت اليوم في التحسن والمعرفة أكثر من الأمس، وكثير منهم يتعلم اليوم أكثر من قبل، وإذا نحن لا نستطيع أن نقدم له تعليما كافيا في بلادنا فإننا نرسله إلى الخارج حتى يتعلم ويرجع إلينا فنيًا ومهندسا ..) [2]، ومما لا ريب فيه أن كل الطروحات التنموية التي كان الرئيس الراحل يوليها أهمية كبرى قد أدت إلى دفع الوعي الجماهيري نحو التمحور الجماهيري حول المهام الرئيسية للبناء الوطني ولاسيما في مجال بناء اقتصاد وطني منظم يقوم على الصناعة والزراعة[3]، ولقد كان عنصر التأميم منذ صدور الإجراءات الأولى التي بموجبها وضع حد لنشاط الرأسمال الأجنبي في مجال إستغلال المناجم الجزائرية يوم 06 ماي 1966 م وراء سيطرت المفاهيم الإقتصادية للقطاع الصناعي خلال السنوات 1967 م، 1968 م، 1969 م، 1971 م والتي تم فيها إجراء التأميم للمؤسسات الصناعية[4]، حيثوضع خلالها الرئيس هواري بومدين ثلاث مخططات وهي المخطط الثلاثي (1967 م-1969 م)، والمخطط الرباعي الأول (1970 م-1973م) والمخطط الرباعي الثاني (1974 م-1977 م) [5]، ونص المخطط الثلاثي على إستثمار

(1)- أحمد بن المرسلي: مفهوم الإشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس هواري بومدين 1965 م-1978 م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، جوان 1994 م، ص230.

(2)- عمار بومايدة: المرجع السابق، ص 149.

(3)- عبد الله مباركية:" من معركة التحرير إلى معركة البناء" **مجلــة الجيــش** ، العدد 214، 1982 م، ص 13.

(4)- أحمد ين المرسلي: المرجع السابق، ص 230.

(5)- رابح لونسي: المرجع السابق، ص 61.

إجمالي لمدة المخطط مقداره في الأول 1,9 الدولارات[1]، ولكن ركز ثلاثتها على الصناعات الثقيلة وهي الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية والكيمياوية والثقيلة[2].

وقد حققت هذه المخططات إنجازات معتبرة تركزت حول جملة من المحاور وعلى رأسها التأميمات حيث لم يكن التأميم وليد العام 1971 م وإنما قبل ذلك والدليل على هذا أحداث جوان 1967 م، التي أممت من خلالها الجزائر الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية[3]، تأميم بنك الجزائر عام 1966 م، تأميم مختلف الصناعات عام 1968 م، بالإضافة إلى تأميم كافة أنابيب المحروقات، وكل حقول الغاز الطبيعي، و 51 % من أملاك وإنتاج البترول لكل الشركات الفرنسية 24 فبراير 1971 م، وتعتبر الصناعات الثقيلة العمود الفقري لبناء القاعدة الصناعية للبلاد، فأسست الشركة الوطنية للحديد والصلب عام 1964 م والشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية سوناكوم عام 1967 م[4]، حيث كان عليها أن تنجز ستة مشاريع كبرى، مركب الجرارات والمحركات قسنطينة ومركب الدراجات النارية والدراجات بقالمة والسيارات الصناعية برويبة والآلات الفلاحية بسيدي بلعباس[5] ومصنع تمييع الغاز بأرزيو 1978 م وكذلك مصانع النسيج والملابس والجلود والمواد الغذائية[6].

وكانت مساعي الثورة الصناعية ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف الرامية لتحسين الوضع الإقتصادي للبلاد وتظهر هذه الأهداف فيمايلي:

- التركيز على الصناعات الثقيلة بما فيها الصناعات المصنعة باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الإقتصادي.
- توسيع السوق الداخلية وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

(1)– صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 354.

(2)- رابح لونسي: المرجع السابق، ص 61.

(3)– صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص 99.

(4)– رابح لونسي: المرجع السابق، ص 61.

(5)– صالح بلحاج: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 359.

(6)– رابح لونسي: المرجع السابق، ص 62.

- زيادة حجم العمالة، وتوفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من مخصبات ومعدات وآلات[1].
- إبرام الإتفاقيات والعقود التي تخدم التنمية الصناعية والتنمية الإقتصادية عموما.
- إعادة توزيع الثروات والدخول بين مختلف مناطق البلاد، وفئات الشعب بشكل يحق التوازن الجهوي ويمحي الفوارق.
- تطوير قطاعات النقل والخدمات والبنايات الهيكلية[2].

(1)- محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية، المرجع السابق، ص 304.

(2)- المرجع نفسه، ص 304.

السياسة الخارجية عهد هواري بومدين:

كانت للسياسة الخارجية الجزائرية عدة مبادئ ترتكز عليها وهي:

1- الدفاع عن الإستقلال الوطني.
2- الإمتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب.
3- الإلتزام إزاء كل القضايا العادلة في العالم.
4- التسوية السليمة للخلافات
5- التضامن مع شعوب العالم.
6- دعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
7- رفض كل أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية[1].

علاقات الجزائر مع

أ- دعمها للقضية الفلسطينية:

كانت الثورة الجزائرية ثورة معلمة بحق حيث أعادت روح الأمل للفلسطنيين وبعثت فيهم من جديد شعلت المقاومة[2]، حيث كان على رأس إهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والأراضي الفلسطينية المحتلة والتي ترى فيها الحكومة أنها القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي[3]، ويقول الرئيس هواري بومدين في ذلك:" إن قضية فلسطين تعتبر القضية[4] المركزية للعرب ... وإن الشرق الأوسط لا يمكن أن يعيش في سلام إلا بحل قضية فلسطين[5]، وظهر ذلك بقوة في صبيحة 5 جوان 1967 م بعد

(1)- محمد مسعود بونقظة : البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014 م، ص 67.

(2)- أحمد شتي: الجزائر والقضية الفلسطينية ... صفحات من الجهاد المشترك، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015 م، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، ص 06.

(3)-إسماعيل دبش: " المقاربة المحلية للرئيس هواري بومدين" ، يومية الأحرار، العدد 1004، 21 جوان 2001 م، ص 10.

(4)- عمار بومايد: المرجع السابق، ص 96.

(5)- المرجع نفسه ، ص 96.

الهجوم الإسرائيلي على البلاد العربية فإستغل بومدين ذلك لتخذ موقفا قوميا لا مثيل له بإرساله وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى جبهة القتال، فقوبل ذلك الموقف برضى شعبي كبير وعرف بومدين كيف يستغل تلك الفرصة لكسب الشعب المؤمن بفطرتي العروبة والإسلام ومناصرة قضية الشعب الفلسطيني، فتوافقت العواطف الشعبية مع صدق بومدين الذي لا شك من إيمانه بما كان يؤمن به الشعب، مما دفع بومدين للتركيز على السياسة الخارجية وكانت إستراتيجية مبنية على تحقيق مكانة دولية للجزائر وبناء دولة قوية وتحقيق التنمية[1].

كما أكدت الجزائر على استمرار دعم الصف العربي ودعم القضية المحورية في الوطن العربي، القضية الفلسطينية، ويتجلى هذا الدعم واضحا من خلال مايلي:

- التوسط بين العراق وإيران لحل الخلاف بينهما عام 1975 م.
- مشاركة الجزائر في الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تأسست بعد إنفراد مصر بإقامة علاقات مع إسرائيل.
- المشاركة إلى جانب الجيوش العربية ضد إسرائيل في حربي 1967 مو 1973م[2].

ومن مظاهر الدعم الجزائري للقضية الفلسطينة كذلك هو إنضمام الجزائر إلى منظمة الأمم المتحدة وسعت جاهدة لخدمة القضية الفلسطينة، فكانت حريصة على إعطاء دفع للعمل الدبلوماسي العربي المشترك في المنظمة لكبح التوسع الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي في المنظمة[3]، مؤكدة في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني في كسب أصوات الدول الحيادية في الأمم المتحدة فنجحت الجزائر في كسب أصوات الدول الحيادية في الأمم المتحدة فنجحت الجزائر في كسب عدد منها، مما إنعكس إيجابا في تصويت الجمعية العامة

(1)– رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 108.

(2)– عبد الله محم سويلم أبو دربي: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية، (2006 م–2016 م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة، 18–11–2017، ص 61.

(3)- رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 م، ص 131.

بعد حرب 1967 م، حيث صوت أعضاء الجمعية العامة في الدورة الطارئة على جملة من القرارات أهمها القرار المتعلق بالقدس[1].

كما ان الدبلوماسيين الجزائريين في كثير من الأحيان يقدمون أنفسهم على أنهم وسطاء إستباقيون وحازمون ومطلعون فعلى سبيل المثال في عام 1975 م جمعت الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران على طاولة المفاوضات وساعدت في التوصل إلى تسوية لشط العرب[2].

علاقة الجزائر بالمغرب العربي:

واظبت الجزائر منذ منذ عقود على إبراز تمسكها بتقارب دول المغرب العربي، وبرزت هذه الإستراتيجية الجزائرية كخيار أساسي يتطلع إلى التجاوب مع حجم التحديات والرهانات الأقليمية المقبلة التي تفرض إنبعاثا إقتصاديا جديدا إلا أن المغرب كان يرى أن الجزائر وبحكم طبيعتها الإيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر[3] ، قد شكل خطرًا على المغرب وتمديدها للمعارضة الوطنية المغربية وبالتالي قد تهدد العرش العلوي في الرباط، كما أن الثوار الجزائريين كانوا يعتبرون المغرب محسوبا على المحور الغربي.

وما ميز العلاقات الجزائرية المغربية عهد هواري بومدين هو ظهور جبهة البوليساريو كمنظمة ثورية تريد تحرير الصحراء الغربية من أطماع الحسن الثاني، ومعروف أن الجزائر ساهمت في إنشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال[4].

كما كانت الجزائر تعاني من مشكلة الحدود مع المغرب حيث قامت بإبرام العديد من الإتفاقيات منها إتفاقية إفران 1969/01/15 م وإتفاقية تلمسان 1972/05/27 م ثم معاهدة

(1) رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص 131.

(2)- جلال حرشاوي: تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة إحاطة، يوليو، 2018 م، ص 07.

(3)- يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 32.

(4)- المرجع نفسه، ص 33.

الرباط 1972/06/15 م بهذه الإتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب إلتفت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم[1].

أما فيما يخص علاقة الجزائر بموريتانيا فقد دعمت الجزائر موريتانيا في مواجهة المغرب وبذلك كانت علاقات الجزائر مع موريتانيا ممتازة، ومن ثم سهلت عقد إتفاقية التعاون وحسن الجوار سنة 1966 م، وزيارة رئيس موريتانيا للجزائر مختار ولد دادة سنة 1967 م[2] التي توجت بتصريح مشترك تضمن رسالة قوية للمغرب جاء فيها أن الجزائر وموريتانيا يدينان السياسية التوسعية المغربية في المنطقة.

أما الخطوة الثانية فكانت مع ليبيا التي أبرمت معها معاهدة حسن الجوار والتعاون سنة 1969 م، والثالثة منها مع الجمهورية التونسية[3] من خلال صدور بيان مشترك [4] نص على ضرورة إحترام الطرفين لمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار بمقتضى هذا البيان كان تراجع الجمهورية التونسية عن مطالبها الترابية في الجزائر[5] كما كان موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية واضحًا ويتجلى ذلك من خلال تصريح هواري بومدين حول قضية الصحراء الغربية في 19 حزيران 1975 م :" إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية ... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية من حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير ... ولن نكون ضد الأمم المتحدة"[6] وفي تصريح آخر له

(1)– العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 م–2011 م، ص 35.

(2)– محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الأثيوبية الأرترية، بيروت، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 84.

(3)– المرجع نفسه، ص 84

(4)– العايب سليم: المرجع السابق، ص 35.

(5)– محمد بوعشة: المرجع السابق، ص 84.

(6)– رياض بوزاب: النزاع في العلاقات الجزائرية المغاربية 1963 م–1988 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم (6العلوم

السياسية، جامعة قسنطينة، ص 93.

قال:"إذا كنا نناهض الإستعمار، فكيف إذا كان هذا الإستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للإستعمار" [1]

علاقة الجزائر مع حركة عدم الإنحياز:

كما كانت السياسة الخارجية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين حاملة قضية الدفاع عن الشعوب في تقرير مصيرها والمشاكل التنموية والسيطرة الأجنبية على موارد الشعوب الإفريقية لمحاربة النظام الإقتصادي الدولي القائم على الإستغلالن وبدأت جهود الجزائر النضالية بمؤتمر (77) التي تضم الدول السائرة في طريق النمو سنة 1967 م[2] كما احتضنت الجزائر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز ما بين 05-09 سبتمبر 1973 م شارك فيها تسعون بلد تقريبا، والتي طرحت فيها الجزائر فكرة ضرورة إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وكان لها دور في إرتفاع أصوات دول العالم الثالث المادية بضرورة تغيير النظام، أدى إلى إدراج القضية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيه أكدت الجزائر على لسان رئيسها هواري بومدين على ضرورة إتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق النظام الإقتصادي الجديد[3].

وألقى الرئيس هواري بومدين خطابًا هامًا أمام الهيئة الأممية في سنة 1974 م والدورة كانت تناقش الحقوق والرسوم الإقتصادية للشروع في عملية حقيقية للتنمية[4].

(1)- بن عامر تونسي: تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987 م، ص 266.

(2)- علي تابليت: سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، (2002 م-2003 م)، ص 284.

(3)- إسماعيل العربي: فصول في العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 م، ص 169.

(4)- علي تابليت: المرجع السابق، ص 284.

علاقة الجزائر مع الدول الغربية:

أ- مع الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الدبلوماسية الجزائرية حاضرة بقوة عهد الرئيس هواري بومدين والوقوف بجانب حركات التحرر وتصفية الإستعمار والمطالبة بنظام إقتصادي عالمي يساوي بين دول الشمال والجنوب وهذا ما صنع العلاقات الجزائرية الأمريكية في إفريقيا والشرق الأوسط، مه هذا إحتفظت الجزائر بمبدأ التعاون الإقتصادي مع واشنطن، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجاري رئيسي للجزائر بإستحواذها على 24.4 بالمئة من التجارة الخارجية الجزائرية[1]، والملاحظ إن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت توازن بين " المصلحة والمبدأ".

إن كل هذه الظروف والأحداث التي مرت بها العلاقات بين البلدين تخللتها فترات فتور وإنتعاش وبالتالي حدثت إنقطاعات خاصة خلال حربي 1967 م و 1973 م التي وصلت إلى حد العلاقات بين الجزائر وواشنطن إلى غاية 1970 م، حيث طلبت واشنطن من الجزائر التدخل لتحرير المساجين الأمريكيين لدى حركة تحرير جنوب الفيتنام[2]، كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية عقود الغاز مع الجزائر سنة 1969 م[3].

كما أن السياسيين الأمريكيين قد أظهروا إهتماما بما حدث في الجزائر ومن ذلك أن "هنري كسينجر " قد إجتمع مرتين بالرئيس هواري بومدين خلال الفترة (1973 م-1974 م) بإعتباره شخصية قيادية لابد من مشاركتها في صياغى حل لمشاكل الشرق الأوسط[4].

(1)- نور الدين حشود: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1999 م-2004 م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قسنطينة، 2005 م، ص 25.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 25-27.

(3)- علي تابليت: المرجع السابق، ص 283.

(4)- عمارية عمروس: البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية، باحثة دكتوراه دراسات إستراتيجية بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 11 فبراير 2017 م.

ب- مع فرنسا:

إن إقدام هواري بومدين على تأميم قطاع المحروقات أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث قاطعت فرنسا شراء النفط الجزائر وكانت تسميه البترول الأحمر[1]، حيث كانت فترة نجاحات السياسة الخارجية في هذه الفترة كانت قصيرة بسبب توتر العلاقات مع فرنسا حول موضوع برنامج التأميم[2].

(1)- يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 32.

(2)- علي تابليت: المرجع السابق، ص 284.

الفصل الثالث:

الظروف الإجتماعية في الجزائر- مرحلة هوراي بومدين

الفصل الثالث: الظروف الإجتماعية في الجزائر – مرحلة هواري بومدين

المبحث الأول: الحركة العمرانية و السكان

المبحث الثاني: التعليم

المبحث الثالث: الصحة

المبحث الرابع: تقييم سياسة بومدين و وفاته

المبحث الأول : الحركة العمرانية و السكان

أ . الحركـــة العمرانية:

المجال العمراني Espace و قصدنا به الحيز من المكان الذي تقام عليه منشآت بشرية للتمكن من ممارسة حياتها ، و يمكن أن ينطبق على المدينة كمجال عمراني و مجال اجتماعي ، كما ينطبق على الحي و السكن و غيرها ، أما العمران و الإعمار و المقصود بها الإنسان ضمنيا مع كلمات (إسكان، استقرار ، إقامة) أين شغل مفهوم العمارة يعود إلى الطريقة التي يتم من خلالها إعمار الأرض أو على الطريقة التي تقوم من خلالها المجتمعات شغل المدن أو المجال المسكون و الدلالة عليه[1] ، و كانت البداية الأولى للسياسة الحضرية في الجزائر تهدف إلى التحكم في النمو العمراني و تنظيم المناطق الهامشية في المدن من خلال التخطيط الذي بدأ يظهر بتنمية المناطق المحرومة ، أو برامج أعطيت للجماعات الحلية لتسيير المدن .

و كانت أول الجهود في عام 1965 م[2]، حيث تم إحداث لجنة وزارية للسكن سنة 1965 م تحت رئاسة وزير الأشغال العمومية و التي لم يكن بقي على انتهائها إلى 3% إلى 5% ، و كذلك الشروع في عملية الهيكل carcasse و التي توقفت ما بين 1961 م و1962 م والموروثة عن مشروع قسنطينة و قد تم الانتهاء منها ما بين 1970 م و1971[3].

(1) – الخليفة عبد القادر: تحولات البنى الاجتماعية و علاقتها بالمجال العمراني من مدن الصحراء الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص أنتروبولوجيا اجتماعية و ثقافية ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2010 م/2011 م، ص46.

(2)– مدين شايب الذراع: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا– رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص بيئة ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013م/2014 م، ص38 .

(3)– سعيد صابر: الاختلافات السوسيولوجية في المناطق الحضرية الجديدة لمدينة حدودية – حالة مدينة مغنية – ماجستير في الجغرافيا و التهيئة، اختصاصات تهيئة المجال ، مخبر المجال الجغرافي و التهيئة القطرية ، قسم الجغرافيا والتهيئة القطرية، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة القطرية ، جامعة وهران ، 2011 م/2012 م، ص 45.

كما نسجل عمليات أخرى و مبادرات و مبادرات كثيرة من جانب الجماعات المحلية و الهيئات الحكومية و الشركات الوطنية مثل برامج سكن في إطار عملية التنمية الريفية أو الصناعية و كذا الشروع في البرامج الخاصة لتنمية الولايات و إحداث التوازن الجهوي[1] ، حيث تبلورت في بنود المخطط الثلاثي (1967 م–1970 م) و الذي عمل على إشكال المساكن التي قبل الإستقلال و ركزت على إعمار و إنماء المدن الكبرى و أقاليم الساحل، حيث وجهت معظم الاستثمارات التي سطرتها الحكومة و المدرجة في مخططات التنمية الاقتصادية الذي تبعته كل المرافق الملحقة من السكن ، حيث تم إنجاز عام 1969 م حوالي 10770 سكنا حضريا ، إضافة لما ورثته من الحقبة الاستعمارية من سكنات لبت إلى حد ما حاجات الجزائر في المدن[2] .

أما في الريف فقد شيدت قرابة 75 قرية فلاحية عبر التراب الوطني من مجموع الألف قرية مبرمجة فوق أرض خصبة فـــي معظم الحالات و قد أصبحت هذه القرى نواة لمدن مصغرة[3] .

و شكل عام منذ بداية السبعينات كانت وضعية البناء عموما و السكن خصوصا حرجة للأسباب التالية:

- المبالغة في تقدير حجم الحضيرة السكنية الموروثة عن الاستعمار.
- تنامي النزوح الريفي .
- المجهودات المتواضعة في مجال الاستثمارات العمومية بالنسبة للسكن الحضري ، بينما أعطيت الأولوية لترقية قطاع الصحة و العمل و التربية.

كل هذه العوامل ساهمت في توسيع النقص في مجال السكن و زيادة الضغط عليه في المدن[4] و تزايدت وتيرة النزوح الريفي نتيجة المشاريع المنجزة بداية من النصف الثاني

(1)– المرجع نفسه ، ص 45.

(2)– مدين شايب الذراع: المرجع السابق ، ص 38.

(3)– المرجع نفسه ، ص 39.

(4)– سعيد صابر: المرجع السابق ، ص 44.

من السبعينات و التي خيبت سكان الأرياف و أدت إلى ظهور أحياء عشوائية كثيرة في محيط المدن الكبرى[1].

و منذ 1965 م أعلن رئيس مجلس الثورة عن عزم الحكومة على أن لا تكون هناك جزائر غنية متطورة في المدن و أخرى متخلفة في الأرياف ، إن حب العدالة الذي يحدو سياسة الجزائر الاشتراكية يتطلب توزيعا عادلا للمدخولات و رفاهية المجتمع.

و إلى حد الآن حظيت سبعة ولايات جزائرية ببرنامج التنمية الخاصة و هي ولايات[2] :

- الواحات 1966 م ..... 300 مليون دج.
- الأوراس 1968 م ..... 400 مليون دج.
- القبائل الكبرى 1968 م..... 550 مليون دج.
- التيطري 1969 م .....01 مليار دج.
- سطيف 1970 م ..... 01 مليار دج .
- تلمسان 1970 م ..... 01 مليار دج.
- سعيدة 1971 م ..... 01 مليار دج

و لقد ساعدت هذه البرامج الخاصة على توفير النمو و الرفاهية و المدارس و العلاج و وسائل الترفيه في هذه المناطق الفقيرة ، و الدليل على هذا التطور في الأرياف الجزائرية من الانجازات التي تحققت في ولايات الواحات و الأوراس و القبائل[3].

و بعد هذه التجربة للمخطط الثلاثي جاء المخططين الرباعيين (1970 م–1973 م) و(1974 م–1977 م) بالمطالبة بالتوازن الجهوي و إعطاء أهمية للمناطق الداخلية ، كباتنة وسطيف ، الهضاب العليا و تنفيذ المشاريع الصناعية بها و تقليل الضغط على الساحل واعتماد اللامركزية في الإدارة و إعطاء صلاحيات للولايات و البلديات من خلال المخططات الولائية و البلدية للتنمية و مخططات التجديد العمراني إلى جانب صدور

(1)– المرجع نفسه ، ص 45.

(2)– الثورة الجزائرية ، وقائع و أبعاد ، المرجع السابق، ص 234.

(3)– المرجع نفسه ، ص 234.

مجموعة من القرارات المنظمة للتقسيم الولائي الجديد عام 1974 م للترقية الإدارية للمراكز الحضرية التي ارتفعت من 66 مركز عام 1966 م إلى 211 عام 1977 م[1].

حيث ظهر خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 م–1977 م) ما يعرف بالمجوعات الكبرى للسكن الجماعي فيما يسمى المناطق الجديدة للسكن الحضري (ZHUN) و هي من أدوات التخطيط المجالي ولدت من إرادة السيطرة و التوجيه ، التوسع المالي الذي أصبح ضرورة نتيجة النمو الديمغرافي ، و لقد ساهمت في تشكيل منطقة جديدة للسكان تضم بالإضافة إلى السكن التجهيزات الضرورية للسكان و وظائف مرتبطة بالسكن و منشآت خاصة الماء و المدارس و المراكز الصحية[2] .

و قد أكد دستور 1976 م في مادته الثانية و العشرين على أن سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي و هي ترمي إلى محو الفوارق الجهوية من أجل تأمين تنمية منسجمة و إبراز التهيئة العمرانية كنوع من أساليب و تقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة الدراسات و وسائل التنفيذ و الإنجاز لتنظيم و تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي[3].

كما ظهرت خلال هذه الفترة محاولات لإقامة شبكة عمرانية متوازنة داخل البلاد و تخفيف الضغط السكاني على مدن الشمال للحد من سرعة التحضر الغير متوازن، و العمل على توطين الفلاحين بالأرياف[4].

كذلك ظهرت مرحلة تشبع المدن و كثرة الأزمات الاجتماعية بها و خاصة أزمة السكن الحادة و انتشار الأحياء القصديرية و السكن العشوائي و البطالة و الفقر و انهيار المعسكر الشيوعي و معظم حلفائه من البلدان الشيوعية و الاشتراكية و تغطية الاحتياجات

(1)– مدين شايب الذراع: المرجع السابق ، ص39.

(2) سعيد صابر: المرجع السابق ، ص48.

(3)– فاتح حجاجي: الجهوية في الجزائر ، الواقع و الآفاق ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد 15، العدد 26، 2018 م، ص 122.

(4)– عثامنية عيد العزيز: تسيير السياسة العمرانية في الجزائر ، مدينة باتنة نموذجا . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009م/2010 م، ص 109.

السكنية المتزايدة بسبب النمو الحضري المتزايد المتمثل في النمو الديمغرافي الناتج عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن و ليس الهجرة الريفية فقط كما يعتقد البعض[1].

و نظرا لغياب آليات فعالة لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي أدت السياسة التنموية إلى تعميق وتجذير الاختلالات المجالية في البلاد بين شمال البلاد و وسطها و جنوبها من جهة وبين المدن و المناطق الريفية من جهة أخرى، مما نتج عنه موجة نزوح ريفي كبيرة نحو المناطق الشمالية و المدن الكبرى و هذا ما خلق إشكاليات حقيقية في تسيير مجال هذه المدن[2].

ب. التركيبة السكانيـة

عرفت السنوات التي عقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان و ذلك بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان و كان انتشار المراكز الصحية و تقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض في نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال ، و يمكن بإيجاز ذكر أهم الأسباب تلك الزيادة في وتيرة النمو الديمغرافي للسكان بعد الاستقلال إلى ما يلي :

- انتهاء الحرب التحريرية و استقرار الأمن و النظام[3] .
- إطلاق سراح المساجين و عودة الجزائريين الذين كانوا في الجيش الوطني و الذين جندوا غجباريا في الجيش الفرنسي و رغبتهم في تعويض ما عرفوه من انعزال وحدوي عن أهلهم و عائلاتهم.
- الإقبال الكبير للسكان على تسجيل ولاداتهم نظرا لوجود حوافز مادية هذا من جهة ، و من جهة أخرى وجود نسبة كبيرة من الأسر التي كانت منعزلة عن كل شروط الحياة

(1)– أحمد حمد الصبح ، غسان سمان: خصائص التحضر في الجزائر ، المدينة العربية ، مجلة منظمة المدن العربية ، العدد 173، اكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ، 2016 م، ص 101.

(2)– فاتح حجاجي: المرجع السابق ، ص 124.

(3)– محمد صالي: تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر ، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم في الديموغرافيا ، جامعة وهران ، 2015 م/2016 م، ص 38.

الوقائية و الأمنية مما دفع أفراد المجتمع إلى تكاثر سلالتهم من اجل ضمان استمرار وجودهم الاقتصادي و الاجتماعي .

- ارتفاع معدل الزواج و انخفاض معدل الطلاق.
- الزواج المبكر للنساء خاصة الريفيات منهن ، مع العلم أن هذا الزواج المبكر يعمل على زيادة قدرة المرأة على الإنجاب.
- انخفاض معدلات الوفيات سنة 1966 م في جميع فئات السن عن الفترات السابقة.
- تحسن مستوى المعيشة و انتشار الرعاية الطبية على الفترات السابقة .
- تطور عملية الإحصاء السكاني و تحسينها[1] .

و عليه فقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مرحلة انفجار سكاني حيث أن عدد السكان المقدر بـ 10 مليون نسمة قد بلغ 12 مليون نسمة سنة 1966 م، و هو تاريخ أول إحصاء للسكان بعد الاستقلال ، فبعد استعادة النفس و القوة إثر حرب التحرير التي راح ضحيتها أكثر من مليون و نصف شهيد و بلغ معدل التزايد الطبيعي 3.2% ما بين 1966 م و1977 م، و يمكن أن نفسر هذه الزيادة في عدد السكان بانخفاض حساس في الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الصحية و ارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة و من جهة أخرى يفسر باستمرار ارتفاع الولادات[2] ، كما أن النمو الديمغرافي لم يعتبر مشكلا و لم تكن هناك سياسة سكانية و إنما كان تنظيم الأسرة يطبق إلا لأسباب صحية باعتباره ذلك من حقوق المرأة و انطلاقا من هذا الهدف تم إنشاء أول مركز جزائري للمباعدة بين الولادات في سنة 1967 م بالجزائر العاصمة[3] .

(1)– نورة عمارة : النمو السكاني و التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عنابة ، 2014 م، ص 131.

(2)– لطرش سارة: تأثير النمو السكاني في تغير مرفولوجية المدينة ، دراسة ميدانية (مدينة سطيف نموذجا) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الغنسانية و الاجتماعية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ص 85.

(3)– بوهراوة عز الدين ، عمراوي صلاح الدين: النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر ، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2019 م، ص 208.

حيث كانت أول عملية إحصاء عام لسكان الجزائر كانت في الفترة ما بين 4 و 17 أفريل 1966 م حيث بلغ مجموع السكان حوالي 12101994 نسمة و يوضح الجدول التالي عدد السكان في الولايات الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها تعداد سنة 1966.

جدول يوضح عدد السكان في الولايات الجزائرية على ضوء نتائج تعداد سنة 1966 م.

الجزائر العاصمة	1 648 168 ن	**عنابة**	949 989 ن
الأوراس	765 052 ن	**قسنطينة**	1 513 068 ن
الأصنام	789 583 ن	**المديـــة**	870 163 ن
مستغانم	778 863 ن	**الواحات**	505 553 ن
وهــران	958 366 ن	**سعيـدة**	236 959 ن
الساورة	211 374 ن	**سطيـف**	1 237 927 ن
تيارت	361 962 ن	**تيزي وزو**	830 758 ن
تلمسان	444 118 ن	**المجموع الكلي**	12 101 994 ن

المصدر : صبرينة بوديوع ، المرجع السابق ، ص 63 .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بالمجتمع المدني و بدوره من خلال حثها وتشجيعها على تنظيمه و تطويره ، كما أن المجتمع المدني في الجزائر يعتبر محركا هاما من خلال الدور الذي لعبه في دفع الكثير من الإصلاحات ، و يظهر الاهتمام بالحالة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الخطابات الرسمية و المواثيق التي وضعها الرئيس الراحل هواري بومدين[1] ، و قد خص هذا الأخير هذه العملية "افتتاح عملية الإحصاء" بخطاب ألقاه يوم 1966/04/03 م قال فيه : " و قد عرفت بلادنا في الماضي عملية الإحصاء و لهذا فإن هذه العملية بالغة بل و هي أساسية لمستقبل البلاد و ذلك أن معرفة إمكانياتنا البشرية شرط ضروري يتوقف عليه وضع جميع أنواع التخطيطات والمشاريع سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو غيرها[2] " .

(1)– محمد محدان: المجتمع المدني في الجزائر و عملية التحول الديمقراطي ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم، المجلد السابع ، العدد الأول، 2020 م ، ص81.

(2)– صبرينة بودريوع: المرجع السابق ، ص 63.

و في عام 1974 م لدى عقد المؤتمر العالمي للسكان صنفت مع الدول المناهضة للمالتوسية[1] و أكد على أن أفضل مانع للحمل هو التنمية ، و لما كانت سجية إيديولوجية العالم ثابتة للولادة، فقد قاربت الجزائر الرقم القياسي العالمي 81 طفل لكل امرأة في عام 1978 م، و قد قرر المؤتمر آنفا أن عدد سكان الجزائر المقيمين سيبلغ 18.22 مليون نسمة في الأول من شهر يوليو 1970 م.

و في عام 1974 م ترجم وعي هذه المشكلة بتبني برنامج وطني يرمي إلى التحكم بالنمو السكاني الذي جاء في وقت سابق أن حصل فيه انخفاض في الخصوبة 2.1 طفل لكل امرأة في عام 1974 م. و في 20 يناير 1975 م أطلقت الحكومة حملة كبيرة جديدة للحد من النسل[2] .

أما فيما يخص تعداد عام 1977 م و الذي جرى في الفترة الممتدة من 12 إلى 27 فيفري عام 1977 م و كان الهدف من هذا التعداد معرفة توزيع السكان جغرافيا على مستوى أصغر وحدة جغرافية تسجيل كل التنقلات الداخلية للسكان خاصة من الريف إلى المدينة ، و كذا الخصائص المسكن الذي تقطنه الأسر و الخدمات المتوفرة فيه ، و قد بلغ عدد سكان الجزائر خلال هذا التعداد 16063821 نسمة منهم 7991779 ذكور ، 8072042 إناث[3].

(1)– المالتوسية : مذهب الاقتصاد البريطاني مالتوس تقول بأن مشاكل الفقر و الجوع و الصحة و البطالة هي مشاكل حتمية و لا دخل للنظام الرأسمالي فيها و تقول بأن السكان يتزايدون بنسبة تفوق الموارد الغذائية ، أنظر إلى رمزي زكي ، المشكلة السكانية و خرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة ، ديسمبر 1984 م، ص 39.

(2)– بنجامين ستورا: المرجع السابق ، ص72.

(3)– بن بية طارق: التحولات الديمغرافية و الهجرة في الصحراء الجزائرية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الديمغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران 2، 2016 م/2017 م، ص93.

جدول يوضح تطور عدد سكان الجزائر خلال الفترة ما بين 1965 م و 1978 م

السنوات	عدد السكان
1965 م	11 467 000
1966 م	11 814 000
1967 م	12 178 000
1968 م	12 539 000
1969 م	12 912 000
1970 م	13 309 000
1971 م	13 739 000
1972 م	14 171 000
1973 م	14 649 000
1974 م	15 164 000
1975 م	15 768 000
1976 م	16 450 000
1977 م	17 058 000
1978 م	17 600 000

المصدر : محمد بن مريم ، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية و النمو السكاني، دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة (1965 م–2013 م) رؤى إستراتيجية ، 2015م، جامعة حسين بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، ص87.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن هناك تزايد في سكان الجزائر من (12 مليون نسمة) سنة 1966 م إلى (18 مليون نسمة) سنة 1977 م في حين وصل معدل النمو الديمغرافي الذي يعتبر من أكبر معدلات النمو في العالم إلى 3.2% و كذلك حيوية السكان التي تتعدى 56% ممن يقل سنهم عن 20 سنة ، كما نلاحظ أن النمو الحضري الذي وصل 30% سنة 1966 م ارتفع إلى 41% سنة 1978 م هذا بالإضافة إلى اتجاهات الهجرة الريفية نحو المدن في الفترة من 1966 م إلى 1973 م و التي من خلالها امتهن

المهاجرون الريفيون أعمالا غير زراعية طبعت علاقاتهم و أساليب حياتهم بطابع حضري[1].

ج- البنية الاجتماعيــة

بعد الاستقلال ورثت الجزائر تركة مادية و معنوية مثقلة بالمشاكل و عرف المجتمع الجزائري تحولا كبيرا في علاقاته و بناءاته الاجتماعية كما كان عليه من قبل ، فهو يعد نفسه حسب تركيبته و تشكله الجماعي الداخلي ، و أصبح يحمل في طياته جملة من الثنائيات فالتقهقر و التقدم الاجتماعي الخصوصية و العالمية، التقاليد و الحداثة[2] ، و عليه تنقسم تركيبة المجتمع الجزائري إلى عدة شرائح مختلفة حيث تقسم على حسب الجنس و العمر و الطبقة.

1- **من حيث الجنس** : حيث تشير الإحصائيات أنه هناك تقارب كبير بين عدد الذكور و الإناث في المجتمع الجزائري فمثلا سنة 1966 مكان عدد الجزائريين في الجزائر يقدر بأكثر من 12 مليون و 96 ألف نسمة ، فلقد قد عدد الذكور بحوالي 07 مليون و 778 ألف و 06 مليون و 23 ألف من الإناث.

أما في سنة 1975 فلقد قدر عدد الذكور بحوالي 07 مليون و 778 ألف أما الغناث فقد قدر بحوالي 07 مليون و 990 ألف[3] .

(1)- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص103 .

(2)- مجبري حسان: العقاب خليل ، التحليل السوسيولوجي لتطور الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، **مجلة سوسيولوجية الدراسات و البحوث الاجتماعية** ، زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، ص143.

(3)- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق ، ص 275.

و من هنا يمكن الحكم على أن المجتمع الجزائري متوازن من حيث النوع كما هو موضح في الجدول التالي :

السنة	العدد الكلي للذكور	العدد الكلي للإناث	عدد الذكور/ عدد الإناث
1966 م	5 817 145	6 004 532	96,87 %
1977 م	7 991 779	8 072 042	99,00 %

المصدر : محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص35.

2- **من حيث الأعمار :** فبحسب إحصائيات سنة 1966 م يتضح أن تركيب السكان من حيث الأعمار يغلب فيه عدد الأطفال و نسبتهم على عدد و نسبة المراهقين والشباب و الكهول و الشيوخ، فهم يمثلون 47% من عدد السكان ، أي [اكثر من 5 مليون و 700 ألف من أصل حوالي 12 مليون ، و يحل الشباب في المرتبة الثانية حيث قدر عددهم بقرابة 03 مليون و 500 ألف، و يأتي الكهول في المرتبة الثالثة بحوالي 01 مليون و 500 ألف ، أي بنسبة 12% تقريبا ، ثم يأتي الشيوخ في المرتبة الأخيرة بنسبة 06% بحوالي 800 ألف[1] ، و كثيرا ما يميز المختصون بين ثلاث فئات كبرى للأعمار (0-14) ، (15-64) ،(65 ، فما فوق) و هي تقابل تقريبا فترة التكوين و الإعداد ، ثم فترة النشاط الاقتصادي و ممارسة مختلف الأعمال و أخيرا فترة العجز و التقاعد ، و يوضح الجدول التالي مختلف الفئات العمرية من خلال الإحصائيات المختلفة لسنتي 1966 م و 1977 م[2].

(1)- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق ، ص 275.

(2)- محمد بوضياف: مستقبل النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص 36.

جدول يوضح مختلف الفئات العمرية من خلال الإحصائيات 1966 م و 1977 م.

السنـــــــــة / فئات الســـــن	1966 م	1977 م
14-0	48,12 %	47,94 %
65-15	47,26 %	48,06 %
65- فما فوق	4,62 %	4,00 %

المصدر : محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص 36.

3- من حيث التركيب الطبقي

1.3 برجوازية الدولة : لقد نتج عن حركة 19 جوان 1965 م طبقة برجوازية مصطفة أو كما يذهب أحد المحللين في قوله " إن خلق المؤسسات الوطنية أدى إلى نشوء برجوازية "، و هذه البرجوازية مشكلة من شريحة برجوازية القطاع العام التكنوقراطية المدعومة من شقيقتها البيروقراطية البرجوازية العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة منذ 1965 م[1]، لقد تحالفت الفئات لخدمة مشروعاتهم الطبقية على حساب المشروع الوطني و خسرت الجزائر فرصة النهوض و التخلص من التخلف، أما الفئة الثالثة هي القطاع الخاص و التي أوجدتها الدولة لتعزيز قاعدتها الاقتصادية و تحسين إنتاجيتها و هي تتكون برجوازية المقاولين و التي استفادت من كل التسهيلات و من إعفاءات ضريبية و عقارية و تخفيضات جمركية في مقابل خلق فرص للعمل و دعم الإنتاج الوطني إلا أنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا[2].

2.3 الطبقة الوسطى : ولدت الطبقة الوسطى في الجزائر في أحضان القطاع العام و بخاصة خلال مرحلة الرهان على التصنيع السريع، حيث كانت الحاجة ماسة إلى مسيرين و مهندسين لترجمة[3] ، و خاصة خلال فترة حكم الرئيس الراحل هواري

(1)- توفيق المدني: المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي ، من منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 1997م، ص 962.

(2)- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص 41.

(3)- إدريس بولكعيبات ، حول تشكل و انهيار الطبقة الوسطى في الجزائر ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ، ص01.

بومدين و النهوض بالواقع الاجتماعي للأفضل ، ساهم إلى حد كبير في إحداث تحولات أساسية في المجتمع قوامها طبقة وسطى تتولى آلية تحقيق التوازن الاجتماعي[1]، و من أهم العوامل التي ساهمت في إيجاد هذه الطبقة هي رحيل المستوطنين الأوربيين فاسحين المجال أمام الجزائريين ليشغلوا المناصب الإدارية والفنية ، كما أن سياسة ديمقراطية التعليم سمحت بتكوين الكثير من الإطارات والخبرات التي كانت الدولة في حاجة ماسة إليها و من ثم استولى عليهم ، يضاف إلى هذين العاملين مشروع التصنيع و ما استوعبه من إطارات و مسيرين ، و لقد تشكلت هذه العوامل مجتمعة المناخ الملائم لظهور طبقة وسطى نشأت في أحضان القطاع و في ظل رأسمالية الدولة[2]، حيث تزايد حجمها و أخذت حقوقها تعرف النور من رعاية صحية و أمن صناعي في مكان العمل و تحسين مستوى المعيشة والاعتراف بها كقوة مؤثرة في اتخاذ القرارات الهامة و شريك اجتماعي هام سمحت لها هذه المكانة بالمطالبة بقوانين حول الشغل و مجالات أخرى[3] .

3.3 طبقة البروليتاريا : أحدثت عمليات التحول الاقتصادي و الاجتماعي التي تمت في إطار بناء الدولة الجزائرية الحديثة أثرا واضحا في تشكيل الطبقة العاملة التي كانت في بداية تشكلها مقسمة إلى شريحتين كبيرتين عمال الأرياف و عمال المدن ، و قد شكل عمال القطاع العام النسبة الأكبر حوالي 65.10% عام 1966م مقابل 34% [4].

و من خلال دراستنا لهذه التركيبة الطبقية للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال بصفة عامة و أثناء حكم الراحل هواري بومدين سوف نتطرق إلى الجدول التالي لمعرفة مداخيل هذه الطبقات .

---

(1)– الوناس حمداني: المشروع المجتمعي في الدولة الوطنية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001 م/2002 م، ص139.

(2)– محمد بوضياف: مستقبل النظام السياسي، المرجع السابق ، ص 42.

(3)– بودبزة ناصر: الواقع الاجتماعي التربوي لعائلات الطبقات في الجزائر و إنتاج المشروع المهني لأبنائها ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم السياسية و الاجتماعية والإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014 م/2015 م، ص 169.

(4)– محمد بوضياف: مستقبل النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص 42.

جدول يوضح المداخيل بين طبقات السكان للفترة 1970 م –1977 م

الطبقات	المدخول بالملايين الدينارات		السكان بالمليون نسمة	
الفقيـرة	4,4	36,9 %	8,8	66,6 %
المتوسطة	2,8	23,7 %	2,5	18,9 %
الغنيـــة	4,7	39,34 %	1,2	14,5 %
المجمـوع	11,9	100 %	13,2	100 %

المصدر : فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية– حالة الجزائر– دراسة نظرية ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع و الديموغرافيا ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2004 م/2008 م، ص 176.

المبحث الثاني : التعليم

- التعريب في عهد بومدين

في خطاب بومدين يقول " إن قضية التعريب هي هدف استراتيجي لثورة و جزء من الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الزراعية و الثورة الصناعية إلى ترقية الفرد و النهوض بالإنسان الجزائري ".

و لإبراز جهود الدولة الجزائرية في إعادة الاعتبار للغة العربية نذكر بالتالي أن سنة 1965 م شكلت لجنة وطنية مهمتها دراسة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ سياسة التعريب، و قد شرع في تنفيذ هذه السياسة سنة 1967 م ليصدر في السنة الموالية لها مرسوما يقضي بإجبارية التعامل باللغة العربية الوطنية بالنسبة للموظفين[1] .

- التعريب مطلب وطني حسب الرئيس بومدين :

(... التعريب بالنسبة إلينا هو مطلب وطني فهو هدف من الأهداف الكبرى للجماهير، إذن قضية التعريب كامل مطلق ... و هدف استراتيجي لابد من تحقيقه لأنه ليس اختيار ... فنحن مرغمون على السير في هذا الطريق، و غن التعريب لن يكون تعريبا ناجحا إلا إذا كان كاملا و مطلقا ، أما المناقشة و الجدال القائم الآن و الذي يجب أن يستمر ... لا بد أن يدور حول أنجع الطرق و أحسن الأساليب و الوسائل التي يجب تجنيدها و توفيرها لتحقيق هذا الهدف المقدس بالنسبة لشعبنا.

إن التعريب لا بد أن يكون شاملا ... فليس معنى ذلك أنه لا بد أن يكون من خصوصيات وزارة التربية و التعليم لوحدها ... بل لا بد للتعريب أن يشمل جميع الميادين و يكون على جميع المستويات .

(1)– محمد بوضياف: الثقافة السياسية في الجزائر (1962 م–1988 م) ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد 11، ماي 2007، ص 116.

و بخصوص الإصلاحات و إثراء اللغة العربية إن كل اللغات ترى من جديد و هذا وفق الاختراعات الجديدة قضية مسايرة اللغة لركب الحضارة هي مرتبطة بمستوى المجتمع و تطوره[1] .

إن الثورة الثقافية هي مفتاح الثورة الجزائرية إذ بواسطتها وفيها يتحقق المحتوى الضروري بين التنمية المادية عن طريق الانتعاش و القضية الروحية .

إن كل استغلال حقيقي لا يكون كاملا إلا إذا حرر أرض الوطن و روح الشعب و أن تعود الجزائر إلى الجزائريين فإن هذا لا يكفي ، لا بد أن يكون الجزائريون هم أنفسهم و هذه الأصالة هي نتيجة علاقة عميقة بين الوفاء لإرث الماضي بما يحتوي عليه من قيم أساسية و التفتح على متطلبات عالم هو في تطور مستمر .

لا وجود لثورة ثقافية بدون ثورة أي دون تحول للنظام الاقتصادي و الاجتماعي لا بد من تكوين إنسان جديد ضمن مجتمع جديد .... [2]" .

إن اللغة العربية في الجزائر ارتباط بالماضي و لكنها الوسيلة الوحيدة للاتصال بالجماهير و هي تضم جميع ميادين النشاطات الوطنية (تعليم ، إدارة ، مؤسسات عمومية، عدالة) اتخاذ إجراءات وطنية تهدف إلى إرجاع كرامة و فعالية اللغة الوطنية كلمة ، عمل ، حضارة ، و بدأت اللغة الوطنية تسترجع تدريجيا المكانة التي لم ينشأ الشعب الجزائري دونما يطال عنها.

إن الاختيار الأول للجزائر الذي أملاه القلب و متطلبات الواقع كان إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة وطنية ، فإن اللغة العربية في الجزائر ليس فقط الرابطة مع الماضي و إنما هي أيضا وسيلة الاتصال بالجماهير.

(1)– عمار بومايدة: المرجع السابق ، ص 136.

(2)– الذكرى العاشرة للاستقلال ، الثورة الجزائرية ،وقائع و أبعاد ، المجرع السابق ، 198.

و في جميع ميادين النشاط الوطني (التعليم ، الإدارة ، المؤسسات العمومية، العدالة) اتخذت و طبقت إجراءات تهدف إلى أن تسترجع اللغة العربية كرامتها و فعاليتها كلغة عمل و حضارة[1].

- **البنايات المدرسية**

لمجابهة هذا التطور الملموس للتدريس كان لا بد من إقامة الوسائل الكفيلة لاحتضان هذا التطور الخاص ، و هكذا فإن إجراءات اللامركزية وحدها المطابقة لتعليمات الحكومة المطبقة في ميادين أخرى قد عملت على بلوغ أهداف لم يكن من الممكن الحصول عليها بسبب نقل و بطئ الإدارة و بالفعل فإن مرسوم 23 يناير 1968 م قد منح المجالس الشعبية البلدية إنجاز مشاريع البناء الخاصة بالتعليم الابتدائي أما الثانوي فهو من اختصاص الولايات[2] .

و قد أدرك هواري بومدين أهمية التعريب فقرر جعله على رأس الثورة الثقافية التي راح يبشر بها بالتوازي مع الثورة الزراعية و الصناعية ، و قد سمحت له خلفيته العروبية و عداؤه لفرنسا التي كان يقول عنها بيننا و بين فرنسا جبال من الجماجم و أنهار من الدماء ، تفهم أهمية التدريب و ضرورته خصوصا و قد كانت من المتحمسين لعروبة الجزائر.

و شرع قطاع التربية في عهده لمحو الأمية باللغة العربية في مختلف مؤسسات الدولة و قطاعاتها، كما تقرر تعريب العلوم الإنسانية في الجامعة الجزائرية ، لكن عندما بدأ التعريب يأخذ مجراه شيئا فشيئا كانت الجامعة الجزائرية قد خرجت أفواجا من الطلبة الذين درسوا اللغة الفرنسية فقط ، و الذين أصبحوا أساتذة الجامعات و تولوا مهمات أخرى في دوائر الدولة و عملوا على عرقلة التعريب[3] .

(1)– المرجع نفسه ، ص 199.

(2)– الذكرى العاشرة للاستقلال ، الثورة الجزائرية ،وقائع و أبعاد ، المرجع السابق ، ص 206.

(3)– يحي أبو زكرياء: المرجع السابق ، ص 29.

كان اهتمام بومدين نابعا من قناعته أن استعادة اللغة الوطنية مكانتها هو مطلب رفعته الحركة الوطنية و نصت عليه كل الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية .

فأثناء حكمه تم تعريب الإدارة و العدالة و سيطرت سياسة شاملة للتعريب التدريجي لكل أطوار التعليم و هي السياسة التي واصل الشاذلي تطبيقها بعد رحيل الهواري ، كما كان بومدين يدعو إلى الانفتاح على اللغات و الثقافات الأخرى[1] بما يخدم اللغة العربية ، كما يحسن اللغتين لكنه كان يتفادى في خطبه الحديث بالفرنسية بالمقابل كان بومدين حريصا على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية و كان كتابه المفضل هو القرآن الكريم .

كما شيد عشرات معاهد التعليم الأصلي و كان يرعى شخصيات ملتقيات الفكر الإسلامي وخطابه الشهير في لاهور سنة 1974 م " إننا نرفض أن ندخل الجنة و بطوننا خاوية[2] " .

لقد تم تعريب السنة الثانية ابتدائي في السنة الدراسية 1965 م/1966 م تعريبا تاما .

تعريب مادة الفلسفة في التعليم الثانوي 5 ثانويات في الوطن سنة 1963 م.

و نظرا للحاجة الملحة و سد النقص في المعلمين عهدت الدولة إلى إجراءات تساهم في التخفيف من حدة النقص المادي و البشري و التربوي للمؤسسة التربوية و تتلخص أهم هذه الإجراءات في :

- التوظيف المباشر للمدرسين و المساعدين في التعليم الابتدائي .
- الاهتمام بالجانب التوثيقي للعملية التربية من خلال إنشاء المعهد التربوي الوطني و الذي أوكلت له مهمة جزأرة الوثائق التربوية .
- إلغاء مرسوم 38–66 و هي شهادة بروفي المؤرخ في 1966/02/11 م و تعويضها بشهادة BEG [3].

(1)–س . بوعموشة : الذكرى 40 لوفاة الرئيس هواري بومدين ، **جريدة الشعب** ، العدد 17832، ص07.

(2)– المرجع نفسه، ص 08.

(3)– بوشمالة سميرة ، تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر ، **مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية**، العدد 14، 2017 م، ص75.

كما شهد التعليم المتوسط استقلالية عن التعليم الثانوي سنة 1971 م و كذا حدث التعليم التقني قصير المدى مع توحيد المتوسط في الإكماليات و العمل بنظام الأقسام المزدوجة في لغة التدريس كمرحلة انتقالية نظرا لقلة الإطارات في التعليم القادرة على التدريس باللغة العربية لمختلف العلوم فظهرت أقسام مزدوجة و أخرى معربة.

على مستوى التعليم الثانوي مدته ثلاث سنوات ينتهي باختيار شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة[1] . و لكن مع مرور الوقت و مع كل هده التعديلات سجلت المؤسسة التربوية الجزائرية عدة محاسن و سلبيات نذكر منها :

- افتقار المدرسة إلى نصوص تشريعية جزائرية .
- انعدام فلسفة تربوية تكوينية جزائرية مصرح بها .
- عدم وضوح هيكلة المنظومة التعليمية.
- طول المسار الدراسي.
- ارتفاع ظاهرة التسرب و الأمية .
- ضعف المنهجيات البيداغوجية و أساليبها .
- ضعف مستوى المعلم و الأستاذ و حاجتهما إلى التكوين [2].

كما عرفت مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع 1973 م و مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 م، التي بعد تعديلها في شكل أمر 16-04-1974 م و هو الأمر المتعلق بتعظيم التربية و التكوين الذي يمص على إنشاء المدرسة الأساسية و إجبارية و تنظيم التعليم الثانوية.

كما أدخلت إصلاحات على النظام التعليمي لتتماشى و التحولات الاقتصادية والاجتماعية كما كرس الطابع الإلزامي و مجانية التعليم[3] .

(1)- المرجع نفسه ، ص 77.

(2)- بوشمالة سميرة: تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي و الحاضر ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد 14، 2017 م، ص78.

(3)- المرجع نفسه ، ص 79.

- **ميزانية التعلـيم**

في سنة 1965 م وفرت الدولة الجزائرية ميزانية للتجهيز بنسبة 25,92% من الميزانية العامة للدولة و تعتبر هذه النسبة هي الأكبر في مسار ميزانية التجهيز و كانت أعلى نسبة التجهيز سنة 1968 م[1].

و كما جاء في خطاب رئيس مجلس الثورة الراحل هواري بومدين يوم 04 جويلية 1971 م أنها بمثابة تتويج لثورتنا الشاملة ، و من المعالم الأساسية للثورة الثقافية الركائز التالية :

- تعزيز قيمة التراث الثقافي.
- إحياء آثار التراث الثقافي و أعماله الفنية و متاحفه.
- استرجاع اللغة الوطنية .
- تحقيق ديمقراطية التعليم .
- تخليص الثقافة من التبعية[2].

إن سياسة التعريب تتماشى و تخليص الثقافة من التبعية ، إن الجزائر المستقلة قد اهتمت منذ البداية و بسرعة بتخليص التعليم من التبعية و ذلك بسلسلة من الإصلاحات لبرامج تشمل ل المستويات ، تخليص التاريخ من التبعية و الأفكار و ذلك تعليم يقاوم حق الأخطاء و الأكاذيب التي أملاها الاستعمار و حاول ترسيمها في الأذهان ... إن محتوى التعليم قد تمت جزأرته شيئا فشيئا ففي المرحلة الأولى فإن تعليم التاريخ و الجغرافيا و الآداب والفلسفة قد صهر تماسي مع الوسط المادي و البشري و مع الحضارة العربية الإسلامية ، ثم إنشاء بكالوريا جزائرية بدلا من البكالوريا الفرنسية و إن من ناحية أخرى فإن الجامعة الجزائرية تتماشى تدريجيا و تطور الجزائر ، كما أن الإصلاح الجامعي الذي دخل حيز التطبيق في 1971م –1972 م لهو نتيجة لسنوات عديدة من الجهد و التدبير و التعريب

(1)– بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 م إلى 2011 م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير الديموغرافيا ، قسم الديموغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، وهران، السانية ، 2012 م/2013 م، ص 102.

(2)– حفصة جرادي: رؤية السياسة، التعريب في الجزائر ، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، الأغواط ، الجزائر ، ص11.

الكامل لبرامج العلوم الاجتماعية كذلك العلوم الاقتصادية ، كذلك العلوم الأجنبية أخذت مكانتها بجعلها وسيلة لتفتح الجزائر المستقلة على العالم الخارجي[1].

و لقد ارتفع عدد التلاميذ الذين يزاولون التعليم الثانوي من 51014 في سنة 1962م/1963 م إلى 125000 في 1970 م/1971 م، كما أن العدد الذي كان 198836 في 1969 م/1970 م قد عرف زيادة تربو إلى أكثر من 26000 .

و قبيل الاستقلال كنت جامعة الجزائر تضم 500 من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون تعليمهم العالي في الجامعات الأجنبية ، كما أن عدد الجزائريين الحاصلين على الشهادات في التعليم العالي لم يكن يتجاوز بضع عشرات ، و في أكتوبر 1971 م فإن 22568 من الطلبة قد سجلوا في كليات الجامعات الجزائرية الثلاث رو في المعاهد وكبريات المدارس[2].

سلبيات دفعت إلى ضرورة التفعيل بإصلاح حال المؤسسة التربوية الجزائرية لتأكيد على أنها أكثر من متطلبات الشعب ، و من ثم كانت سياسة الدولة تؤكد على أنه يجب إحداث ثورة حقيقية في نظام التعليم ، قصد بناء مدرسة أو مؤسسة تربوية جزائرية و بالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية، و هذا ما يجب تعميم المدارس في كل أرجاء الوطن للقضاء على تنصيب الأمية و العوائق و العراقيل التي صادفت النظام التربوي، عمل مجلس الثورة على تنصيب لجنة وطنية لإصلاح التعليم برئاسة الدكتور طالب الإبراهيمي التي أوكلت إليه مسؤولية محو آثار الاستعمار الفرنسي للجزائر بإعادة اللغة الوطنية العربية و تعريب التعليم من جهة و إصلاح التعليم الجامعي من جهة أخرى ، و من اجل استكمال التحرر الثقافي و القضاء على التبعية الثقافية و إعطاء دور لهذه المؤسسة في البناء الاشتراكي الذي اتضح محتواه في ميثاق 1976 م، ثم حرية 16-04-1976 م و التي شكلت الإطار التشريعي لسياسة التربية و التكوين في الجزائر[3] .

(1)- وزارة الإعلام و الثقافة ، المرجع السابق ، ص 202، 203.

(2)- المرجع نفسه ، ص 205.

(3)- بوشمالة سميرة : المرجع السابق ، ص 78.

كان هواري بومدين مهتم بالثقافة و مجالاتها و في كل عمليات التعريب و التربية الوطنية و كذلك التكوين باللغة حيث قال " التكوين مهما كان عاليا إذا لم يكن بلغة البلاد يبقى ناقصا أبتر بل ربما يترتب عنه أخطاء على توازن الأمة و تكامل شخصيتها[1] " .

تعد اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الوطنية الثقافية للمجتمع الجزائري و بالتالي تعميمها و إتقانها يعتبر من أهم الأمور ، و بالتالي فهي ليست سوى وسيلة للتخاطب والتفاهم فحسب بقدر ما هي ذات مدلول شامل[2] .

يقول هواري بومدين " لقد اضطررنا زمنا طويلا إلى ملازمة التحدث بلسان المستعمر لهذا أصبح من الواجب المقدس أن نعود إلى لغتنا و إلى الكلمات التي ورثناها من آبائنا و تعلمناها من صبانا ، لذا عمدت الدولة إلى التعريب باعتبـــــاره مطلب وطني و هدف ثوري[3] ".

شكلت المدرسة قسما مدمجا في ملامح الجزائر في المدن الكبرى و من الأوراس إلى الواحات الكبرى بالجنوب الكبير و أصبح مشهد الأطفال الذين يحملون الحقائب المدرسية على ظهورهم أو بالأيدي مألوفا على طول الطرق في كل مكان ما بين 1970 م–1980 م، اتجه التباين بين عدد الصبية و البنات المقبولين في المدارس إلى الانخفاض فقد أصبحت نسبة البنات 30% من أعداد التلاميذ المقبولين في المدارس الابتدائية و الثانوية و استقرت هذه النسبة في الجامعات على 20% اعتبارا من عام 1987 م[4].

و بالتالي استهدفت استعادة مقومات الشخصية الوطنية كاللغة و الدين التي طمسها الاستعمار و كانت تستهدف بناء إنسان جزائري جديد مسلم متفتح على العصر يعتز بدينه ووطنه وحضارته الإسلامية مثلما كانت تستهدف أيضا إعادة الاعتبار للغة العربية التي يجب أن تصبح لغة العلم و الحديد و الفولاذ حسب تعبير الرئيس هواري بومدين ، لكن هذا

(1)– عبد الله لمباركية: المرجع السابق ، ص19.

(2)– حمري بحري: اللغة الوطنية عنوان الشخصية الوطنية ، **مجلة المجاهد** ، العدد 1325، 27 ديسمبر 1985 م، ص35.

(3)– خطب الرئيس هواري بومدين ، 19 جوان 1965 م، 19 جوان 1970 م، ص 20، 21.

(4)– بنجامين ستورا: المرجع السابق ، ص 68.

لا يمنع التفتح على لغات العالم ، فكان بومدين أول من طبق ذلك عندما تعلم و أجاد اللغة الفرنسية رغم ثقافته العربية[1].

و استطاعت الجزائر بفضل هذه السياسة ارفع من مستوى الطلبة المتمدرسين حيث كان عدد التلاميذ خلال مرحلة الاستقلال لا يتجاوز 700 ألف تلميذ في الابتدائي وصـــل بعـــد 8 سنوات إلى 1871000 تلميذ في الابتدائي و 190000 تلميذ في الثانوي[2].

ابتداء من 1970 م–1971 م كان للجزائر أن تؤكد بأن مليونين من الأطفال قد دخلوا المدرسة مقابل 777630 في سنة 1962 م–1963 م.

و حسب إحصائيات العمادة السابق للجزائر فإن 305000 من الأطفال الجزائريين دخلوا المدارس مقابل 700000 من التلاميذ سجلوا في أول نوفمبر 1961 م من بين 1500000، إن تحقيق العدالة المدرسية لا يهدف فقط إلى تعميم التعليم في مرحلته الابتدائية و لكنه يهدف أيضا إلى تمكين كل طفل جزائري أن يتقدم إلى أقصى مستوى تسمـــح له إمكانياته و مداركه حتى يأخذ مكانته اللائقة ضمن المجتمع .

و هكذا فإن التطور المستمر رو المضبوط للتعليم الابتدائي يرتبط في نفس الوقت و منطقيا بتفتح أكثر للتعليم الثانوي الذي هو مفترق نظامنا للتكوين و التربية[3].

و عدد الذين حصلوا على منح كاملة بعد أن كان 970 قد ارتفع إلى 1500 خلال السنوات الماضية و هي التعليم العالي ، فإن عدد المحصلين على المنح يبلغ 12400 مقابل 1769 في 1963 م.

و المطاعم المدرسية التي يتجاوز الهدف منها مجرد توزيع وجبات أصبحت مراكز حقيقية للتغذية و التربية و مقاومة أسباب سوء التغذية و أمراض الأطفال التي كانت تهدد

(1)– بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2، المرجع السابق ، ص 394.

(2)– 19 جوان 1970 م و مسيرة 5 سنوات في معركة البناء ، **مجلة المجاهد** ، العدد 513، ص 32.

(3)– وزارة الإعلام و الثقافة ، المرجع السابق ، 204.

عدد كبير من التلاميذ و عدد الحاصلين على الوجبات الذي كان 600000 وفي 1969م-1970 م بلغ هذه السنة 727000 و هو ما يكلف الدولة ما يزيد عن 30 ملين دج[1].

أما بالنسبة للتعليم العالي و في هذا النطاق اقتحمت الثورة أبواب الجامعات و المعاهد العليا و غيرت بنيتها تغييرا عميقا ، الأثر فمنذ سنة 1971 م تم تطبيق إصلاح التعليم العالي الذي مس هياكل التكوين و مدته و محتواه و أصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية و ليس عالة عليها ، و تضاعف عدد الأساتذة حتى قارب خمسة آلاف مدرس في مختلف الاختصاصات ، و تجاوز عدد الطلبة المسجلين في الجامعات و المعاهد و المراكز الجامعية التي أنشأت في السنوات الثلاث الماضية حوالي 40000 طالب، خمسهم من الطالبات تقريبا.

كما بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة في تشييد مؤسسات التعليم العالي و تجهيزها باحدث المخابر و المرافق الأخرى مثل السكن و النقل و المطبوعات و تقديم المنح و التشغيل الفوري للمتخرجين[2] .

- **محّو الأميـة**

إن الحق في التعليم كان خلال مرحلة الاحتلال مطلبا دائما للشعب الجزائري و خلال حرب التحرير الوطني فإن قضية محو الأمية لم تمهل رغم القمع و الحرب من 1954 م إلى 1962 م، فالكفاح ضد الأمية كان منظما يتخذ أشكالا مختلفة سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها في الجبال و السجون و على الحدود ، و في مخيمات اللاجئين و مراكز التدريب التابعة للجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال ، أعرب الأميون من الكبار في أغلبيتهم عن تعطشهم للمعرفة و عن رغبتهم في التخلص من حالة الإنسان الذي لا يعرف القراءة و لا الكتابة و اعتبروا التعليم أحد الوسائل الحاسمة التي تضمن مشاركتهم الفعالة في بناء مجتمع جديد[3].

(1)- وزارة الإعلام و الثقافة، المرجع السابق ، 209.

(2)- محمد العيد مطمرا : الشخصية القيادية ، المرجع السابق ، ص ص 237 ، 238.

(3)- وزارة الإعلام و الثقافة، المرجع السابق ، ص 208.

و في إطار المخطط الرباعي (1970 م–1973 م) هناك ما يزيد عن مليون من الأشخاص من هذا النوع يجب تعليمهم ، يضاف إلى هذا التعليم المهني لمائة ألف من العمال.

إن محو الأمية الجماهيري محو الأمية للمجتمع قد أعطى لكل جزائري وسيلة للعمل و هي القراءة و الكتابة و الحساب أما محو الأمية المهني هو يهتم باليد العاملة الخاصة بالإنتاج[1].

ومن ناحية أخرى فإن وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية يقوم بعمل لمحو الأمية في المساجد على مستوى التراب الوطني و محو الأمية الجماهيري الأقصى المحرومة يتطلب متابعة و تقييما كبيرين .

مبدأ سرعة نشاطات التكوين و هذه التلبية الجزئية لتوفير الإطارات للجزائر بدأت منذ يناير 1970 م و إن إنشاء معاهد التكنولوجيا الذي يمكن من التعرف الدقيق على الأهداف الواجب بلوغها يتطلب تحديدا واضحا للوسائل البشرية و المالية و المادية ، و قد حددت الوسائل البشرية كالتالي : 520 معلم في 1970 م و 1963 م في 1971 م، و 2240 في سنة 1972 م ، و فيما يتعلق بالوسائل المادية فقد قررت ميزانية محددة للاستثمار خاصة لبناء و تجهيز المعاهد ، و هذه الميزانية تشمل 11% من الميزانية المخصصة للتربية و التكوين في إطار المخطط الرباعي أي ما يساوي 200 مليون دج[2].

في سنة 1976 م إصلاح نظام التربية و التعليم و استهدف إجراء تغيير جذري في مضموني التعليم و هياكله و إجراءاته التربوية و حدد مجموعة من الأهداف الكبرى و تتمثل الأسس العامة لإصلاح نظام التربية و التعليم في النقاط العشر التالية :

- ديمقراطية التعليم.
- جزأرة الإطار .
- تعريب التعليم و جعل اللغة الوطنية الأداة الرئيسية للتوصل التربوي و ليس سوى لغة تدريس من خارج المناهج.

(1)–وزارة الإعلام و الثقافة، المرجع السابق ، ص 210.

(2)– المرجع نفسه ، ص 213، 214.

- أعطاء أولوية للعلوم و التكنولوجيا.
- اعتبار القطاع التربوي قطاعا ذا أولوية مطلقة .
- اعتبار التربية في سياق التنمية.
- اعتبار التربية عملية مستمرة مدى الحياة .
- النظر إلى المنظومة التربوية باعتبارها وحدة متماسكة تتلاءم مع ما يحدث من تغيرات المجتمع.
- تحويل المحتوى التربوي و التعليمي باستمرار حتى يتلاءم مع ما يحدث من تغيرات في المجتمع و يستجيب للاختبارات الثورية للبلاد و في مقدمتها الاختيار الاشتراكي .
- القضاء على الأمية و جعل التربية و التعليم حقا متاحا لكل الأطفال و مساعدة الكبار على الارتقاء المهني و التكوين الفني[1] .

جدول يبين تناقص الأمية بين الجزائريين خلال السنوات 1966-1971.

السنوات / الأعمار	1966 م	1971 م	توقعات إلى غاية 1981 م	
10 سنوات فأكثر	75		50	04
14-10	49	41	24	08

المصدر : عبد العالي دبلة ، الدولة ، المرجع السابق ، ص 106.

كان بومدين يقول " يجب أن لا نفسح المال لأي انفصال بين جماهيرنا و البعض من إطاراتنا و ألا نتسبب بإهمال منا أو تراخ في إيجاد حلول زائفة قد تعود علينا بمأساة في السنوات القادمة ، فالثقافة و اللغة عنصران أساسيان لتوازن شخصيات الأفراد و الأمم[2] " .

و قد كان هواري بومدين مرتبط بمشروع ثقافي كان يطمع أن يحققه من خلال إستراتيجية مع من ناد به من ثورة في جميع مجالات الحياة ، و كانت الثورة تهدف إلى تأطير للوضعية الاجتماعية السائدة في وسط الشعب الجزائري و أصبحت نظرة هواري بومدين تنصب إلى إيجاد مشروع ثقافي واسع شامل و بدأ فعلا في تنفيذ هذا البرنامج "

(1)- محمد العيد مطمرا: الشخصية القيادية ، المرجع السابق ، ص ص 238، 239.

(2)- حياة بن كرش: بومدين و الثقافة الأفريقية ، **مجلة النصر** ، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978 م، ص 07.

- تكوين مدرسة الأشبال للم شباب أبناء الشهداء و أبناء الفلاحين لتكوينهم تكوينا عسكريا و سياسيا ليصبحوا إطارات الجزائر مستقبلا.
- إنشاء مراكز لأبناء الشهداء و تدريبهم و تحضيرهم كإطارات للدولة الجزائرية فيما بعد.
- اعتماده على تكوين مراكز تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة لتكويم الشباب ثقافيا و رياضيا و كانت النتيجة مثمرة فقد التحقوا بالجامعات و المعاهد العليا.
- فتح مراكز ليلية للمجاهدين لترقيتهم و تهيئتهم في دروس خاصة لالتحاقهم بالجامعات و فعلا تخرج منهم العديد من الأساتذة في جميع الفروع.
- اعتنى بالتعليم بصفة عامة و بالمعلم من حيث السكن و الأجرة و الإعانة الصحية.
- بدأ في ترسيخ جامعة جزائرية تعتمد في مناهجها التدريس و نظامها على علمية و قد شارك بومدين في احتفال أول دفعة تخرجت من كلية الحقوق بجامعة قسنطينة و بالتالي كانت مشاريع بومدين واضحة بما فيها المشروع الثقافي[1].

كما ظهر الإعلام الثقافي في متناول الجميع من المواطنين و تطبيق اللامركزية مع توسع شبكة التلفزة و توحيدها و إعطاء الأولوية لتطوير الإذاعة[2] .

تمكن 80% من المواطنين من متابعة برامج التلفزة ، كذلك تمكنت من التوسع نحو الجنوب عن طريق القمر الصناعي[3].

و في سنة 1965 م–1975 م جهزت الدولة 310 مليون دج لتجهيزها و بلغت أجهزة التلفاز سنة 1975 600000جهاز[4].

(1)– محمد العيد مطمرا: الشخصية القيادية ، ص 2240.

(2)– أحمد طالب الإبراهيمي: الثورة الجزائرية وقائع و أبعاد ، الذكرى العاشرة للاستقلال ، ص 181.

(3)– المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 م إلى سبتمبر 1962 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1955 م، ص 115.

(4)– حزب جبهة التحرير الوطني: جهود السنوات العشر ، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر ، 1975 م ، ص 225.

إنجاز خمسة محطات صحراوية أوتوماتيكية في غرداية و المنيعة و عين صالح و عين أمناس و الأغواط و انتقلت قوة البث الإذاعي مـــــن 2000 إلـــــى 5000 كيلوواط ، و في1970 م لم يكن يتجاوز حجم بث التلفاز 5 ساعات تقريبا و بلغ 7 ساعات في 1977 م، أصبح يمثل 50% من حجم البث يمثل الإنتاج الوطني كل هذا كان يدور للترفيه و ثقافة المجتمع[1].

كما لعبت السينما في عهد بومدين دورا وعال و ذلك من أجل رفع المستوى الثقافي للمواطنين[2].

بدأت السينما تتفاعل و بلغت أوجهها 1966 م و أنشأ عام 1967 م الديوان الوطني للصناعة و التجارة السينمائية إلى غاية 1971 م.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الثورة الزراعية 1972 م مع ثلاثة أفلام هادئة "الفحام" لـ محمد بوعمازي .

و المرحلة الثالثة الحياة اليومية في زمن ما بعد الميثاق الوطني لعام 1976 م أفلام مثل : "عمر قتلاتو" منحت جائزة الصعقة الذهبية لمهرجان كان لفيلم "سنوات الجمر[3]" .

بالإضافة للنشر و الأدب حيث قامت الشركة الوطنية للطباعة و التوزيع في عام 1967 م و تغطية تمويلات الدولة و تسويق كتب بأسعار تتراوح ما بين 20و30 دينار و لعبت الدولة دور في استيراد هذه الكتب.

كما زودت الجامعات بالكتب و المحاضرات و الكتب الأساسية و في الوقت نفسه تأمين نشر بعض أعمال الطب، و في عام 1975 م شيد مجمع صناعي ضخم للنشر والزنكوغراف[4].

---

(1)– Ibrahimi Ahmed Taleb , mémoire d'un Algérien ? tome2 , Edition Casbah , Alger, 2007, P141, 143 .

(2–) Ahmed Taleb ibrahimi ; OpCit , P167.

(3)– بنجامين ستورا: المرجع السابق ، ص 84، 85.

(4)– المرجع نفسه: ص 86.

المبحث الثالث : الصحـة

ورثت الجزائر عشية الاستقلال بنية صحية ضعيفة جدا إذ كان عدد الأطباء الجزائريين يعدون على الأصابع بالإضافة إلى هجرة الأطباء الأوربيين إزاء هذه الوضعية حاولت الجزائر إعادة تنظيم الرعاية الطبية باللجوء إلى المساعدات الدولية و تعميم العلاج للجميع إضافة إلى وضع أهداف منها :

- تحقيق استراتيجية تضمن توزيع فرص العلاج على كل الشعب الجزائري.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تكافئ فرص العلاج على كل الشعب الجزائري[1].
- كما تميزت فترة حكم الرئيس هواري بومدين بوضع العديد من برامج الصحة الموجهة من أجل حماية طبقة السكان المحرومين و ضمان الوقاية من الأمراض المستعصية، كما تم فرض و تعميم التطعيم الإجباري لكل الأطفال .

و يمكن تقسيم النظام الصحي آنذاك إلى ما يلي :

- المستشفيات التابعة للدولة.
- مصلحة خاصة يملكها الأفراد .
- المراكز و المستوصفات الصحية التابعة للبلديات .
- تجسيد شعار الصحة لجميع المواطنين مهما كان دخلهم و وضعيتهم الاجتماعية[2].
- إصلاح النظام التربوي و تدعيمه بالدراسات الطبية من أجل تحسين جودة التعليم و تدعيم التأطير .
- مكافحة الأمراض و خاصة المعدية منها و التقليل من الوفاة عن طريق التعقيم .
- تخفيض عدم المساواة في مجال توزيع الطاقم الطبي (العام و الخاص) لتسهيل الحصول على العلاج[3] .

---

(1)– الغول عبد الحكيم: أمل الحبابة (E–O) و مظاهر تحسنه في الجزائر ، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد 02، 2018 م، ص 186.

(2)– بوراجة آمال: المنظور الصحي في الجزائر و علاقته بتحسين المؤشرات الصحية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة وهران 2، محمد بن أحمد ، ص01.

(3)– المرجع نفسه ، ص 01 .

- و قد كانت انطلاقة السياسة الصحية في هذه الفترة مع بداية نشاط المعهد الوطني من جهة و بداية نشاط المعهد الوطني للصحة العمومية الذي أنشأ عام 1964م[1] ، في 22 فيفري و 07 مارس 1965 م صدرت جريدة متضمنة حركة موظفي الصحة العمومية ، ومن ضمن هذه القرارات أن هؤلاء المسؤولين يمارسون فترة تدريبية بالمركز الاستشفائي الجامعي ، كما تم إنشاء لجنة لشراء اللوازم الضرورية للمستشفيات و الوحدات الصحية التابعة للمساعدة الطبية و الاجتماعية بقرارات من وزير الصحة في 07 مواد تم من خلالها إيضاح التقسيم الإداري للمهن و اختصاص كل شخص من هؤلاء المسؤولين ، كما تعمل هذه اللجنة على إعداد جداول الأعمال للموظفين و إعداد قائمة الاجتماعات و اللوازم المستشفيات[2].
- و في هذه الفترة من تطور المؤسسة الصحية كانت المستشفيات مؤسسات تتمتع بشخصيتها المنية و الاستقلال المالي ، و كان نظام التشغيل مبنيا على لجنتين واحدة طبية استشارية و الأخرى إدارية تداولية ، مع التحديد الدقيق لصلاحيات كل منهما كما يشترك ممثلو صناديق الضمان الاجتماعي في اللجنة الإدارية ، و لم يكن هدف هذه المؤسسات الربح و إنما تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بأقل تكلفة وكان يتم وضع الميزانيات انطلاقا من معطيات محدودة و مبررة[3] ، حيث بدأ إنشاء الهياكل القاعدية بين سنتي 1967 م–1969 م و صنفت قاعـات العلاج بين 1969م –1979 م من بينها البلديات و الأحياء و منها مكافحة الأمراض و الوقاية منها، كذلك العيادات و خاصة و أن انتشار الأوبئة عن طريق قنوات الصرف الصحي و بالتالي عملت الدولة جاهدة على توفير كل من يحتاجه المواطن و اتخاذ تدابير لتطبيق المخططات المدروسة منها : الطب المدرسي صدر بمرسوم رقم 69–96 المؤرخ في 1969/07/03 م و القاضي بإلزامية التلقيح و مجانية هذه الأخيرة

(1)– نور الدين حاروش: إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية ، الطبعة الأولى ، دار كتامة الكتاب ، الجزائر ، 2008م، ص133.

(2)– بن لوصيف زين الدين: تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية في ظل المتغيرات المعاصرة ، **مجلة أبحاث روسيكادا** ، جامعة سكيكدة ، العدد 01، ديسمبر 2003 م، ص139.

(3)– المرجع نفسه ، ص 139.

ترمي للقضاء على الأمراض المعدية و التي نجد منها[1] :برامج تلقيح واسعة و التي قامت بها المصالح الصحية في الجزائر حيث نجد :

في سنة 1968 م التلقيح ضد داء السل و ضد داء الجذري .

في سنة 1969 م التلقيح أصبح إجباري و مجاني ضد السل و الدفتيريا و الكـــــزاز و السعال[2].

و كما يظهر اهتمام الرئيس هواري بومدين بقطاع الصحة كذلك من خلال برامج مكافحة الحشرات الضارة و إنشاء العديد من المستشفيات و تشييدها[3] ، حيث تميزت الخدمات الصحية في العقد الثاني بعد الاستقلال بتقديم الرعاية المجانية و إقرارها رسميا في انفي 1974 م تطبيقا للمرسوم التنفيذي الصادر في 1973 م و هذا للقضاء على مركزية العلاج و التكفل الجيد بصحة السكان عموما ، كل دائرة اختيرت لتكون على رأس معين من البلديات باعتبارها مقر القطاع الصحي[4] ، و قد اتبعت الجزائر هذا التقسيم من اجل تقريب مختلف الهياكل الصحية من السكان ، و كذلك تسهيل عمل هذه الهياكل ،و لهذا فالقطاع الصحي أصبح الهيكل القاعدي المنظم للنشاطات الصحية و هو المحور الأساسي لتوزيع العلاج و كل قطاع صحي يتركز حوله مستشفى يحتوي على تجهيزات صحية و يتمتع باستقلالية التسيير[5] .

و توافق سنة 1974 م مع بداية المخطط الرباعي الثاني الذي من أهدافه إعطاء الأهمية الكبرى للحالة الاجتماعية، فالإعلان عن سياسة الطب المجاني تعد واحدة من المكاسب التي أقرتها الدولة الجزائرية حيث أن الجزائر بإرسائها لهذا المبدأ كانت ترى وجهة جديدة لكن تراكمت عبر السنوات إلى تهديد استقرارها المالي .

---

(1)– تطور المنظومة الصحية الجزائرية ، أخذ من الموقع : http://www.file//e//users//F

(2)– سعيدة رحامنية: وضعية الصحة و الخدمات الصحية في الجزائر ، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، العدد 11، مارس 2015، قسم علوم الاجتماع ، جامعة المسيلة ، ص224.

(3)– أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق ، ص 299، 300.

(4)– سعيدة رحامنية: المرجع السابق ، ص 222.

(5)– المرجع نفسه ، ص 222.

هذا بالإضافة إلى ذلك ضعف المصادر التمويلية التي كانت تساهم في إمداد القطاع بالوسائل المادية و المالية ، رأت أن الحل لهذه المشكلة المالية يكون عبر الدولة حيث تتحمل كافة المسؤوليات بما يتعلق بضمان حماية و تحسين صحة السكان[1].

و عليه أقر بومدين لطب المجاني واضعا في نفس الوقت منظومة صحية وقائية عبر كافة بلديات الوطن ، و فتح في ذات الوقت منافذ المشاركة في تسيير المؤسسات لكل عمالها[2] ، فالعلاج المجاني قرار سياسي اتخذه الرئيس هواري بومدين في انفي 1974 يمنح العلاج المجاني لكل شخص لا يتجاوز لـ 16 سنة و اكثر من 60 سنة ، و كل إمرأة حامل، أما الذين هم تتراوح أعمارهم بين 17 و 60 سنة فأنهم يتمتعون بنفس العلاج مع دفع ثمن رمزي حدد وقتها بـ 3دج[3].

و كذلك إنشاء العيادات المتعددة الخدمات بداية من سنة 1974 م، و من ناحية التغطية الصحية لم يكن هناك إنصاف و عدل بين المناطق الحضرية و الريفية ، فنجد تمركز الموارد البشرية الطبية و الشبه الطبية و الهياكل القاعدية في المدن الكبرى و غيابها تقريبا في المناطق الريفية و الشبه الريفية ، هذه الأخيرة التي لا تحتوي إلى على بعض الأعوان الشبه طبيين الذين لم يتلقوا حتى التكوين للتمريض[4].

و لقد كان قرار مجانية الطب المتعلق بإنشاء قانون الطب المجاني المنشور في الجريدة الرسمية خطوة أولى في طريق إعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي و وضع برامج صحية لها ارتباطا وثيقا بالمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد ، و بشان البرنامج الصحي في هذه المرحلة ، ومنذ عام 1976 م شرع فريق عمل متعدد الاختصاصات في

(1)– علي دحمان محمد: تقييم نفقات الصحة و التعليم (دراسة حالة لولاية تلمسان) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، 2010 م/2011 م، ص 34.

(2)– محمد الشريف عباسي: من وحي نوفمبر ، (مدخلات و خطب) طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين ، ج1، ص90.

(3)– عمار بومادية ، المرجع السابق ، ص 123.

(4)– جمال حواوسة ، عبد الله بوصنبورة: الصحة و تحسين الخدمات الصحية في الجزائر ، إشكالية التسيير و التمويل (المستشفيات نموذجا) الملتقى الوطني الأول يومي 10–11 أفريل 2018 م، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة 8ماي1945 م ، قالمة ، ص 07.

إعداد برنامج صحي لتطبيقه في المخطط الرباعي الثاني و هذا قصد معالجة المشكلات الصحية لمكافحة الأمراض المعدية و غير المعدية و المشكلات المتعلقة بنظافة المحيط و الأمن و العمل[1] .

و لقد تطلب تطبيق الطب المجاني مجموعة من الوسائل و الإجراءات و المشروعات و هذا ما تضمنه المخطط الرباعي الثاني (1973 م/1977 م) .

وللوقوف أمام تطور قطاع الصحة في الجزائر ركزنا على تطور كل من العنصر البشري و المنية التحتية و التمويل في هذا القطاع .

أ. **البنى التحتية** : حيت نرى هذا القطاع شهد انتعاشا سنة 1974 م إلى غاية يومنا هذا و هذا راجع إلى الزيادة السكانية المعتبرة للسكان الجزائريين و كذلك شساعة التراب الوطني مما يتطلب منا زيادة عدد المرافق الصحية ، حيث أن المراكز الصحية هي التي زادت بكثرة لأن هذه الأخيرة لا تكلف الكثير في عملية البناء و التجهيز و كذلك تسهل عملية تقريب الصحة العمومية من المواطن أينما كان[2] ، حيث قدر عدد المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر في سنة 1974 م بحوالي 2259 منشأة ووصل عددها سنة 1978 م إلى 2427 ، و تمثلت هذه المنشآت الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية و العيادات المتخصصة و قاعات العلاج و دور العلاج[3] .

(1)–جمال حواوسة ، عبد الله بوصنبورة: المرجع السابق، ص08.

(2)– الغول عبد الحكيم: المرجع السابق ، ص 187.

(3)– قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق ، ص 274.

جدول يوضح تطور البنى التحتية للقطاع الصحي في الجزائر .

السنوات	المستشفيات	مراكز صحية	عيادات	قاعات العلاج	عدد الأسرة
1974 م	143	558	106	1402	43404
1975 م	142	612	123	1402	44135
1976 م	183	590	139	1452	44594
1977 م	183	620	153	1295	45029
1978 م	183	664	162	1364	44168

المرجع : الغول عبد الحكيم ، المرجع السابق ، ص 187.

ب. **الموارد البشرية في القطاع الصحي** : و المقصود بها هو عدد القائمين على تقديم الخدمات الصحية في القطاع الصحي بمختلف مستوياتهم من مختصين و أطباء وجراحين ، بالإضافة إلى صيادلة و جراحو أسنان إلى غير ذلك[1]، هذا مع ارتفاع عدد التلاميذ في 26 مؤسسة تكوينية ارتفع بين 747 في سنة 1965 إلى 5227 سنة 1975 ، عدد أطباء الأسنان و الصيادلة المتخرجين كان سنة 1975 370، 170، 150، قد بلغ عدد الأطباء العاملين 2700 طبيب سنة 1975 و الصيادلة 422 صيدلي في سنة 1975 ، كذلك تطوير صناعة الأدوية الضرورية[2] .

جدول يوضح الموارد البشرية للقطاع الصحي في الجزائر

السنوات	الأطباء	الصيادلة	طبيب الأسنان
1965 م	**1419**	//	**160**
1966 م	**1356**	//	**171**
1967 م	**1453**	**244**	**164**
1968 م	**1613**	**247**	**195**

(1)– الغول عبد الحكيم: المرجع السابق ، ص 188.

(2)– حزب جبهة التحرير الوطني: المرجع السابق ، ص 267.

1969 م	1698	265	212
1970 م	1760	236	255
1971 م	1885	338	274
1972 م	1985	354	308
1973 م	2467	396	372
1974 م	2672	542	494
1975 م	3212	901	617
1976 م	3875	805	743
1977 م	4321	906	933
1978 م	5363	1047	1137

المرجع : الغول عبد الحكيم ، المرجع السابق ، ص 190.

و في هذا الإطار أكد الميثاق الوطني 1976 م حق المواطن في الطب المجاني حيث جاء فيه " الطب المجاني مكسب ثوريا و قاعدة لنشاط الصحة العمومية و تعبير عملي على التضامن الوطني و وسيلة تحسم حق المواطن في العلاج " كما دعم دستور 1976 م هذا الحق و ذلك في المادة 67 منه و التي تنص صراحة بأن " كل المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم و هذا الحق مضمون بخدمات صحية عامة و مجانية بتوسيع الطب[1] ".

و نلمس فعلا في هذه المرحلة التطور الكبير الذي عرفه القطاع و ذلك من خلال تزايد عدد الأطباء الجزائريين عكس المرحلة السابقة و نفس الملاحظة بالنسبة للسلك الشبه الطبي وهذا نتيجة الإصلاحات في العلوم الطبية التي أعطت ثمارها[2] .

(1)– حسين محمد العيد: السياسة العامة الصحية في الجزائر ، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث (1990 م–2012 م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012م/2013 م، ص 115.

(2)– نور الدين حاروش: المرجع السابق ، ص 139.

المبحث الرابع : تقييم سياسة بومدين و وفاته

أ. ايجابيات سياسة بومدين

إن المعركة الحقيقية و الجهاد الأكبر دولة و مؤسسات لا تزول بزوال الرجال قالها الراحل هواري بومدين في حكمه، فقام بمهام عدة سواء في المقاومة أو في الحكم، كان أكثر عملا و أقله كلاما ، بحيث كان يقول " ... سوف لن يحكم علينا الشعب من خلال خطبنا و لكن من خلال أعمالنا و أعمالنا فقط ..." ، قام بالحكم الجماعي مقابل الحكم الفردي من اجل استرجاع الأوضاع إلى طبيعتها .

يقول هواري بومدين أيضا " يجب استبدال حب الرفاهية بالنزاهة و الارتجال بالعمل الدؤوب، و دور الأفعال العفوية بأخلاقيات الدولة ، وبعبارة أدق استبدال الاشتراكية الظرفية الدعائية باشتراكية مناسبة لواقع البلاد[1] " .

إن تقدم أي دولة يكون عن طريق التشييد و كذا تطورها في المجتمع الجزائري من اجل تحقيق أهداف من بينها تحقيق اقتصاد وطني ذاتي منفصل عن تبعية الاستعمار ".

يسعى بومدين من خلال انجازاته و أقواله إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى هي مرحلة المجتمع الجزائري المعاصر .

يريد هواري بومدين دولته أن تكون شعبية و اشتراكية لا تخرج عن تقاليد الجزائر وماضيها و خصوصياتها .

و بناء الاقتصاد لا يكون إلا عن طريق السواعد و الأموال و قد عين الذين يسهرون على هذه البلاد و الذين يعتبرهم القوة الحقيقية و هو قوة العمال و الفلاحين الجنود والطلائع المثقفة و إن انسجمت هذه الطبقة ستحقق كل ما يخص التشييد[2] .

بومدين إنسان منهجي و براغماتي، اختار المنصب بدافع الواجب و الإحساس بالضرورة الملحة للعمل المنهجي في الوطن .

---

(1)– مصالي رشيد: المرجع السابق ، ص 47.

(2)– المرجع نفسه ، ص 61.

و من أعماله الايجابية :

- أقنع أغلبية الجزائريين بشروعه الموجه أساسا لإرساء الاستقلال الوطني.
- مشاريعه الملموسة و قدوته في التقشف من أجل البناء[1].
- اعتماده على الفلاحين و العمال الشباب حسبه القوة الثورية التي يعتمد عليها.
- يقول إن الديمقراطية هي التي تبني عناصر اقتصادية و اجتماعية للعمال و الفلاحين و الشباب الثوري[2].

و قد أولى هواري بومدين اهتماما أيضا في الجانب الاجتماعي هي المرأة فقد تحسنت أوضاعها هي الأخرى و شاركت الرجل ليس فقط في التعليم[3] .

الثورات الزراعية التي أخرجت الشباب من مشكل البطالة في الأغلبية و حاول إخراج القطاع الفلاحي من أوضاع المزرية بالقضاء على نظام الخماسة كذلك تطوير البنية التحتية الريفية و وضع مشروع ألف قرية[4] .

اهتم أيضا بجمال الرياضة حيث أصدر في سنة 1976 م قانون الإصلاح الرياضي[5] كانت اختيارات السلطة البومدينية كانت تهدف إلى تجذير الهوية الوطنية ، جاءت الثورة الثقافية بمده التقريبي لتؤكد الاختيارات السياسية و تدعمها و تغطيها بعدها الشعبي، و على هذا الأساس يمكن أن نقول أن الهوية الوطنية الجزائرية تقوم على العروبة و الإسلام[6].

(1)– فراد أرزقي محمد: بومدين رمز ديكتاتورية البناء ، **جريدة الخبر** ، العدد 404، 27 ديسمبر 2012 م، ص 07.

(2)– وزارة الإعلام و الثقافة ، خطب الرئيس هواري بومدين ، المرجع السابق ، ص 91.

(3)– قيرة إسماعيل و آخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2002 م، ص 252.

(4)– رابح لونيسي و آخرون: تاريخ ، المرجع السابق ، ص 62.

(5)– محمد العيد مطمر: المرجع السابق ، ص 89.

(6)– زهرة بوعلاق: الفترة البومدينية في بعض مؤلفات عبد الحميد بن هدوقة و الطاهر وطار ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة المعاصرة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم اللغة و الآداب و الحضارة العربية ، جامعة تونس ، 2005 م، ص 127..

مما نستنتج أن مرحلة هواري بومدين تميزت بالاستقرار الداخلي و عرفت ازدهار في النشاط الصناعي و الثقافي و تفوق في المجال العلمي و زيادة هامة في الدخل الفردي و ارتفاعا في المستوى المعيشي ، و قد استكمل في مرحلة حكمه الأولى بناء الدولة على محاور أساسية .

أما المرحلة الجديدة يصدق عليها القول أنها مرحلة المبادرة و العمل فالوجه الجديد للمؤسسات و مبادئ الميثاق الوطني المتعلقة بنمط تسيير المؤسسات الاقتصادية[1] .

ب. إخفاقاته و سلبيات مرحلته

للرئيس الراحل هواري بومدين إيجابيات كللت بمجهودات جبارة ، كما له سلبيات و إخفاقات، فهو إنسان ككل البشر ليس معصوم من الخطأ ، حيث أصاب و اخفق حينما كان يسير البلاد ، فالجزائر لم تنجح في بناء دولة قوية كما كان يريدها الراحل لا تزول بزوال الرجال، عجزت على توفير كل احتياجات المواطن ، و لم يصل الرئيس إلى الحكم عن طريق الإدارة الشعبية و أدار البلاد دون دستور و دون بركان و دون معارضة[2].

كان بومدين يقرر مع عدد محدود ثم يأتي ليطلب الموافقة بدون مناقشة و إذا أعطى أحد رأيه لا يأخذه بعين الاعتبار[3].

فصل السلطات و الذي يعد كحجر للديمقراطية و معارضته[4].

و من شمولية حكم بومدين أنه وضع مصير الجزائر في قضيته سماه بمجلس الثورة تشكل من 26 عض معظمهم من العسكر و أنجب هذا الحكم نظاما أحاديا فاسدا[5] .

(1)– محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية ، المرجع السابق ، ص 273 ، 274.

(2)– فرادك المرجع السابق ، ص 06.

(3)– رابح لونيسي: المرجع السابق ، ص131.

(4)– فراد: المرجع السابق ، ص 06.

(5)– المرجع نفسه ، ص05.

فشل بومدين في توجيه الثورة الصناعية ، أقام صناعة ثقيلة بكلفة عالية ، و ذلك من دون دراسة علمية للموضوع و من دون معرفة أين ستنتجه هذه المصانع[1].

مشروع الثورة الزراعية، و الذي لقي فيه الفلاحين صعوبة في تطبيق القوانين نتيجة تعقدها و عدم فهمها ، إضافة إلى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الإنتاجية و تعاونيات التسويق، حيث فقدوا أراضيهم و أصبحوا كموظفين و لم يستفيدوا من جهودهم حتى الاكتفاء الذاتي لكن في هذه الحالة بومدين صمم على الثورة الزراعية[2] .

الهجــرة :

في خطاب للرئيس هواري بومدين 08 أكتوبر 1966 م ذكر إنجازات عنابة و أرزيو الصناعية و تلك هي إنجازات يمكن من خلالها أن توفر للمهام في فرص عمل التي يتمكنون إلى العودة إلى أرض الوطن .

و في 12 جانفي 1973 م في افتتاح مؤتمر حول الهجرة قال بومدين بعبارات قاسية " يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا أن يفخروا بأصالتهم العربية الإسلامية التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف" و في عقد السبعينات استمرت هذه الظاهرة في التنامي رغم الأزمة الزراعية و الضغط الديمغرافي و التحضر[3].

ت. مرضــه و وفاتــه

أثناء مشاركة الرئيس هواري بومدين في مؤتمر التصدي و الصمود بدمشق 20-23 سبتمبر 1976 م ، أحس الرئيس بوعكة شديدة اضطر بسببها إلى العودة فور انتهاء الأشغال في منتصف الليل ، و قد أثارت هذه العودة السريعة استغراب بعض أعضاء الوفد المرافق له، كما أثارت استغراب الرئيس السوري حافظ الأسد الذي فوجئ بطلب الرئيس

(1)- خير الله خير الله: لا معنى للاستقلال من دون ديمقراطية ، حسين آيت أحمد ، **جريدة العرب** ، العدد 06، الأحد 2015/12/27 م، ص06.

(2)- المرجع نفسه ، ص 09.

(3)- بنجامين ستورا : المرجع السابق ، ص 59، 60.

بومدين العودة، فورا إلى أرض الوطن[1] ، حيث أصيب هواري بومدين صاحب شعار "بناء دولة لا تزول بزوال الرجال" ، بمرض استعصى علاجه و قد ظن الأطباء في بداية الأمر أنه مصاب بسرطان المثانة غير أن التحاليل الطبية فندت هذا الإدعاء[2] ، و ذهب طبيب سويدي إلى القول أن هواري بومدين أصيب بمرض " (والدن ستروم) و كان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض و جاء إلى الجزائر خصيصا لمعالجة بومدين و تأكد أن بومدين ليس بمصابا بهذا الداء الذي من أعراضه تجلط الدم في المخ و استمر بومدين يهزل و يهزل ، وتوجه إلى الاتحاد السوفيتي سابقا لتلقي العلاج فعجز الأطباء عن مداواته فعاد إلى الجزائر[3] حيث قال طبيب ثالث أن هذا الداء هو مرض واندينوستورم ، مرض عادي قد يصاب به أي إنسان يتقدم في العمر ، لكنه في الوقت نفسه مرض خطير ، و قد كانت إصابة الرئيس خطيرة و عميقة و أن هذا الداء يصيب الجهاز العصبي بالدرجة الأولى و قد سبب للرئيس نزيفا حادا في المخ أدخله في غيبوبة عميقة دامت حوالي أربعين يوما[4]، و كان إلى جانبه بالمستشفى أخوه عبد الله و ابن عمه الطاهر[5] ، و انتقل الرئيس الراحل هواري بومدين إلى جوار ربه في صباح يوم الأربعاء الموافق لـ 27 ديسمبر 1978 م في الساعة الثالثة و ثلاثين دقيقة فجرا بمستشفى مصطفى باشا الجامعي عن عمر لا يتجاوز السادسة و الأربعين سنة ، ودفن بمقبرة الشهداء بالعالية بجوار الأمير عبد القادر الجزائري على الجانب الأيمن و قد ألقى الكلمة التأبينية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية[6].

و تعتبر جنازة الرئيس هواري بومدين من أكبر الجنازات حيث حضرته جموع كبيرة من أبناء المجتمع الجزائري الذين جاؤوا لتوديع ابنهم الراحل الذي رفع راية الجزائر عاليا في الخارج و الداخل ، و قد شارك في جنازته الكثير من رؤساء الدول من مختلف أنحاء العالم بوفود رفيعة المستوى ماعدا المملكة المغربية التي أراد ملكها أن يبعث وفدا من قبله برئاسة الوزير الأول (أحمد عصمان) و لكن الجزائر رفضت استقبال الوفد المغربي بحجة أن أجهزة

(1)– عمار بومايدة: المرجع السابق ، ص 280.

(2)– شخصية العدد ، المرجع السابق ، ص 03.

(3)– يحي أبو زكرياء: المرجع السابق ، ص 33.

(4)– مطمر محمد العيد: الشخصية القيادية ، المرجع السابق ، ص 278.

(5)– المرجع نفسه ، ص 278.

(6)– سهام عموشة : جريدة الشعب ، المرجع السابق ، ص 04.

الإعلام المغربية كانت تكيل الشتائم للرئيس بومدين حتى الوقت الذي كان يعاني فيه سكرات الموت[1] ، فخبر وفاة الرئيس كان رهيبا و قد نزل كالصاعقة على الجزائريين جميعا كبارا و صغارا ، رجالا و نساءا ، شيوخا و أطفالا حيث كان الحزن يلف الجميع في البيوت و في الشوارع تلك المرحلة لن نوفيها حقها مهما قلنا أو كتبنا ، و سماه البعض العهد الذهبي و لا يمكن من باب النزاهة أن ينازع أحد في الانجازات الكبرى لنظام بومدين[2] لأنه ظل يحترق طوال حياته حتى يرى الآخرون النور و حتى مرضه خيل للبعض أنه أسطورة لعجز الأطباء إلى وقت طويل عن تشخيص الداء و لمقاومة الرجل كما لو أنه في ساحة من ساحات البطولة يريد أن يتعب الغادرين به ، لقد مات شجاعا حتى في معركة الفناء[3] .

(1)– صبرينة بودريوع: المرجع السابق ، ص 56.

(2)– ربيحة زيدان: جبهة التحرير الوطني ، جذور الأزمة ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2009 م، ص 220.

(3)– محمد الشريف عباسي: المرجع السابق ، ص 92.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين الممتدة ما بين 1965 م- 1978م منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر حيث عمل الرئيس بومدين على بناء دولة حديثة وقوية تدافع عن حقوق الشعب وتكون محترمة في الداخل والخارج، كما عمل على تنظيم السلطة باعتمادها على أسس جديدة تمنع التشتت والتقسيم وكان ذلك بتكوينه مجلس الثورة والحكومة الجديدة واللذان يضمان قادة الثورة وعظمائها، إهتم كذلك بومدين بالإقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية الأجنبية ومواجهة المشاكل الإجتماعية.

إذا من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من النتائج والتي نعرضها في النقاط التالية:

- إن وصول هواري بومدين إلى سدّة الحكم بعد إنقلاب 19 جوان 1965 م غير مجرى الأحداث في الجزائر وهذا التغيير مس جميع المجالات والميادين والتي من بينها الحالة الإجتماعية للجزائر التي عرفت قفزة نوعية في هذه الفترة.
- سعى الرئيس الراحل هواري بومدين إلى بناء دولة جزائرية حديثة ومعالم تحاكي مسار التقدم والتطور والنهوض بالشعب الجزائري نحو الأفضل.
- وجد المجتمع الجزائري في شخصية بومدين الزعيم المنتظر فعلى الرغم من إستيلائه على السلطة بقوته العسكرية إلا أنه تمكن من كسب تعاطف ومساندة كل القوى والحساسيات، وقد وصف هذا الأخير بصاحب الثورات، حيث عمل على إقامة نظامه على ثلاث ثورات (ثقافية، زراعية، صناعية)، وبالرغم مما حققته هذه الثورات من نجاحات وإزدهار في فترة حكمه، إلا أنها كانت على العموم فاشلة ومرهقة لخزينة الدولة، حيث أنشأ الشركات الوطنية والمصانع والمنشآت الأخرى التي أدى إلى إمتصاص البطالة والتقليل من الهجرة ... ولكن حكم عليها بالفشل وذلك نظرًا لعدم وضع الكفاءات وإختيار المسيرين لهذه المؤسسات، كما أنه لم يستعين بالطاقات الغربية والأوروبية بل كانت عربية شعبوية.

- تركيز بومدين بصورة واضحة على الفلاح الجزائري الفقير والمعدم بإعتباره أعظم مخزون إجتماعي للقوى الثورية في الواقع الجزائري سواء في مرحلة حرب التحرير أو في مرحلة ثورة البناء والتشييد.
- فتح الطب المجاني أمام المواطنين وخاصة الأطفال وكبار السن وهذا من خلال فتح العيادات وجلب الأدوية ومكافحة الأمراض والأوبئة والحشرات الضارة.
- نشر اللغة العربية وإعطاؤها المكانة المرموقة في الدولة الجزائرية والمحافظة عليها.
- تحرير المجتمع الجزائري من تبعية الإستعمار بكفاءات أبناءه وذلك من خلال تشجيعه للتعليم والثقافة وفتح المجال أمام أبناء وطنه.
- المساواة والعدالة الإجتماعية مبدأ لابد منه حسب وجهة نظر الرئيس الراحل هواري بومدين حيث عمل على ترقية المجتمع الجزائري ترقية شاملة وتضم الفلاحين والعمال والطلبة وكل أبناء الجزائر.

رحل هواري بومدين وترك بصمته واضحة وراسخة في المجتمع الجزائري وهذا كله من خلال جهده في النهوض وبناء دولة جزائرية حديثة بمعالم بارزة إلا أنه لحد يومنا هذا لم تظهر حقيقة وفاة الرئيس هواري بومدين هل هي وفاة طبيعية أم لأسباب مجهولة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الرئيس المرحوم محمد بوخروبة رفقة والدته- تونس بهزيلة

المصدر: محمد الصالح شيروف، المرجع السابق، ص 22.

الملحق رقم 02:

الملحق رقم (12):

1965 - 1972م

مراحل بناء الدولة

1965

- **19 جوان** مجلس للثورة بقيادة العقيد بومدين يأخذ ادارة الدولة .
- **10 جويلية** تكوين حكومة جديدة

العقيد بومدين يجمع بين وظائف رئيس مجلس الثورة رئيس الحكومة ووزير للدفاع.

1966

- **29 أكتوبر** مجلس الثورة يتبنى ميثاق البلدية.

1967

- **18 جانفي** اصدار القانون البلدي (البلدية هي المجموعة الترابية والسياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية) .
- **5 فيفري** انتخاب المجالس الشعبية البلدية الأولى .

الملحق رقم 03:

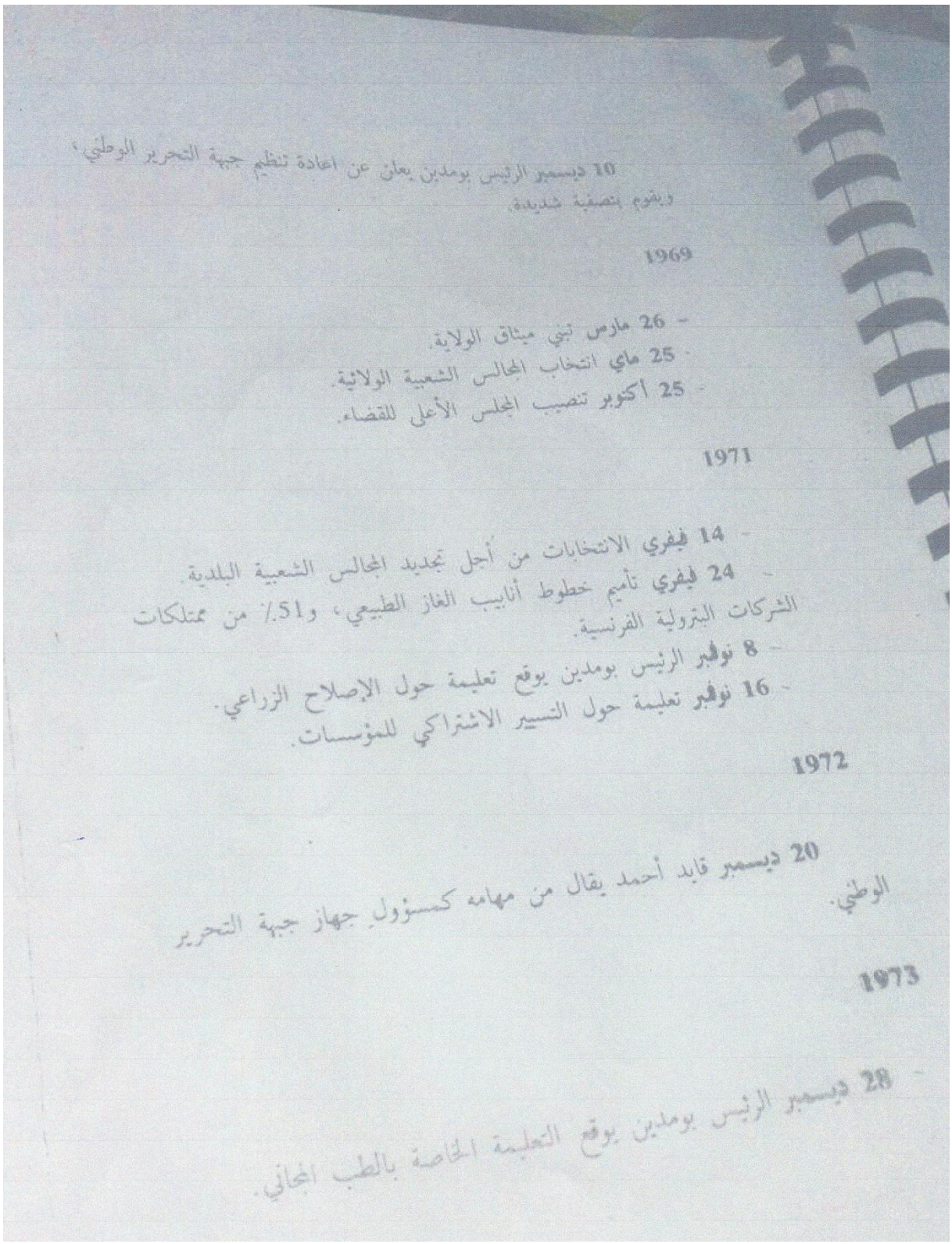

10 ديسمبر الرئيس بومدين يعلن عن اعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، ويقوم بتصفية شديدة.

1969

- 26 مارس تبني ميثاق الولاية.
- 25 ماي انتخاب المجالس الشعبية الولائية.
- 25 أكتوبر تنصيب المجلس الأعلى للقضاء.

1971

- 14 فيفري الانتخابات من أجل تجديد المجالس الشعبية البلدية.
- 24 فيفري تأميم خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، و51٪ من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية.
- 8 نوفمبر الرئيس بومدين يوقع تعليمة حول الإصلاح الزراعي.
- 16 نوفمبر تعليمة حول التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

1972

20 ديسمبر قايد أحمد يقال من مهامه كمسؤول جهاز جبهة التحرير الوطني.

1973

- 28 ديسمبر الرئيس بومدين يوقع التعليمة الخاصة بالطب المجاني.

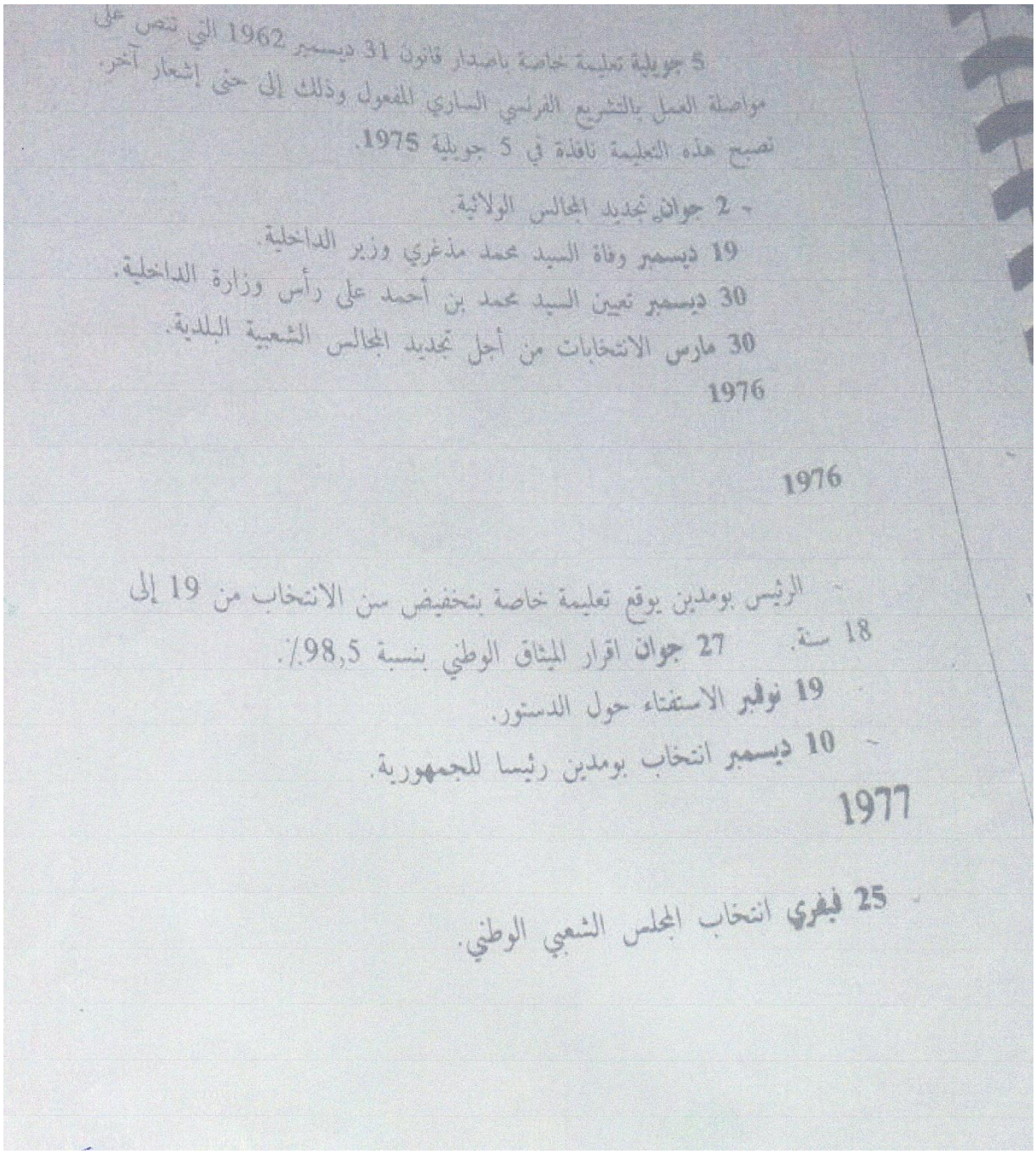
5 جويلية تعليمة خاصة باصدار قانون 31 ديسمبر 1962 التي تنص على
مواصلة العمل بالتشريع الفرنسي الساري المفعول وذلك إلى حين إشعار آخر.
تصبح هذه التعليمة نافذة في 5 جويلية 1975.

- 2 جوان تجديد المجالس الولائية.
19 ديسمبر وفاة السيد محمد مذغري وزير الداخلية.
30 ديسمبر تعيين السيد محمد بن أحمد على رأس وزارة الداخلية.
30 مارس الانتخابات من أجل تجديد المجالس الشعبية البلدية.
1976

1976

- الرئيس بومدين يوقع تعليمة خاصة بتخفيض سن الانتخاب من 19 إلى
18 سنة. 27 جوان اقرار الميثاق الوطني بنسبة 98,5٪.
19 نوفمبر الاستفتاء حول الدستور.
- 10 ديسمبر انتخاب بومدين رئيسا للجمهورية.
1977

- 25 فيفري انتخاب المجلس الشعبي الوطني.

المصدر: رشيد مصالي، المرجع السابق، ص 79-81.

الملحق رقم 03: بومدين والقضية الفلسطينية

المصدر: عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 187.

الملحق رقم 04: إهتمام الرئيس بومدين بإنشغالات المواطنين

المصدر: عمار بومايدة، المرجع، ص 184.

الملحق رقم 05: ترقية اللغة العربية ودعم التعريب من طرف الرئيس هواري بومدين

المصدر: عمار بومايدة، ص 204.

الملحق رقم 06: مقطتف من كلمة التأبين مقدمة منطرف وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة

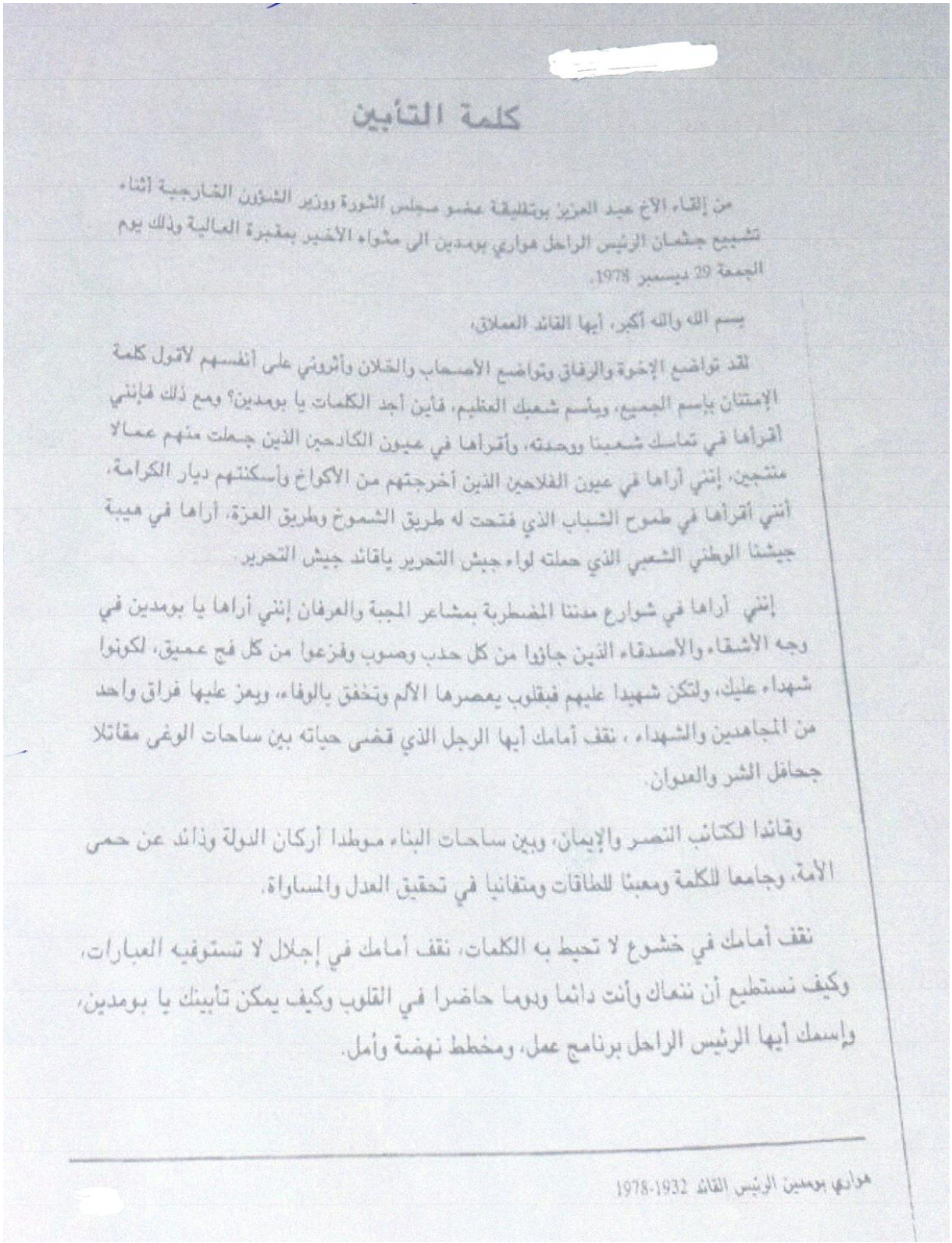

كلمة التأبين

من إلقاء الأخ عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية أثناء تشييع جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين الى مثواه الأخير بمقبرة العالية وذلك يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978.

بسم الله والله أكبر، أيها القائد المملاق،

لقد تواضع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وأثروني على أنفسهم لأقول كلمة الإمتنان بإسم الجميع، وبإسم شعبك العظيم، فأين أجد الكلمات يا بومدين؟ ومع ذلك فإنني أقرأها في تماسك شعبنا ووحدته، وأقرأها في عيون الكادحين الذين جعلت منهم عمالا منتجين، إنني أراها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار الكرامة، أنني أقرأها في طموح الشباب الذي فتحت له طريق الشموخ وطريق العزة، أراها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير يا قائد جيش التحرير.

إنني أراها في شوارع مدننا المضطربة بمشاعر المحبة والعرفان إنني أراها يا بومدين في وجه الأشقاء والأصدقاء الذين جاؤوا من كل حدب وصوب وفزعوا من كل فج عميق، لكونوا شهداء عليك، ولتكن شهيدا عليهم فبقلوب يعصرها الألم وتخفق بالوفاء، ويعز عليها فراق واحد من المجاهدين والشهداء ، نقف أمامك أيها الرجل الذي قضى حياته بين ساحات الوغى مقاتلا جحافل الشر والعدوان.

وقائدا لكتائب النصر والإيمان، وبين ساحات البناء موطدا أركان الدولة وذائد عن حمى الأمة، وجامعا للكلمة ومعبئا للطاقات ومتفانيا في تحقيق العدل والمساواة.

نقف أمامك في خشوع لا تحيط به الكلمات، نقف أمامك في إجلال لا تستوفيه العبارات، وكيف نستطيع أن ننساك وأنت دائما ودوما حاضرا في القلوب وكيف يمكن تأبينك يا بومدين، وإسمك أيها الرئيس الراحل برنامج عمل، ومخطط نهضة وأمل.

هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978

إنها مؤسسات وطيدة الأركان ثابتة البنيان، إنه ميثاق أجمع عليه الشعب، يشير الى الخطوات، يرشد الى الأهداف والطموحات، إنها منجزات هي شواهد بارزة حية، ومعالم مسيرة أمة كريمة أبية.

لقد برزت من صفوف هذا الشعب العظيم، من بين فلاحيه الفقراء الذين إعتصموا بالجبال، وقاوموا جحافل الطغاة عبر العصور، فكانوا قلعة المقاومة وحصن الشخصية الوطنية، وينبوع ثورة فاتح نوفمبر الخالدة، وهذا ما جعلك تأبى الضيم وتتعاطف مع المحرومين، وتتواخى المكافحين أينما كانوا، وتغار على مقومات حضارتنا العربية الاسلامية، ولا تدخر جهدا في الدفاع عن السيادة الوطنية للأمة.

أيها الأخ الرئيس أيها الشقيق يا إبن الشعب المفدي بأرواحنا نفديك لو كان يقبل منا الفداء، والتضحية الكبرى في سبيلك وديدنا، لو أننا نستطيع إنقاذك. ولكنه قضاء الله المحتوم، ولا مرد لقضاء الله.

(فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) فلا حول ولا قوة إلا بالله، وإننا لقضاء الله لراضون.

لقد كنت يا بومدين مدعم وحدتنا في كل الظروف، لقد كنت يا بومدين قائد نضالنا، ونضالاتنا التي أرهبت الاعداء وسرت الأصدقاء.

لقد كنت الشعار الذي يلخص بأوضح العبارات تطلعنا العميق نحو المستقبل، الذي أفنيت عمرك في رسم صورته الزاهية، وها أنت تفارقنا على عجل يا بومدين، ونحن مازلنا في أشد الحاجة اليك وشعبنا مازال في أشد الحاجة إليك، الى روحك المتوثبة بعزم الشباب، وحكمة المحنكين الى قلبك الكبير، الى قلبك السموح، إلى رأيك السديد، إلى بصرك المديد، إلى موقفك الرشيد.

أن هذه الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتتحسر على فراقك وتخترق لوعة على ارتحالك، وإنما تبكي فيك اصرارك على المبادئ ووفاءك للعمل التي سطرها شهداؤنا الأبرار بدمائهم الزكية وضحى في سبيلها شعبنا بالصفوة من أبنائه وتكبر فيك تفانيك الى أخر رمق لبعث دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، دولة تنتهج طريق الاشتراكية وتقوم على المؤسسات الشعبية، وإن هذه الجماهير لتكبر فيك جهدك الدؤوب للاعلاء من شأن الجزائر في المحافل

الدولية، حتى أصبحت بلادنا كعبة الثوار، وملجأ الاحرار، وقدوة في المواقف المبدئية ونموذجا يحتذى في حشد الامكانيات الذاتية لتحقيق التقدم والتنمية.

إن شعبنا أنجبك يا بومدين لفخور بك، وأنت أيها القائد في دار البقاء بعد أن نهضت مع رفاقك حافظ لذكراك ومواصل نهجك، وأنت أيها القائد في دار البقاء، بعد أن نهضت مع رفاقك بالرسالة، وما أثقل حملها وقدت المسيرة اشواطا بعيدة، وعبدت شطرا كبيرا من الطريق، وقلبك مفعم بالايمان بأصالة شعبك وتطلعه الى الانعتاق، فكنت وجيلك على موعد مع القدر، فالتفت حولك سواعد الفلاحين، وتكاثفت صفوف العمال والكادحين ودفع الشباب لواء الخدمة الوطنية، وانتشرت في ربوع الريف قرى الثورة الزراعية، وارتفعت في سماء المدن منارات الصناعة، ولاحت في البلاد بوادر ثورة ثقافية.

فلم يبقى هناك مجال لضعاف النفوس من المترددين، ولم تكن هناك ثغرة للمتربصين يابومدين.

لقد بقي في كل قلب منك ومضة، لقد بقي منك في كل فكر عبرة، لقد بقي منك في كل جزائري عضة. سيرة تلهمنا مثل التضحية والثبات والتفاني في الواجب ونكران الذات والقوة في الحق ورباطة الجأش عند الإختيار والإبتلاء، وأمام المحنة والإمتحان، والحكمة عندما يحتار الآخرون ويتفرقون شيعا وأهواء.

فها هي جموع الشعب يابومدين تمتزج في ملامحها الآلام وتريد أن تقول قولة الوفاء، وترتفع أصواتها بالتكبير والدعاء، جاءت لا لتوديعك، ولكن لتعاهدك يابومدين على الفداء، والاستمرار في النضال والبناء، وحماية الثورة الاشتراكية، ومكاسبها المادية والمعنوية، في هذا الموكب الرهيب رفاق لك في السلاح وإخوة خضت معهم ميادين القتال والنضال حتى تطهرت أرضنا الغالية من الظلم والاستغلال، وخفقت راية الحرية مخضبة بدماء الشهداء، إنهم على العهد لباقون يا بومدين، وعلى اختيارات الثورة ثابتون، ولن يزيدهم هذا المصاب الجلل سوى الإصرار على تحقيق الأهداف المرسومة وحماية مكاسب الثورة.

أيها الراحل العظيم، اذا كان شعبنا قد رزئ فيك بما لا يمكن أن يعبر عنه لسان، فإن الأمة العربية لباكية ومتفجعة عليك، وقد فقدت فيك إبنها البار، وقائدا من قادتها المخلصين، وصوتا مدويا في المحافل كلها بمبادئها الراسخة وكرامتها الشامخة، وحقوقها الثابتة، إنها لتبكيك بالأنات والحسرات يا زعيم صمودها وتصاديها، لقد كنت صدى الأوراس في حيفا

والجليل، وكنت غضبة بورجوة والونشريس في سيناء والجولان.

وآمال المحيط والخليج في تونيبة لليوم الأغر لدى أعتاب المسجد الأقصى وساحات دير ياسين، ويبكيك الأحرار هنا في القارة السمراء، وفي الصحراء الغربية وهناك في كل الأرجاء، حيث يكتب المناضلون ببسالتهم الزكية صفحة أخرى من أمجاد الدفاع عن الكرامة والوقوف في وجه القهر والطغيان.

إن أصوات الباكين عليك يا ملاك المضطهدين لترتفع اليوم في أقصى المشارق والمغارب، إن ملايين المعذبين من بني الإنسانية قد فقدت بفقدك المحامي الصلب عن قضاياها، والمناضل الشهم عن مطالبها. وإن هموم بلادك ومقتضيات تشييدها لم تصرفك عن الكفاح المستميت من أجل إقامة العدالة في هذا العالم، بين شماله الغني الفارق في الترف والغارق في التبذير، وجنوبه الواقع بين مخالب الفاقة، والمجاعة والحرمان لأجل ذلك يا بومدين، ولكل مالك من مآثر خالدة ستبقى في ضمائرنا حيا على الدوام، وستسكن فيه ذكراك الطيبة إلى الأبد.

كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد ينطق باسمك يا بومدين، كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد يرمز إليك. كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد من أقصاها الى أقصاها ثمرة يانعة مما غرسته يداك.

أيها الراحل العزيز، لا نريد اليوم أن نرثيك لأن الرثاء للاموات، وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكراك وآثارك ومآثرك إلى الأبد على قيد الحياة، وأنت حي في قلوب الجماهير، أنت باق في نفوس الملايين، زنت خالد في فصول تاريخنا المجيد، وإننا لنعاهدك عهد الرفاق الأوفياء، ونعدك وعد الأخوة الأصفياء، عهد الذين آلو على البقاء بجانبك في السراء والضراء.

إننا لنعاهدك على أننا سنظل على نهجك سائرون، ولخطاك متبعين، وعلى الأمانة ساهرين، ويا أيتها الجماهير الباكية بدموع الرحمة والوفاء تعزي عن الفقيد الغالي والراحل العظيم الذي لبى نداء ربه، تعزي بالصبر الجميل تعزي بالتمسك بالايمان الذي أنقذك عند كل إمتحان، وخلد ذكرى قائدك الفذ بالترحم على روحه الطاهرة، والتضرع إلى الله العلي القدير لتعظيم أجره، وأسكنه فسيح جنانه، صحبة الأخيار الطاهرين، جزاء ما قدمه للعروبة والاسلام من خدمات وما بذله من التضحيات في ميادين الحرية أينما ذكر إسمها في العالم كله.

وداعا يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووقار، وكيف يحترق الى النهاية

المصدر: سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 215.

الملحق رقم 07: شهادة إثبات الوفاة التي قدمها وزير الصحة أمام المجلس الشعبي الوطني

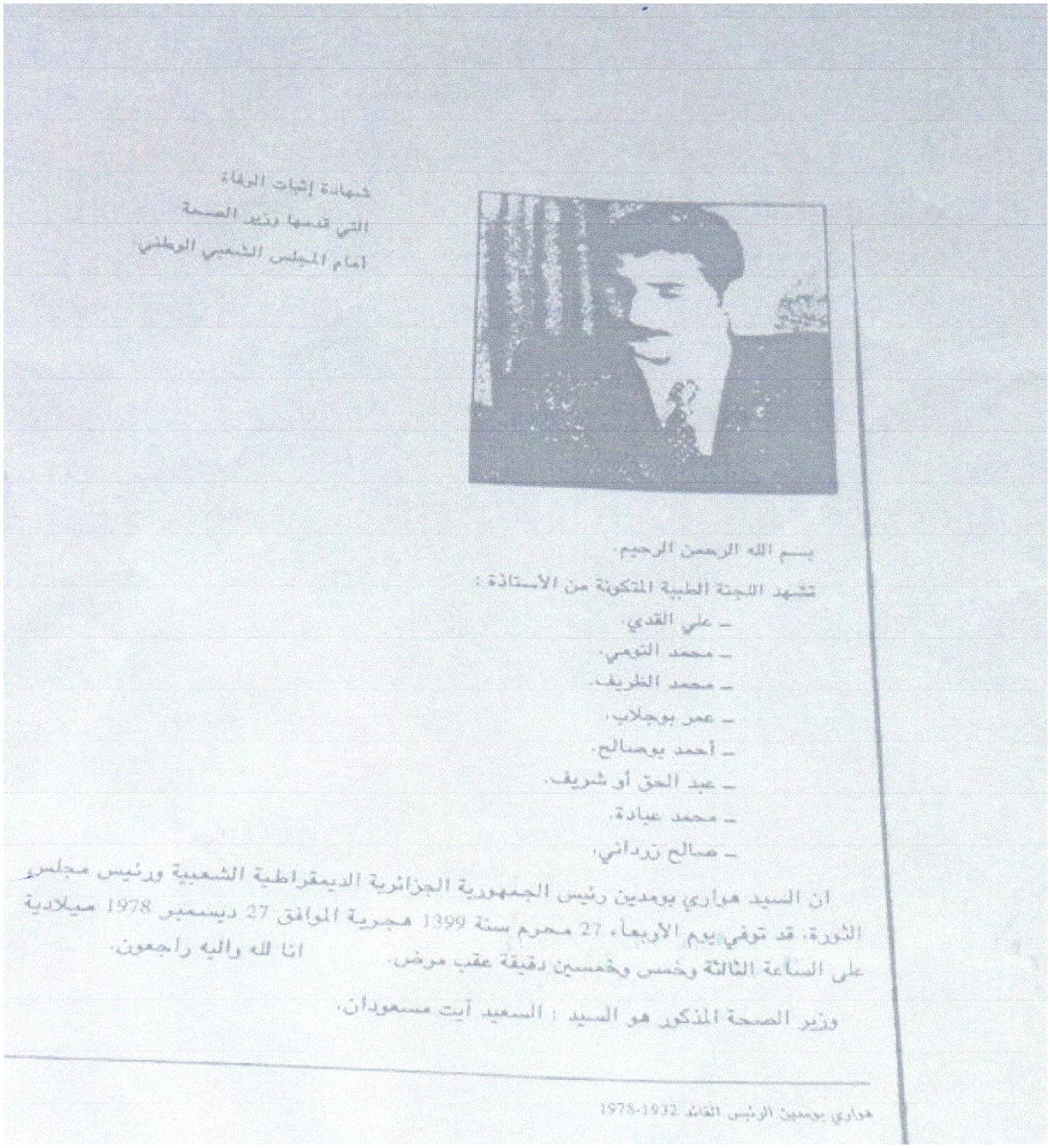

شهادة إثبات الوفاة
التي قدمها وزير الصحة
أمام المجلس الشعبي الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم.

تشهد اللجنة الطبية المتكونة من الأساتذة :

- علي القدي.
- محمد التومي.
- محمد الظريف.
- عمر بوجلاب.
- أحمد بوصالح.
- عبد الحق أو شريف.
- محمد عبادة.
- صالح زرداني.

ان السيد هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس مجلس الثورة، قد توفي يوم الاربعاء 27 محرم سنة 1399 هجرية الموافق 27 ديسمبر 1978 ميلادية على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة عقب مرض.

انا لله واليه راجعون.

وزير الصحة المذكور هو السيد : السعيد آيت مسعودان.

هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978

المصدر: سعد بن البشير لعمامرة، المرجع السابق، ص 171.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولاً: المصادر:

1- الحولي لطفي: عن الثورة ، في الثورة ولاالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة الهدى، الجزائر، د.س.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976 م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1976 م.

3- الزبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الصحافة، القبة، الجزائر.

4- المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 م.

5- المدني أحمد توفيق: المجتمع المذني والدولة السياسية في الوطن العربي، من منشورات إتحاد الكتاب العربي، 1997 م.

6- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 م-1962 م)، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999 م.

7- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015 م.

8- الذكرى العاشرة للإستقلال، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، طبع من قبل وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات)، الطبع ألتيميريا روتو بيرسي، مدريد –إسبانيا، جوان 1972 م.

9- المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 م إلى سبتمبر 1962 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر بالأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1955 م.

10- بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929 م-1979م)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 م.

11- بن جامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962 م-1988 م، تر: صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق.
12- جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني 1976 م، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976 م.
13- حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976 م، جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 1975 م.
14- خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1968 م، 19 جوان 1970م .
15- خالد نزار: مذكرات اللوء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب.
16- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب.
17- علي هارون: خيبة الإنطلاق فتنة صيف 1962 م، دار القصبة، الجزائر.
18- عميمور محي الدين: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباعة.
19- قيرة إسماعيل وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002 م.
20- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناصل السياسي إلى القائد العسكري (1946 م-1962 م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 م، ط2.

ثانيًا- المراجع:

1- أبو زكريا يحي: الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار النشر للنشر والتوزيع، 2003 م.
2- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر- المغرب – موريتانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
3- الدين فتحي: جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984 م.
4- أويحي العيفة: النظام الدستوري الجزائري، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر.

5- العربي إسماعيل: فصول في العلاقات الدولية (الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 م.
6- السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
7- الإبراهيمي أحمد طالب: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للاستقلال.
8- المحامي زبيحة زيدان: جبهة التحرير الوطني، جذور الأمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 م.
9- أبو الشعير السعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر، 1976 م.
10- بومايدة عمار: بومدين وآخرون مقاله وما أثبته الأيام تقديمة : عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008 م.
11- بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2001 م.
12- بلحاج صالح: النظام السياسي الجزائري من 1962 م إلى 1978 م (السلطة، المؤسسات، الإقتصاد، السياسة، والإيديولوجيا)، دار الكتاب، 2013 م.
13- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008 م.
14- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م.
15- بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية، 1987 م.
16- بولسان عبد القادر، الحكومات الجزائرية، 1962 م -2006 م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.
17- بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي، فكرة وواقعا 1954 م-1975 م، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 م.
18- بن أزوار: إيديولوجيات الثورة الجزائرية ، 1954 م-1962 م، دار الإرشاد، الجزائر، 2003 م.

19- بوعشة محمد: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الأثيوبية الأرترية، بيروت، دار الجبل، للنشر والطباعة والتوزيع، 2004 م.

20- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م-1989 م)، ج2، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

21- خاروش نور الدين: إدارة المستشفيات العمومية الجزائرية، دار كتامة للكتاب، الجزائر، 2008 م.

22- حميد عبد القادر: فرحات عبد رجل الجمهورية، دار المعرفة.

23- حداد ميشال حميد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس، الجزائر)، 21-22 (1998 م -1999 م).

24- دبلة عبد العالي: الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004 م.

25- رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، عالم المعرفة، ديسمبر 1984 م.

26- سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية، 2005 م.

27- سعيدوني سعيد: الدرك الوطني نصف قرن في خدمة الجمهورية 1962 م-2015 م، الذكرى الخمسين لعيد الإستقلال.

28- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

29- عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، دص.

30- عباس محمد: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004 م.

31- عوايدي عمار: مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاته في النظام الإدار الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 م.

32- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

33- عبد الرزاق خلف محمد الطائي: تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الإستقلال، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، الموصل.

34- فاضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة، نوفمبر (1954 م-2004 م)، ديوان المطبوعات الجامعية.

35- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

36- لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830 م-1989 م)، ج2 ، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر.

37- لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 م.

38- لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 م.

39- لعشب محفوظ: التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001 م.

40- لعمامرة سعدين البشير: هواري بومدين الرئيس القائد (1932 م-1978 م)، قصر الكتاب البليدة، .

41- مصالي رشيد: هواري بومدين الرجل اللغز، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر.

42- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، 1984 م.

43- مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات الثورة التحريرية الكبرى، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001 م.

44- مطمر محمد العيد: الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003 م.

45- محمود عبد الزعيم: أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، دس.

46- مذكرات سليمان بن عبده: شاب بطل، محمد بوخروبة، هواري بومدين، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، دار الفجر.

ثالثًا- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1- الوناس حمداني: المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 م-2002 م.

2- الخليفة عبد القادر: تحولات البنى الإجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني من مدن الصحراء الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإحتماعية، تخصص أنتروبولوجيا إجتماعية وثقافية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010 م-2011 م.

3- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلبة الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 م-2011 م.

4-بودريوع صبرينة: الحياة الإجتماعية في ظل النظام الإشتراكي بالجزائر ، المرحلة البومدينية نموذجا (1965 م-1978 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 م-2011 م.

5-بوتليليس مراد: تطور التعليم في الجزائر من 1830 م إلى 2011 م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الديمغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، السنيا، 2012 م-2013 م.

6- بوزاب رياض: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية (1963 م-1988 م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة.

7-بن بية طارق: التحولات الديمغرافية والهجرة في الصحراء الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الديمغرافيا، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران 02، 2016 م-2017 م.

8- بن المرسلي أحمد: مفهوم الإشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين (1965 م-1978 م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في علم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر، جوان 1994 م.

9- بوعلاق زهرة: الفترة البومدينية في بعض مؤلفات عبد الحميد بن هدوقة والطاهر وطار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة المعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم اللغة والآداب والحضارة العربية، جامعة تونس، 2005 م.
10- بونقطة محمد مسعود: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاة المغرب العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2014 م.
11- بوضياف محمد: مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطورحة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 م.
12- تمغارت إسمهان: إشكالية بناء الدولة في الجزائر (1962 م-1988 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002 م.
13- جدعون عبد الحكيم : البلدية والتنمية المحلية المستدامة – دراسة ميدانية ببلدية العقلة ولاية تبسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية، كلية الآداب واللغات والعلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة تبسة، 2010 م-2011 م.
14- حسين محمد العيد: السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الإقتراب المؤسستي الحديث (1990 م- 2012 م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 م-2013 م.
15- حشود نور الدين: العلاقات الدولية والعلولمة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005 م.
16- خثير عبد النور: تطور الهيئات القيادية لثورة التحرير (1954 م-1962 م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005 م.
17- رحالي محمد: النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية – دراسة حالة – المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012 م-2013 م.
18- سعيد صابر: الاختلافات السوسيومجالية في المناطق الحضرية الجديدة لمدينة حدودية – حالة مدينة مغنية- ماجستير الجغرافيا والتهيئة إختصاصات تهيئة المجال،

مخبر المجال الجغرافي والتهيئة القطرية، قسم الجغرافيا، جامعة وهران، 2011 م-2012 م.

19- شايب ذراع ميدني: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة – مدينة بسكرة نموذجا- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع تخصص بيئة، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 م-2014 م.

20- صالي محمد: تأثير البنية السكانية والتنمية الإقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الديمغرافيا، جامعة وهران 02، 2015 م-2016 م.

21- علي دحمان محمد: تقييم نفقات الصحة والتعليم- دراسة حالة لولاية تلمسان-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010 م.

22- عمارة بورة: النمو السكاني والتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2012م.

23- عبد الله محمد سويلم أبو دربي: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية (2006 م-2016 م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة، 2017/11/18 م.

24- عقاقبة عبد العزيز: تسيير السياسة العمرانية في الجزائر، مدينة باتنة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 م-2010 م.

25- فكرون السعيد: إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – الجزائر دراسة نظرية – رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الإجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 م-2005 م.

26- قواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962 م-1978م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (2017 م-2018 م).

27- لطرش سارة: تأثير النمو السكاني في تغيير مرفولوجية المدينة، دارسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، دس.

28- ميمونة سعاد: الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية ورقابتها في ظل الدستور الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2015 م-2016 م.

29- مطمر محمد العيد: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة كلية الآداب والعلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2004 م-2005 م.

رابعًا- الدوريات:

أ- المجلات:

1- مجلة المجاهد، العدد 1325، 27 ديسمبر 1985 م.

2- مجلة المجاهد، العدد 513.

3- مجلة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978 م.

4- مجلة الفكر البرلماني، العدد السابع، ديسمبر 2004 م.

5- مجلة آفاق علمية، مجلد 9، العدد 02، 2017 م.

6- مجلة آفاق علمية، مجلد 10، العدد 02، 2010 م.

7- المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد 2، 2020 م.

8- المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم، المجلد 07، العدد01، 2020 م.

9- مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثالث، مارس 2013 م.

10- مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015 م.

11- مجلة سياسات عربية، العدد 24، يناير 2017 م.

12- مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016 م.

13- مجلة المصادر، العدد 01، صيف 1999 م.

14- مجلة الجيش، العدد 214، 1982 م.
15- مجلة البحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
16- مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، 2017 م.
17- مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الأغواط، الجزائر.
18- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، ماي 2017 م.
19- مجلة العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة.
20- مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد 15، العدد 26، 2018 م.
21- مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة وهران 02.
22- مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 11، مارس 2015 م.
23- مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر.
24- مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، تموز 2012 م.
25- مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018 م.
26- مجلة تحولات، العدد الثاني، جوان 2018، الجزائر 03.
27- مجلة رؤى إستراتيجية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015 م.
28- مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي.
29- مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد 01، ديسمبر 2003 م.
30- مجلة منظمة المدن العربية، العدد 173، 2016 م.
31- مجلة منظمة المدن العربية، العدد 173، 2016 م.

ب- الجرائد:

01- جريدة الشعب، العدد 1783، 27 ديسمبر 2018 م.
02- جريدة العرب، العدد 06، 2015 م.
03- جريدة الخبر، العدد 404، 27 ديسمبر 2012 م.
04- يومية الأحرار، العدد 1004، 21 جوان 2001 م.

خامسًا- المعاجم:

01- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954 م -1978 م)، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، 2002 م.

سادسًا- الفهارس:

01- فهرس مخططات خزانة مؤسسة علال الفاسي بالربط.

سابعًا- الملتقيات:

01- جمال حواوسة، عبد الله بوصبورة: الصحة وتحسين الخدمات الصحية في الجزائر إشكالية التسيير والتمويل " المستشفيات نموذجا " ، الملتقى الوطني الأول يومي 10-11 أفريل 2018 م، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 م، قالمة.

ثامنًا- المقالات:

01- العلاوي خالد، " واقع السياسة التشريعية الإعلامية في قانون عضوي متعلق بالإعلام"، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام.
02- حرشاوي جلال: تقييم الأمن في شمال إفريقيا، ورقة إحاطة، يوليو 2018 م.
03- عشير بوجمعة: تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر، الوضع الراهن، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.
04- عمروس عمارية: البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية، باحثة دكتوراه، دراسات إستراتيجية بالمدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 11 فبراير 2017 م.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Talb Ibrahim Ahmed, Mémoire d'un Algérien, tone 2, édition casbah, Ager, 2008

تاسعًا- المواقع الإلكترونية:

01- حسينة ل، تطور المنظومة الصحية الجزائرية، أخذ من الموقع:

http://www.fillo//e//users//f

02- ردادوي مراد: النظام السياسي الجزائري، مأخوذ من الموقع:

http://sciencesjuridiques,ohlomontad.net/t1719.topic

أطلع عليه يوم: 21 جوان 2020 م على الساعة: 15:29.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
الإهداء
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: أوضاع الجزائر من 1962 م-1965 م
المبحث الأول: الحياة السياسية 8
المبحث الثاني: الحياة العسكرية..... 12
المبحث الثالث: الحياة الإقتصادية 16
المبحث الرابع:: الحياة الإجتماعية 19
الفصل الثاني: حياة القائد هواري بومدين
المبحث الأول: المولد والنشأة 23
المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه 26
المبحث الثالث:: بومدين العسكري 28
المبحث الرابع:: بومدين كرئيس 39
الفصل الثالث: الظروف الإجتماعية في الجزائر مرحلة هواري بومدين
المبحث الأول: الحركة العمرانية والسكان 65
المبحث الثاني: التعليم 79
المبحث الثالث:: الصحة 93
المبحث الرابع: تقييم سياسة بومدين ووفاته 100
خاتمة 107
قائمة الملاحق 109
قائمة المصادر والمراجع 121
فهرس الموضوعات 133